



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثامنة
من الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الثاني عشر المنعقدة في ١٣/رجب/
١٤١٤ هجرية الموافق ١٩٩٣/١٢/٢٦ ميلادية .

(الجلد ٣١)

(العدد ٨)

- جدول الأعمال -

الصفحة

٦

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

٦

٢- تلاوة الأجازات والاعتذارات :-

أ- طلب إجازة مقدم من سعادة الدكتور محمد الحاج .

ب- طلب إجازة مقدم من سعادة السيد ذيب انيس .

ج- طلب معذره مقدم من سعادة الدكتور احمد الكرنجي .

د- طلب معذره مقدم من سعادة الدكتور محمد أبو عليم .

هكذا من الأهل

الصفحة

- ٣- الردود على الأسئلة :
- ٦ " من الدورة السابقة "
- المجلس الحادي عشر
- ١- كتاب معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم رقم (١٠١١٩) تاريخ ١٩٩٣ / ٣ / ٩ ، جوابا على السؤال رقم (٢٣) المقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الكوفحي .
- ٨ ٤- طلب استقالة من عضوية لجنة الشؤون الخارجية ، مقدم من معالي السيد جمال الصرايرة .
- ٩ ٥- استكمال تشكيل اللجان المؤقتة التالية :-
- (١) لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين .
- (٢) لجنة التربية والتعليم .
- (٣) لجنة الزراعة والري .
- (٤) لجنة الصحة وسلامة البيئة .
- (٥) لجنة فلسطين والأراضي العربية المحتلة .
- (٦) لجنة الريف والبادية .
- (٧) لجنة استراتيجية الطاقة والمياه .
- ١٦ ٦- اقتراح بقانون رقم (١) تاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٢ مقدم من "١٢" نائبا ، بشأن تعديل قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ .
- ١٦ ٧- اقتراح مقدم من معالي النائب السيد عبد الرؤوف الروابدة ، ومؤيد من (عشرة أعضاء) ، وبطلب مشروع لنظام داخلي جديد لمجلس النواب .
- ٤٠ ٨- الاقتراحات برغبة :
- ١- اقتراح برغبة رقم (١) تاريخ ١٩٩٣/١٢/١٨ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين ، بشأن تحويل مركز طبي عي الى مركز صحي شامل .
- ٢- اقتراح برغبة رقم (٢) تاريخ ١٩٩٣/١٢/١٨ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين ، بشأن اصلاح الطرق التالية :

الصفحة

- الكرك / القطرانه ، الكرك / الموجب ، الكرك / مؤته .
- ٣- اقتراح برغبة رقم (٣) تاريخ ١٩٩٣/١٢/١٨ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين ، بشأن إعادة احياء مشروع كلية التمريض في محافظة الكرك .
- ٤- اقتراح برغبة رقم (٤) تاريخ ١٩٩٣/١٢/١٨ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين ، بشأن تحويل مركز طبي غور المزرعة الى مركز طبي شامل .
- ٥- اقتراح برغبة رقم (٥) تاريخ ١٩٩٣/١٢/١٨ ، مقدم من معالي النائب السيد عبد الرؤوف الروابدة ، حول اللامركزية ، فيما يتعلق بالادارة المحلية وأشخاصها والتقسيمات الادارية .
- ٦- اقتراح برغبة رقم (٦) تاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٢ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الكوفحي بشأن فك الارتباط بين ضريبة التلفزيون وعداد الكهرباء .
- ٧- اقتراح برغبة رقم (٧) تاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٢ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الكوفحي بشأن كنية الاستدعاءات أمام دائرة الجوازات والأحوال المدنية .
- ٨- اقتراح برغبة رقم (٨) تاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٢ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الكوفحي حول صرف مكافآت للعاملين في الجوازات العامة والأحوال المدنية .
- ٩- اقتراح برغبة رقم (٩) تاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٢ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الكوفحي حول علاوة طبية وصعوبة العمل .
- ١٠- اقتراح برغبة رقم (١٠) تاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٢ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الكوفحي ، حول قسمة مبنى كلية مجتمع حوارة مناصفة بين وزارتي التعليم العالي والصحة .
- ١١- اقتراح برغبة رقم (١١) تاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٢ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الكوفحي ، حول تأهيل المعلمين من حملة شهادة التربية المهنية .

هكذا من الأهل

الصفحة

٤٨

- ٩- قرارات اللجنة القانونية :
- (١) قرار رقم (٢) تاريخ ١٩٩٣/١٢/١٩ ، والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون التقاعد العسكري
- (٢) قرار رقم (٣) تاريخ ١٩٩٣/١٢/١٩ ، والمتضمن مايلى :
- أ- قانون مؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩ ، قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية .
- ب- قانون مؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٨٩ ، قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية .
- ١٠- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

٨٦

محضر الجلسة :

- ٧- معالي الدكتور هشام الخطيب : وزير المياه والري .
- ٨- معالي الدكتور زياد فريز : وزير التخطيط .
- ٩- معالي السيد احمد العقابلة : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .
- ١٠- معالي الدكتور محمد مهدي الفرحان : وزير الزراعة .
- ١١- معالي السيد سلامه حماد : وزير الداخلية .
- ١٢- معالي الدكتور محمد الصقور : وزير التنمية الاجتماعية .
- ١٣- معالي السيد خالد الغزاوي : وزير العمل .
- ١٤- معالي السيد طلال سطعان الحسن : وزير دولة للشؤون الخارجية .
- ١٥- معالي الدكتور طارق السحيمات : وزير البريد والاتصالات .
- ١٦- معالي الدكتور عبد الرحيم ملحس : وزير الصحة .
- ١٧- معالي الدكتور خالد الزعبي : وزير دولة للشؤون القانونية .
- ١٨- معالي الدكتور خالد العمري : وزير التربية والتعليم .
- ١٩- معالي الدكتور محمد عفاش العدوان : وزير السياحة والآثار .
- في تمام الساعة الرابعة من مساء يوم الاحد الموافق ١٩٩٣/١٢/٢٦ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الثامنة من الدورة العادية الاولى برئاسة دولة السيد طاهر المصري وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد صالح الزعبي .
- وتغيب بأجازة من الاعضاء : الدكتور محمد الحاج ، السيد ذيب انيس .
- وتغيب بمذره من الأعضاء : الدكتور احمد الكوفحي ، الدكتور محمد ابو عليم .
- وتغيب عن الجلسة الأعضاء : السيد عبد الرحيم العكور ، السيد سمير قعوار ، الدكتور نزيه عمارين .
- وحضر من الحكومة :
- ١- دولة الدكتور عبد السلام المجالي : رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع .
- ٢- معالي الدكتور معن ابو نوار : نائب رئيس الوزراء .
- ٣- معالي السيد طاهر حكمت : وزير العدل .
- ٤- معالي الدكتور جواد العناني : وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .
- ٥- معالي السيد وليد عصفور : وزير الطاقة والثروة المعدنية .
- ٦- معالي الدكتور عبد الله عويدات : وزير الشباب .

هكذا من الأشهر

٢٠- معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير دولة .

٢١- معالي الدكتور ريماء خلف : وزيرة الصناعة والتجارة .

٢٢- معالي السيد عادل ارشيد : وزير دولة .

٢٣- معالي الدكتور عبد الرزاق النصور : وزير الاشغال العامة والاسكان .

وحضر من الامانة العامة :-

١- الدكتور حسين ابو عرابي .

٢- السيد علي الحسين .

٣- السيد محمد الرديني .

٤- السيد حمد الفرير .

- افتتاح الجلسة -

دولة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني وأعلن افتتاح الجلسة ، السيد الامين العام .

السيد الامين العام : شكراً دولة الرئيس .

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على إعفاء الامين العام من قرأته ؟

موافقون .

السيد الامين العام :

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ- طلب إجازة مقدم من سعادة الدكتور محمد أحمد الحاج .

ب- طلب إجازة مقدم من سعادة السيد ذيب أنيس .

ج- طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور أحمد الكوفحي .

د- طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور محمد أبو عليم .

دولة رئيس المجلس :

هل توافقون على هذه الطلبات ؟ موافقة .

قبل أن نبدأ بمحتوى جدول الاعمال أرجو أن أذكر الزملاء الكرام بأنه ستعقد جلسة للمحاورة والمناقشة في البنك المركزي غداً الساعة العاشرة بدعوة وبترتيب من اللجنة المالية ، وللأهمية ولأن العديد من المسؤولين سوف يتواجدون للمحاورة ولأطلاع الزملاء الكرام على العديد من القضايا المالية والاقتصادية ، فأرجو أن يتكرم الاخوة الزملاء الكرام بالتواجد في البنك المركزي قبل الساعة العاشرة لأن الجلسة ستبدأ العاشرة صباحاً . وإؤكد على أهمية الموضوع والفائدة الكبيرة وشكراً لكم ، تفضل السيد الامين العام .

السيد الامين العام :

٣- الردود على الأسئلة :

" من الدورة السابقة "

المجلس الحادي عشر

التاريخ : ١٩٩٣/٤/٦

الموافق : ١٤١٣/١٠/١٤

سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي :

ابعث اليكم صوره عن كتاب معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم رقم ١٠١١٩/٦٧/١١ تاريخ ١٩٩٣/٣/٩ جواباً عن السؤال المقدم للاطلاع على مضمونه .

واقبلوا الاحترام

رئيس مجلس النواب د. عبد اللطيف عربيات .

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الأردنية الهاشمية
وزارة التربية والتعليم

الرقم : ١٠١١٩/٦٧/١١

التاريخ : ١٤١٣/٩/١٦

الموافق : ١٩٩٣/٣/٩

معالي رئيس مجلس النواب :

الموضوع : السؤال رقم (٢٣) بتاريخ ١/٢ / ١٩٩٣ المقدم للمجلس من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

اشير الى كتابكم رقم ٨٩٣/١٧/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٣/٢/٢٠

أرجو ان اثبت ادناه الاجابة عن السؤالين المقدمين من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي :

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب

الرقم : ٨٩٣/١٧/١٦/٣

التاريخ : ١٩٩٣/٢/٢٠

الموافق :

معالي نائب رئيس الوزراء / وزير التربية والتعليم .

تحية طيبة ، وبعد ،

فأشير الى كتابي ذي الرقم ١٦/١٦/٣ / ١٤٢ المؤرخ ١٩٩٣/١/١١ ، ويرجى العلم انني ما أزال بانتظار اجابكم عن السؤال الوارد فيه ، لتمكنني من ابلاغها الى سعادة النائب الدكتور الكوفحي ، وذلك سنداً لاحكام المادة (٨٥) من النظام الداخلي لمجلس النواب .

مع فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب د. عبد اللطيف عربيات

بسم الله الرحمن الرحيم
المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب

الرقم : ١٦٤٩/١٧/١٦/٣

هكذا من الأشهر

اجابة السؤال الأول .

تُعطي الوزارة الأولوية في تعبئة الشواغر التعليمية للنقل ، وتجدر الإشارة الى أن المقولين لشواغر اريد بالذات هم من ابنائها ، ومنطق العدالة أن يكون الحق في إشغال هذه الشواغر لابناء اريد ممن عينوا أصلاً في مناطق تعليمية خارج اريد وهي المناطق التي لا يوجد من خريجي ابنائها من يملأ شواغرها في تخصصات تعليمية معينة .

وعلى افتراض اعطاء الأولوية في تعبئة شواغر اريد للتعينات الجديدة فإن هذا سيحرم ابناء اريد ممن لهم خدمات لسنوات غير قليلة خارج اريد في الانتقال لمكان اقامتهم كما سيحول ايضا دون انتقال أى خريج من اريد سيعين في أى منطقة تعليمية أخرى الى اريد .

والوزارة اذ تعطي الأولوية في تعبئة الشواغر للنقل فهي تضع في اعتبارها بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية ووفق الاسس المعتمدة للتعينات اعطاء محافظة اريد نصيبها الذي تستحقه من التعينات الجديدة حيث يوزعون على اريد وعلى المناطق الأخرى ، ويعني هذا ان نقل ابناء اريد القدامى من خارجها اليها لتقديمهم في الخدمة لا يؤثر على نصيب اريد وحصتها في التعينات .

وفي طيه قوائم بأسماء المعلمين والمعلمات الذين عينوا من اريد :

معلمون ٣٧٢

معلمات ١٨٥

وهو عدد يشكل أكثر من ضعف شواغرها .

اجابة السؤال الثاني .

ان استيعاب الوزارة لأي تخصص من التخصصات التعليمية محكوم بمحددتين اثنين هما :

١- عدد المراكز التعليمية الذي يقرر عادة في جدول تشكيلات الوظائف وهو عدد محدود جداً قياساً بتعدد المناطق التعليمية وتزايد أعداد الطلبة .

٢- حاجة المدارس وفق الخطط الدراسية للمباحث .

وضمن هذين المحددين تطلب الوزارة احتياجاتها من ديوان الخدمة المدنية ليتولى الديوان بدوره تنسيق اصحاب الاستحقاق في التعيين حسب الاسس المعتمدة للتعينات .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم
ذوقان الهنداوي .

دولة رئيس المجلس : كما سمعتم
فالدكتور الكوفحي غير موجود طلب إذن ،
لذلك ترك تعليقه لحين تواجده في الجلسة .

السيد الامين العام :

٤- طلب استقالة من عضوية لجنة الشؤون الخارجية ، مقدم من معالي السيد جمال الصرايرة .

١٦ كانون اول ١٩٩٣ م

دولة رئيس مجلس النواب الاكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

أرجو التكرم بقبول استقالاتي من عضوية لجنة الشؤون الخارجية .

وتفضلوا بقبول فائق الشكر والاحترام .

المخلص ، النائب جمال احمد الصرايرة .

دولة رئيس المجلس : هذا للعلم وقد أخذ المجلس علماً بذلك مع الاسف الشديد لأن الاخ جمال كان لازم يبقى في اللجنة ، البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٥- استكمال تشكيل اللجان المؤقتة التالية :-

(١) لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين

(٢) لجنة التربية والتعليم .

(٣) لجنة الزراعة والري .

(٤) لجنة الصحة وسلامة البيئة .

(٥) لجنة فلسطين والأراضي العربية المحتلة

(٦) لجنة الريف والبادية .

(٧) لجنة استراتيجية الطاقة والمياه

- وهذه هي صورة عن الجدول الذي وزعته الامانة العامة مبيناً فيه أسم النائب وعدد اللجان الفرعية التي اشترك فيها -

بسم الله الرحمن الرحيم

لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين :

اسم النائب عدد اللجان

١. السيد جمال الخريشا ٢

٢. السيد حمزه منصور ١

٣. السيد احمد الكساسبة ٣

٤. الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني ٢

٥. الدكتور محمد عريضة ٢

٦. الشيخ عبد المنعم ابو زنت ٢

٧. السيد خليل حدادين ٢

٨. السيد منصور بن طريف ٤

٩. السيد توليق كرشان ٢

١٠. السيد فواز الزعبي ٣

١١. السيد سليمان السعد ٢

١٢. الدكتور همام سعيد ١

١٣. الدكتور صالح ارشيدات ٢

١٤. السيد ابراهيم شحدة زيادة ٢

١٥. السيد منير صوير ٢

١٦. السيد عبد الكريم الكباريتي ٢

١٧. السيد محمد داوديه ٢

١٨. الدكتور مصطفى شنيكات ٢

١٩. السيد بدر الرياطي ١

٢٠. السيد عبد العزيز جبر ٢

٢١. السيد حاتم الفزاوي ٢

٢٢. السيد عبدالله اخوارشيد ٥

٢٣. السيد عبد الهادي المجالي ٢

٢٤. الشيخ عبد الباقي جمر ١

هكذا من الأشهر

٢٥. الدكتور فوزي الطعيمة	٣	اسم النائب	لجنة الزراعة والري
٢٦. السيد طه الهبابة	٢	عدد اللجان	
٢٧. السيد مفلح الرحيمي	٤	١. د. فوزي الطعيمة	٣
٢٨. الدكتور نادر ابو الشعر	٢	٢. السيد احمد الكساسبة	٣
٢٩. السيد مفلح اللوزي	٢	٣. د. مصطفى شيكات	٢
٣٠. الدكتور بسام العموش	٢	٤. السيد نور الحديدي	٢
بسم الله الرحمن الرحيم		٥. السيد منصور بن طريف	٤
لجنة التربية والتعليم :		٦. السيد توفيق كريشان	٢
اسم النائب	عدد اللجان	٧. السيد مفلح الرحيمي	٤
١. السيد محمد الذويب	٢	٨. السيد سمير حياشنة	٢
٢. السيد فواز الزعبي	٣	٩. د. عبد الحافظ الشخانة	٢
٣. السيد سعد هائل السرور	٢	١٠. السيد جميل الحشوش	١
٤. السيدة توجان فيصل كرجك	٢	١١. السيد صالح شعواطه	٢
٥. السيد محمد داودية	٢	١٢. السيد عبد موسى النهار	٢
٦. السيد علي ابو الراغب	٢	١٣. السيد سمير قعوار	٢
٧. السيد ضيف الله المومني	١	١٤. د. نزيه عمارين	٢
٨. الدكتور راتب السعود	١	١٥. السيد فياض جرار	٢
٩. الدكتور عبد المجيد العزام	٢	١٦. السيد حاتم الفزائي	٢
١٠. الدكتور بسام العموش	٢	١٧. السيد مفلح اللوزي	٢
١١. الدكتور عوض خليفات	١	١٨. السيد عبدالله اخوارشيد	٥
١٢. الدكتور عبد الرزاق طيشات	١	١٩. السيد علي الشطي	١
١٣. السيد عبد المجيد الاقطش	٢	٢٠. السيد نادر الظهيرات	١

٢١. السيد محمد الحنيطي	٣	١٠. عبد الهادي المجالي	٢
٢٢. السيد محمود الهويل	٢	١١. د. فرح الرضوي	١
٢٣. الدكتور عبد المجيد الاقطش	٢	بسم الله الرحمن الرحيم	
٢٤. السيد خالد عبد النبي العجارمة	٢	لجنة فلسطين والأراضي العربية المحتلة :	
٢٥. د. محمد عضوب الزين	٣	اسم النائب	عدد اللجان
٢٦. السيد محمد عوده مجادات	٢	١. السيد احمد الكساسبة	٣
٢٧. السيد نواف القاضي	٢	٢. السيد عبد العزيز جبر	٢
٢٨. السيد طه الهبابة	٢	٣. الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني	٢
٢٩. السيد سمح القرع	١	٤. الشيخ ذيب انيس	١
٣٠. د. هاني حجازين	٢	٥. الدكتور محمد عويضة	٢
بسم الله الرحمن الرحيم		٦. الشيخ عبد المنعم ابو زلط	٢
لجنة الصحة وسلامة البيئة :		٧. السيد أنور الحديدي	٢
اسم النائب	عدد اللجان	٨. السيد محمد الذويب	٢
١. د. ذيب عبدالله	١	٩. السيد خليل حدادين	٢
٢. د. فوزي الطعيمة	٣	١٠. السيد فواز الزعبي	٣
٣. د. نزيه عمارين	٢	١١. السيدة توجان فيصل كرجك	٢
٤. السيد مفلح الرحيمي	٤	١٢. السيد سعد هائل السرور	٢
٥. د. عارف البطاينة	١	١٣. السيد ابراهيم شحدة زيادة	٢
٦. د. عبد الحافظ الشخانة	٢	١٤. السيد منير صوير	٢
٧. د. احمد القضاة	١	١٥. السيد حماد ابو جاموس	٢
٨. د. نادر ابو الشعر	٢	١٦. السيد عبد الكريم الكباريتي	٢
٩. طه الهبابة	٢	١٧. السيد صالح شعواطه	٢

هكذا من الأشهر

٢	١٨. السيد فياض جرار	٣. السيد سمير قهوار	٢
٤	١٩. السيد منصور بن طريف	٤. الدكتور صالح ارشيدات	٢
٣	٢٠. السيد محمد الحنيطي	٥. السيد سمير حباشنة	٢
٥	٢١. السيد عبدالله اخوارشيدة	٦. السيد عبد موسى النهار	٢
	بسم الله الرحمن الرحيم	٧. السيد منصور بن طريف	٤
	لجنة الرفق والبادية :	٨. السيد محمود الهويل	٢
	اسم النائب	٩. السيد عبدالله اخوارشيدة	٥
	عدد اللجان	١٠. الدكتور محمد عضوب الزين	٣
٢	١. السيد جمال الخريشا	١١. السيد محمد الحنيطي	٣
٢	٢. السيد سليمان السعد	١٢. السيد عبد المجيد العزام	٢
٢	٣. السيد خالد عبد النبي العجارمة	١٣. السيد مفلح الرحيمي	٤
٢	٤. السيد نواف القاضي	١٤. الدكتور هاني حجازين	٢
٢	٥. السيد محمد عوده نجادات		
١	٦. السيد سالم الزوايدة		
٣	٧. الدكتور محمد عضوب الزين		
١	٨. الدكتور محمد ابو عليم		
٥	٩. السيد عبدالله اخوارشيدة		
٤	١٠. السيد منصور بن طريف		
	بسم الله الرحمن الرحيم		
	لجنة استراتيجية الطاقة والمياه :		
	اسم النائب		
	عدد اللجان		
٢	١. السيد حماد ابو جاموس		
٢	٢. السيد علي ابو الراغب		

دولة رئيس المجلس : زملائي الكرام وزعت الامانة العامة عليكم جدولاً بين اللجان الفرعية أو غير الدائمة التي انضم اليها الزملاء الذين أرادوا الانضمام . وكما ترون فإن عدد أعضاء اللجان كبير جداً ، وهناك العديد من الزملاء سجلوا في أكثر من لجنين وبعضهم سجل في خمس لجان وأعتقد أن هذا أمر لن يمكن اللجان من الاجتماع وتحقيق النصاب وسيكون هناك تضارب فيما بين اجتماعات اللجان . لذلك ارجو أن يتم ترتيب وضع اللجان بشكل آخر لأن ثلاثين وخمسة وعشرين عدد كبير جداً . استاذ ضيف الله المومني .

السيد ضيف الله المومني : شكراً دولة الرئيس .
اقترح نظراً لكثرة اللقاءات أن لا يشارك أي زميل في أكثر من لجنين وشكراً .
دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور بسام .
الدكتور بسام العموش : اثني على اقتراح الزميل .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ مفلح .

السيد مفلح الرحيمي : دولة الرئيس ، اقترح أن يبقى الأعضاء المسجلين أسمائهم في أي لجنة كون لديهم النشاط والرغبة في العمل كونها لجان فرعية غير دائمة . ومادام النظام حدد انه فقط في اللجان الدائمة يكون العضو مشارك في لجنة واحدة ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً السيد بسام السيد بسام حدادين : شكراً دولة الرئيس .

انا أعتقد أن تجربتنا غنية في هذا الموضوع ، والتجربة الماضية أكدت لنا باللموس أن الزميل لا يستطيع أن يكون بأكثر من لجنين عملياً ، لجنة دائمة ولجنة مؤقتة ، لأننا يجب أن ندفع باتجاه أن يكون العمل تخصصي ويعطي العنوان عمق وبحث ودراية في التخصص .

انا اقترح أن يكون كل زميل معني بلجنة واحدة ومهما اتسع عدد أعضاء اللجنة ليكون ذلك ، ما فيه مشكلة ومن ثم نطبق آلية العمل القديمة التي يغيب ثلاث اجتماعات يعفى من

دولة رئيس المجلس : الاخ صالح السيد صالح شعواطه : اقترح دولة الرئيس أن يكون اشترك العضو في لجنة واحدة دائمة كما هو في النظام ولجنة واحدة من اللجان المؤقتة ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الاخ عبد الكريم .
السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً سيادة الرئيس

انا اثني على اقتراح الاستاذ ضيف الله المومني بخصوص أن يكون العضو في لجنين مؤقتين فقط ، ومن جهة أخرى أود أن أؤكد وأشكر سيادة رئيس المجلس على ما تفضل به من ملاحظات حول الاسماء المسجلة . نحن نريد أيضاً أن نسجل ، فيه بعض النواب مسجل في أكثر من لجنين وثلاثة وأربعة ، والبعض غير مسجل أنا واحد غير مسجل لحد الان وأرغب أن اسجل في لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين واللجنة الزراعية ولكن هناك اقتراح اذا وافق عليه المجلس الكريم وسيادة الرئيس وإذا وجدت من يثني عليه أطلب طرحه للتصويت ، أن يتم اجتماع بين الكتل والاخوان المستقلين

هكذا من الأهل

عضوية اللجنة ، هذا هو النظام الممكنوشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، السيد عبد الهادي المجالي .

السيد عبد الهادي المجالي : شكراً دولة الرئيس .

أولاً . يوجد سبع لجان مؤقتة وأربع لجان دائمة ويجب الفصل بين اللجان الدائمة واللجان المؤقتة ، فإذا أخذنا سبع لجان أعتقد أن كل عضو إذا ساهم الجميع يطلع لكل لجنة اثنين .

أنا أؤيد اقتراح الاخ عبد الكريم الدغمي بأن يترك موضوع التنسيق بين الكتل حتى نستطيع أن نجعل رغبة الكتل في تشكيل هذه اللجان ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الدكتور مصطفى .

الدكتور مصطفى شنيكات : شكراً دولة الرئيس .

أنا أؤيد اقتراح الاخ بسام حدادين لأنه خطأ كبير جداً وعرقلة للعمل إذا كان الرميل في أكثر من لجنة مؤقتة ولجنة دائمة . فالتسهيل للعمل وخوفاً من تضارب الاجتماعات فأقترح التثنية على اقتراح الرميل ، أن العضو يكون في لجنة دائمة واحدة ولجنة مؤقتة واحدة ولجنة مؤقتة واحدة ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، السيد عبدالله أخوارشيدة .

السيد عبدالله أخوارشيدة : أؤيد على

اقتراح السيد ضيف الله وإعمالاً لهذا الاقتراح وجدت اسمي موجود في خمس لجان ، فأنا أعلن ، وأرجو أن يكون بادرة خير بين الزملاء ، انسحابي من ثلاث لجان الآن .

دولة رئيس المجلس : السيد عبد العزيز جبر .

السيد عبد العزيز جبر : الحقيقة من تجربتنا السابقة لابد أن نقدم بعض الاقتراحات

دولة رئيس المجلس : عفواً عن اللجان تحكي ؟

السيد عبد العزيز جبر : عن اللجان ، الحقيقة لنا تجربة أن كثيراً من الاخوة الذين يسجلون قد لا يحضر الواحد منهم مرة واحدة ، حتى في لجاننا الحاضرة من خلال الاسابيع الماضية بعض الزملاء لم يحضر مطلقاً .

الاخوة اللي قالوا تسجيل في لجنة دائمة ولجنة مؤقتة اقتراح جيد ، وأعتقد انه بالإمكان أن يحضر الواحد في لجنين دائمة ومؤقتة ، هذا اقتراح عملي ، لكن الاقتراح الذي أريد أن أبديه ولم يتكلم به أحد هو آليه عدم الحضور ، واحد يعطل النصاب ، ثلاث مرات لا يحضر أعتقد انه كافٍ للاتفاق مع الاخوة ، مع رئيس المجلس أن يشطب اسمه حتى تبقى اللجان عملية وحتى الاخوة اللي بدعهم يشتغلوا ما يعطلهم الآخرون . ولذلك أرى ثلاث اجتماعات وراء بعض ما يحضر يعتبر فاقد لعضويته في اللجنة ... شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ،

السيد حماد أبو جاموس .

السيد حماد أبو جاموس : دولة الرئيس ، أنا أؤيد على الاقتراح الذي يقول أن كل عضو يشترك بلجنين فقط وأن يكون حسب ، اختصاص كل لجنة . هناك بعض الاعضاء الذين لديهم الرغبة في العمل ونرجو أن لا يتخذ هذا العمل .

نحن في التجمع الديمقراطي اجتماعنا ووزعنا أنفسنا على اللجان حسب الاختصاص وحسب العمل . ولذلك أرجو من دولة الرئيس أن يأخذ بهذا الاقتراح كل عضو في لجنين حسب الاختصاص ... وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، أظن الموضوع نضج وصارت ملامحه واضحة ، الشيخ ابراهيم .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : شكراً دولة الرئيس .

أقترح ان نختم النقاش بالاقتراح التالي وهو أن ينضم العضو الى لجنين فرعيتين مع اللجنة الرئيسية طبعاً .

دولة رئيس المجلس : استاذ نواف .

السيد نواف القاضي : سيدي الرئيس .

لاحظت هنا أن بعض اللجان مثل لجنة البادية والريف هذه برأيي أن تضم الى لجنة الزراعة ، فما فيه لزوم لكثرة اللجان الموجودة هنا . فإذا كان هناك دمج ما بين لجنين بلجنة واحدة ففي الحالة هذه خففنا من اللجان وأنجزنا العمل ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً أخ نواف لكن هذا قرار من المجلس ومافيه مانع أن اللجنين يجتمعوا ويقدموا اقتراح مشترك للمجلس الكريم بالدمج وأعتقد من حق المجلس أن يقرر فيما بعد . لكن إذا سمحتم هذا البند سأعيد مرة أخرى أن لا يبحث ، نجتمع الكتل وآخرين لترتيب اللجان وعدد الاعضاء في اللجان مراعين بذلك الملاحظات التي أبدت . ويبدو أن التوجه الى عضوية الرميل في لجنة دائمة وفي لجنة غير دائمة تسهلاً لعملية النصاب وعملية عدم تضارب مواعيد اللجان مع بعضها البعض . فأعتبر هذا الموضوع منتهياً في هذه الجلسة على أن تقوم الامانة العامة بتابعة الزملاء في الكتل لكي يرتبوا موضوع توزيع الاعضاء على هذه الكتل ونأتي باقتراحات متفق عليها لكي بصرت عليها المجلس الكريم . شكراً لكم ، السيد محمد الحنيطي .

السيد محمد الحنيطي : بعض الاخوان اقترحوا لجنة دائمة ولجنين غير دائمتين .

دولة رئيس المجلس : أنا لا أحدد ، سنترك الامر لترتيب اللجان في وقت لاحق ، يعني إذا ترتب عدد الاعضاء وكل لجنة والتوازن مافيه مانع أن يكون في لجنين ، لكن أنا قلت يبدو التوجه في لجنة لكن هذا ليس قراراً .

السيد أحمد الكساسبة : دولة الرئيس الان مضى أكثر من شهر ونصف تقريباً من دورة المجلس ولم تشكل اللجان المؤقتة بعد ، هناك قضايا يجب أن تدرج على جدول هذه اللجان .

هكذا من الأهل

اما أن تؤخر لاجتماع الكتل ، ما بال النواب المستقلين ؟ الكتل ربما مانجتم وتأتي الاجتماع القادم ولم يتم تشكيل اللجان . الاسماء مطروحة أمامنا ، أنا اقترح أن نصوت الآن ، من يريد أن ينسحب من اللجنة ينسحب ومن يريد أن يبقى يبقى ، نصوت على الاقتراحين هل هما بلجتيين أم بلجنة واحدة ثم من يريد الانسحاب ينسحب .

دولة رئيس المجلس : أخ أحمد اللي تفضل فيه يجب أن يكون حافظ للنواب للاسراع في تشكيل اللجان لأنه فعلاً تأخرنا في هذا الامر وأي تأخير زائد يصبح غير مقبول . لذلك سوف نبحث في هذا الامر والامانة العامة سوف تتابع الجميع وفي خلال أسبوع نعد مرة أخرى لكي نصوت على تشكيل اللجان . تفضل السيد الامين العام .

السيد الامين العام :

٦- اقتراح بقانون رقم (١) تاريخ ١٢/٢٢/١٩٩٣ مقدم من "١٢" نائباً ، بشأن تعديل قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ .

دولة رئيس مجلس النواب المحترم

اقتراح بتعديل قانون .

تحية طيبة وبعد :

نقترح تعديل قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ بما يكفل المساواة مع المتقاعدين العسكريين على الوجه التالي :

باستثناء الدرجة العليا والخاصة ، اذا احيل الموظف على التقاعد وقد أنهى الحد الأدنى للمدة المقررة للتربيع ومبدأ احكام نظام الخدمة

المدنية ولم يرفع فيحسب راتبه التقاعدي على أساس الراتب الأساسي الأعلى من راتبه في الدرجة التي تلي درجته مباشرة .

واقبلوا فائق الاحترام

د. فوزي داود

د. احمد الكولحي

عبد العزيز جبر

د. ابراهيم زيد الكيلاني

د. همام سعيد

د. عوض خليفات

عبد الرؤوف الروابدة

د. مصطفى شنيكات

توجان فيصل

د. هالي حجازين

حاتم الغزاوي

عبد الكريم الدغمي

دولة رئيس المجلس : ما رأي المجلس الكريم ، هل توافقون على إحالته للجنة القانونية ؟ موافقة .

السيد الامين العام :

٧- اقتراح مقدم من معالي النائب السيد عبد الرؤوف الروابدة ، ومؤيد من (عشرة أعضاء) ، وبطله مشروع لنظام داخلي جديد لمجلس النواب .

بسم الله الرحمن الرحيم
دولة رئيس مجلس النواب المحترم

تحية طيبة وبعد ،

لما كان النظام الداخلي للمجلس يعود لعام ١٩٥٢ ، وقد أصبح لا يواكب التغيرات ، فاني ارفق لديتكم طياً مشروعاً لنظام داخلي جديد ، راجيا ان يجد لديكم القبول وان يحال للدراسة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

انور الحديدي

د. عبدالله العكايلة

د. فوزي طعيمه داود

د. عبد الرزاق طيشات

د. محمد ابو عليم

النائب عبد الرؤوف الروابدة

عبدالله اخوارشيد

سمير حباشنة

محمد الدويب

منصور بن طريف

منير صوير

هكذا من الأهل

شروع

(النظام الداخلي لمجلس النواب)

صاوير بمقتضى المادة ٨٢ من (الدستور)

مشروع
النظام الداخلي لمجلس النواب
(صاوير بمقتضى المادة ٨٣ من الدستور)
=====

المادة ١- يسمى هذا النظام (النظام الداخلي لمجلس النواب لسنة ١٩٩٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الفصل الأول
الفتح الدورة العادية

المادة ٢- تفتتح الدورة العادية لمجلس الأمة بمقتضى المادة (٧٨) من الدستور بالاستماع الى خطبة العرش ، ثم ينصرف كل من الأعيان والنواب الى مجلسه .

المادة ٣- بعد انصراف النواب الى مجلسهم ، يعقد المجلس جلسته الأولى ، يتولى الرئاسة أكبر النواب الحاضرين سنا ، ويساعده أصغر عضوين حاضرين سنا ، وإذا تعذر قيام أي منهم بواجبه لسبب من الأسباب يجوز استخلافه بمن يليه سنا ، وتنتهي مهمتهم بانتخاب الرئيس .

المادة ٤- على كل نائب جديد ، وقبل أن يباشر أي عمل من أعمال المجلس ، أن يقسم اليمين التالي ، أمام المجلس سندا لأحكام المادة (٨٠) من الدستور : " أقسم بالله العظيم ، أن أكون مخلصا للملك والوطن ، وأن أحافظ على الدستور ، وأن أخدم الأمة ، وأقوم بالواجبات الموكولة الي حق القيام " .

المادة ٥- لا يجوز إجراء أي مناقشة أو إصدار أي قرار من المجلس قبل انتخاب رئيسه .

المادة ٦- ينتخب المجلس لجنة من أعضائه لوضع صيغة الرد على خطبة العرش ، وبعد أن يقرها المجلس ، ينتخب وفدا يرافق الرئيس لرفع الرد الى الملك وذلك خلال أسبوع من إلقاء خطبة العرش ،

الفصل الثاني
مكتب المجلس ووظائفه

المادة ٧- أ- يتألف مكتب المجلس من الرئيس ونائبي الرئيس ومساعدتي الرئيس .

ب- تمتد وظيفة المكتب الى يوم افتتاح الدورة العادية التالية وانتخاب أعضاء المكتب الدائم.
ج- اذا استقال أحد أعضاء المكتب بيت المجلس باستقالته فاذا قبلها تم انتخاب من يحل محله وفق أحكام هذا النظام .

د- لا يجوز الجمع بين منصب الوزير وحدى وظائف المكتب .

هكذا من الأصيل

هـ- يمثل المكتب المجلس بين دورتي الانعقاد ، ويتولى تصريف الشؤون الإدارية المستعجلة ضمن دائرة إختصاصه .

و- اذا اجتمع المجلس في دورة غير عادية ولم يكن له رئيس أو مكتب فينتخب المجلس الرئيس والمكتب وفقاً لأحكام هذا النظام وتمتد وظيفة الرئيس والمكتب المنتخبين في هذه الحالة الى يوم افتتاح الدورة العادية التالية .

المادة ٨- يتولى رئيس المجلس المهام التالية :

أ- تمثيل المجلس والتكلم باسمه وطبقاً لإرادته .

ب- مراعاة تطبيق أحكام الدستور والنظام الداخلي في مداولات المجلس واجراءاته .

ج- افتتاح الجلسات وإعلان انتهائها وضبطها وإدارة المناقشات فيها وإعطاء الإذن بالكلام وتحديد موضوع البحث .

د- إعلان قرارات المجلس ومتابعة تنفيذها .

هـ- مراقبة الأعمال الإدارية لجهاز المجلس .

ز- إتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ كرامة المجلس وكرامة أعضائه .

المادة ٩- للرئيس حق الإشتراك في مناقشات المجلس وعندئذ يتخلى عن كرسي الرئاسة ولا يعود اليه حتى ينتهي النقاش في الموضوع مدار البحث ويصدر المجلس قراره حوله .

المادة ١٠- أ- يتولى النائب الاول صلاحية رئيس المجلس وإختصاصاته في حالة غياب الرئيس أو اشتراكه في مناقشات المجلس وعند بحث الإقتراحات والأسئلة والاستجابات التي يقدمها الرئيس باعتباره عضواً في المجلس .

ب- يتولى النائب الثاني صلاحية رئيس المجلس وإختصاصاته في حالة غياب الرئيس ونائبه الأول أو اشتراكهما في مناقشات المجلس أو بحث الإقتراحات والأسئلة والاستجابات التي يقدمانها .

ج- اذا تغيب الرئيس ونائباه يتولى رئاسة المجلس أكبر الأعضاء الحاضرين سناً .

المادة ١١- يتولى مساعدا الرئيس ، بإشراف الرئيس ، الأمور التالية :

أ- مراقبة تحرير محاضر الجلسات .

ب- تحرير محاضر الجلسات السرية وتوقيعها .

ج- رصد نتائج الإقتراع .

د- قيد أسماء الأعضاء الذين يطلبون الكلمة حسب ترتيب طلباتهم .

هـ- الإشراف على الأمور المتعلقة بحفظ النظام أثناء الجلسات .

و- القيام بما يطلبه منهما الرئيس تنفيذا لإختصاصاته .

المادة ١٢- اذا دعت الحاجة الى انتخاب وفد يمثل المجلس ، يحدد المكتب عدد أعضائه ويختارهم ثم يعرض أسماءهم على المجلس للموافقة ، واذا كان الرئيس أو أحد نوابه من بينهم كانت له الرئاسة ، والا اختار المكتب من تكون له الرئاسة .
الفصل الثالث
انتخاب مكتب المجلس

المادة ١٣- أ- يعين رئيس السن ثلاثة من النواب للإشراف على عملية الإقتراع .

ب- يطلب رئيس السن من كل مرشح للرئاسة أن يعلن ذلك ، ثم يعلن بدء عملية الإقتراع بين المرشحين .

ج- يدعو رئيس السن النواب الحاضرين واحداً واحداً ، ويعطي كل منهم ورقة الإقتراع الموقعة من لجنة الإشراف .

د- يكتب النائب اسم العضو الذي يريد انتخابه رئيساً في المعزل الخاص ويلقي ورقة الإقتراع بذاته في الصندوق الخاص وعلى رأى من الجميع .

المادة ١٤- أ- يعتبر فائزاً من أحرز أكثرية أصوات الأعضاء الحاضرين .

ب- اذا لم يحرز أي من المرشحين أكثرية أصوات الأعضاء الحاضرين ، يؤخذ المرشحان اللذان حصلوا على أكثرية الأصوات ويعتبران مرشحين للرئاسة ويجري الإقتراع عليهما فقط ، ويفوز منهما من يحرز أغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين .

ج- تعاد الانتخابات بين المرشحين المشار اليهما في الفقرة (ب) حتى يحصل أحدهما على الأكثرية المطلوبة .

المادة ١٥- يعلن رئيس السن نتيجة الإقتراع ويدعو الرئيس المنتخب الى تبوء كرسي الرئاسة .

المادة ١٦- أ- يجري انتخاب النائبين بقائمة واحدة ويكون المرشحان اللذان يحصلان على الأكثرية النسبية للأعضاء الحاضرين نائبين للرئيس .

ب- يجري انتخاب المساعدين بنفس الطريقة .

هكذا من الأصل

المادة ١٧- يحيط رئيس المجلس جلالة الملك ورئيس مجلس الأعيان ورئيس الوزراء بأسماء أعضاء المكتب .

الفصل الرابع الفصل في صحة النيابة

المادة ١٨- أ- على المجلس أن ينتخب في بداية كل دورة انتخابية ، لجنة أو أكثر - حسبما تدعو اليه الحاجة - للتحقيق في الطعون المقدمة بصحة نيابة أي عضو .

ب- لا يجوز أن يشترك النائب المظنون بصحة نيابته في عضوية اللجنة التي يعهد اليها التحقيق في صحة نيابته .

المادة ١٩- لكل ناخب أن يقدم إلى الأمانة العامة لمجلس الأمة ، و خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان نتيجة الانتخابات في دائرته طعنا يبين فيه الأسباب القانونية لعدم صحة نيابة المظنون فيه .

المادة ٢٠- يحيل الرئيس طلبات الطعن الواردة إلى المجلس على لجنة الطعون وتحقيق صحة النيابة .

المادة ٢١- على اللجنة رد أي طعن لا يقدم للأمانة العامة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب في الدائرة .

المادة ٢٢- على اللجنة التحقق من صحة توقيع الطاعن ، وأن الطعن يتضمن الأسباب القانونية الداعية لعدم صحة نيابة المظنون فيه وإلا كان عليها رد الطعن شكلا وإبلاغ المجلس بذلك

المادة ٢٣- ترسل اللجنة صورة من الطعن إلى المظنون في صحة نيابته ، وعليه ان يبدى أوجه دفاعه خطيا خلال المدة التي تحددها اللجنة ، اذا أراد ذلك .

المادة ٢٤- للطاعن أن يقدم من تلقاء نفسه أو بناء على طلب اللجنة خلال المدة التي تحددها ، بيانات كتابية يوضح بها طعنه ، على أن لا تخرج تلك البيانات عن الأوجه الواردة بالطعن .

المادة ٢٥- للجنة حق استدعاء الطاعن أو المظنون بصحة نيابته لسماع أقواله ، ولكل منهما أن يستعين بمحام على أن لا يكون من أعضاء المجلس .

المادة ٢٦- للجنة حق استدعاء الشهود والخبراء ، واتخاذ ما يلزم من الإجراءات لكشف الحقيقة ، كما أن لها أن تنتدب أحد أعضائها أو لجنة فرعية منها لإجراء التحقيق .

المادة ٢٧- بعد ان تكمل اللجنة تحقيقاتها ومداولاتها تصدر قرارها بأغلبية الأعضاء الحاضرين ، وترفعه للمجلس خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتهاء التحقيق .

المادة ٢٨- يتلى تقرير لجنة الطعون في أول جلسة تالية للمجلس ، ثم يفصل المجلس في صحة النيابة ويعلم الرئيس القرار .

المادة ٢٩- لا تعتبر نيابة العضو باطلة الا بقرار يصدر بأكثرية ثلثي أعضاء المجلس .

المادة ٣٠- للمجلس سلطة إعلان إسم المرشح الذي اسفر الانتخاب عن فوزه حقيقة ، اذا ظهر للمجلس ، نتيجة التحقيق في الطعن ، خطأ لجنة الفرز في إعلان النتيجة .

المادة ٣١- لكل نائب أن يحضر جلسة المجلس عند النظر في صحة نيابته ، وله أن يشترك في المناقشة شريطة أن يغادر الجلسة قبل أخذ الأصوات في أي شأن متصل بالطعن .

الفصل الخامس لجان المجلس

المادة ٣٢- ينتخب المجلس في بدء كل دورة عادية أعضاء اللجان الدائمة التالية :

١- اللجنة القانونية .

٢- اللجنة المالية والاقتصادية .

٣- اللجنة الإدارية .

٤- لجنة الشؤون العربية والدولية .

٥- لجنة التربية والتعليم .

٦- اللجنة الزراعية .

٧- لجنة الشؤون الصحية والبيئة .

المادة ٣٣- لا يجوز أن يكون النائب عضواً في أكثر من لجتين دائمتين .

المادة ٣٤- تنتهي وظيفة كل لجنة في يوم افتتاح الدورة العادية التالية .

المادة ٣٥- تناط باللجنة القانونية المهام التالية :

أ- دراسة الاقتراحات القانونية المقدمة من النواب أو اللجان .

ب- دراسة مشاريع قوانين الانتخاب والتشريع المدني والإداري والجناي والتشريع القضائي والاحوال الشخصية والإدارة العامة والحكم المحلي والتأمينات الإجتماعية والتشريعات العمالية وأي قوانين لا تدخل في اختصاص لجنة أخرى .

هكذا من الأشهر

ج- دراسة تقارير ديوان الرقابة والتفتيش .

د- دراسة النظام الداخلي للمجلس .

هـ- دراسة كل ما يتعلق بحصانة الأعضاء .

و- مساعدة لجان المجلس في صياغة النصوص التشريعية .

المادة ٣٦- تناط باللجنة المالية والإقتصادية المهام التالية :

أ- دراسة مشروع قانون الموازنة العامة وموازنات الدوائر المستقلة .

ب- دراسة القوانين المالية ، وأي قانون له علاقة بزيادة الواردات أو النفقات أو إنقاصها .

ج- النظر في الاقتراحات والمواضيع التي تتعلق بالموازنة والشؤون المالية .

د- دراسة الحسابات الختامية للدولة ودوائرها المستقلة .

هـ- دراسة تقارير ديوان المحاسبة .

و- دراسة شؤون التجارة والصناعة والتموين والتعاون .

ز- دراسة خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

المادة ٣٧- تناط باللجنة الإدارية المهام التالية :

أ- النظر في الشكايات والتظلمات والعرائض التي ترفع للمجلس .

ب- دراسة الأمور التي تتعلق بالإدارة العامة .

المادة ٣٨- تناط بلجنة الشؤون العربية والدولية المهام التالية :

أ- النظر في المعاهدات والاتفاقيات التي تخص السياسة الخارجية .

ب- النظر في كل أمر له صلة بالسياسة والشؤون العربية والدولية .

ج- إعادة البيانات السياسية التي يصدرها المجلس .

المادة ٣٩- يناط بلجنة التربية والتعليم المهام التالية :

أ- دراسة مشاريع القوانين التي تتعلق بشؤون التربية والتعليم والتعليم العالي .

ب- النظر في الخطة التربوية والنظام التربوي .

المادة ٤٠- تناط باللجنة الزراعية المهام التالية :

أ- دراسة مشاريع القوانين التي تتعلق بالشؤون الزراعية .

ب- دراسة الأمور التي تتعلق بالزراعة والري والأراضي الزراعية .

المادة ٤١- تناط بلجنة الشؤون الصحية والبيئة المهام التالية :

أ- دراسة مشاريع القوانين التي تتعلق بشؤون الصحة والبيئة .

ب- دراسة الأمور التي تتعلق بالخدمات الصحية والتأمين الصحي .

ج- دراسة الأمور التي تتعلق بصحة الأم والطفل .

المادة ٤٢- للمجلس أن يشكل لجاناً أخرى مؤقتة يرى أن الحاجة ماسة لتشكيلها ، ويحدد عدد أعضائها ووظائفها ومهامها ، وتنتهي مدة أي منها بانتهاء المهمة الموكلة إليها .

المادة ٤٣- يجوز اجتماع لجتين أو أكثر لدراسة مشروع قانون أو موضوع معين ، بناء على قرار من المجلس ، وتنتخب اللجنة المشتركة رئيساً ومقرراً لها بالشكل الذي تراه مناسباً .

المادة ٤٤- يقرر المجلس عدد أعضاء كل لجنة ، على أن لا يقل العدد عن ثلاثة ، ينتخب أعضاء اللجنة بالإقتراع السري إذا زاد عدد المرشحين عن العدد المقرر .

المادة ٤٥- أ- يدعو رئيس المجلس كل لجنة في أول كل دورة عادية إلى الاجتماع لانتخاب من بين أعضائها رئيساً أو مقرراً .

ب- يقوم رئيس اللجنة بتنظيم أعمالها وتحديد أبحاثها .

ج- يضع المقرر تقارير اللجنة عن القضايا المودعة لديها ويتولى شرح تلك التقارير والدفاع عنها عند مناقشتها في المجلس .

د- يرأس المقرر اللجنة عند غياب الرئيس .

هـ- يرأس رئيس المجلس اجتماع أي لجنة يحضره .

المادة ٤٦- أ- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها أو بناء على طلب يقدم لرئيس المجلس من ثلث أعضائها على الأقل .

ب- تعتبر اجتماعات اللجنة قانونية بحضور ثلث أعضائها على أن يكون من بينهم الرئيس أو المقرر .

هكذا من الأشهر

ج- جلسات اللجان سرية لغير أعضاء المجلس وأمانة سر كل لجنة والخبراء الذين تستدعيهم

المادة ٤٧- تؤخذ قرارات اللجنة بأكثرية الأعضاء الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة .

المادة ٤٨- تدقق اللجنة في الأمور المحالة إليها باعتبار قدم تاريخ إحالة الأمر إليها ، الا اذا كان هناك قرار من المجلس يقضي بتقديم موضوع على غيره .

المادة ٤٩-أ- للجنة أن تطلب استدعاء الوزير ذي الشأن أو مقدم الاقتراح أو من ترى لزوم سماع رأيه

ب- لكل من الوزير ذي الشأن ومقدم الاقتراح حق حضور جلسات اللجنة اذا طلب ذلك ، وفي الموعد الذي تحدده اللجنة ولكل منهما حق الاشتراك في المناقشة دون أن يشترك في التصويت ، واذا تعدد مقدموا الاقتراح فلهم أن ينيبوا عنهم من يحضر الجلسات

ج- يجوز للوزير أن يصطحب معه أو ينيب عنه أحد كبار موظفي وزارته الا اذا رأت اللجنة حضور الوزير بالذات .

المادة ٥٠- على كل لجنة أن تقدم تقريراً خلال مدة شهر من إحالة المجلس أي موضوع إليها مالم يحدد المجلس أو النظام الداخلي ميعاداً آخر . فاذا مضت المدة ولم يقدم التقرير ، فلرئيس المجلس أن يطلب الى رئيس اللجنة بيان أسباب التأخير وتحديد المدة اللازمة لإتمام عملها ويعرض الرئيس الأمر على المجلس لمنح المدة الإضافية .

المادة ٥١- يحضر لكل جلسة من جلسات اللجنة محضر تدون فيه أسماء الأعضاء الذين حضروا الجلسة ووقائعها وما اتخذ من قرارات فيها ، ويوقع الأعضاء الحاضرين ذلك المحضر بالإضافة الى سكرتير اللجنة .

المادة ٥٢- يرفع رئيس اللجنة الى رئيس المجلس تقريراً مفصلاً عن كل موضوع انتهت اللجنة من دراسته وقررت عرضه على المجلس ، وعلى رئيس المجلس أن يدرجه في جدول أعمال أول جلسة للمجلس .

المادة ٥٣- لا يدرج في جدول أعمال اللجنة عند ابتداء الدورة التالية الا ما يتمسك به أصحاب الاقتراحات بطلب خطي يقدمونه الى اللجنة .

الفصل السادس مشاريع القوانين

المادة ٥٤- يحيل رئيس الوزراء مشاريع القوانين الى رئيس مجلس النواب لعرضها على المجلس .

المادة ٥٥-أ- يجوز لعشرة أو أكثر من أعضاء المجلس أن يقترحوا القوانين ويحال كل اقتراح مرتقياً بالأسباب الموجبة والمبادئ الأساسية على اللجنة المختصة في المجلس لإبداء الرأي ، فاذا رأى المجلس قبول الاقتراح أحاله على الحكومة لوضعه في صيغة مشروع قانون وتقديمه للمجلس في الدورة نفسها أو في الدورة التي تليها .

ب- كل اقتراح بقانون تقدم به أعضاء المجلس وفق الفقرة السابقة ورفضه المجلس لا يجوز تقديمه في الدورة نفسها .

المادة ٥٦-أ- لا يوضع مشروع أي قانون قيد البحث والمناقشة في المجلس مالم تكن نسخة عن المشروع والأسباب الموجبة لوضعه قد وزعت على كل عضو قبل ثلاثة أيام على الأقل من البدء بالمناقشة فيه .

ب- اذا كانت هناك اسباب اضطرارية تستدعي النظر فيه بصفة الاستعجال فيجب على الرئيس أن يضع ذلك الأمر في الرأي ، فاذا أقرته الأكثرية يقرأ في الحال علناً أو يحال إلى اللجنة المختصة .

المادة ٥٧- يقرأ مشروع القانون علناً في المجلس ، الا اذا رأى المجلس الاكتفاء بسبق توزيعه على الأعضاء فاذا رأى المجلس أن هناك حاجة لذلك القانون فعلى الرئيس أن يضع في الرأي أمر إحالته على اللجنة المختصة ، أما اذا قرر المجلس أن لا حاجة لمثل هذا القانون فيحيله الى مجلس الأعيان .

المادة ٥٨- اذا طلب أحد الأعضاء إدخال تعديل على مشروع القانون المحال لإحدى اللجان وجب عليه تقديم تقرير يبين فيه التعديل المقترح والأسباب الموجبة لذلك ، ويحيل الرئيس الاقتراح للجنة المختصة .

المادة ٥٩- تطبع تقارير اللجان ملحقة بها نصوص مشاريع القوانين وتعديلاتها والأسباب الموجبة لها واقتراحات اللجنة ، وتوزع على الأعضاء قبل البدء في المناقشة بمدة لا تقل عن اربع وعشرون ساعة ، الا اذا قرر المجلس إعطاء الموضوع صفة الاستعجال فيبحث فيه فوراً .

المادة ٦٠-أ- يتلى مشروع القانون وقرار اللجنة بشأنه ، الا اذا قرر المجلس صرف النظر عن التلاوة مكتفياً بسبق توزيعه على الأعضاء .

ب- تجري مناقشة مواد المشروع مادة مادة بعد تلاوة كل منها أصلاً وتعديلاً واقتراح اللجنة المختصة ، وبعد الانتهاء من مناقشة المادة والتعديلات المقدمة بشأنها يؤخذ الرأي على التعديلات أولاً ، ويبدأ الرئيس بأسماعها مدى وأبعادها عن النص الأصلي ثم يؤخذ الرأي على المادة .

هكذا من الأصل

المادة ٦١- يجب على كل عضو يقترح تعديلاً للنص الأصلي أو إدخال تعديل على تعديل اللجنة المختصة ، أو إضافة مواد جديدة ، أن يقدم اقتراحه خطياً إلى رئيس الجلسة ، فإذا قدم الاقتراح قبل الجلسة يحيله الرئيس إلى اللجنة المختصة ، أما إذا قدم أثناء المناقشة فيجري بحته في الجلسة ويؤخذ الرأي عليه ، إلا إذا تقرر إحالته للجنة لدراسته ، وتجب الإحالة حتماً إذا طلب ذلك رئيس المجلس أو رئيس اللجنة أو مقررهما أو الحكومة .

المادة ٦٢ -أ- بعد الإنتهاء من مناقشة المواد يؤخذ الرأي على المشروع بمجموعه ، ويجوز للمجلس أن يؤجل اخذ الرأي على المشروع بمجموعه إلى جلسة تالية لإعادة المناقشة في مادة أو أكثر من مواده إذا طلب ذلك رئيس المجلس أو رئيس اللجنة أو مقررهما أو الحكومة أو عشرة من أعضاء المجلس .

ب- إذا قررت الأكثرية قبول المشروع أو رفضه يرفع إلى رئيس مجلس الأعيان .

المادة ٦٣- إذا عرض على المجلس مشروع قانون بالموافقة على معاهدة أو اتفاق من أي نوع كان مع الحكومة ، فله أن يقر المشروع أو يرفضه وليس له أن يدخل أي تعديل على نصوص مشروع المعاهدة أو الاتفاق ، على أنه يجوز للمجلس تأجيل النظر في المشروع مع توجيه نظر الحكومة إلى ما يوجد في مشروع المعاهدة أو الاتفاق من نقص .

المادة ٦٤- إذا رد مجلس الأعيان مشروع القانون كما أقره المجلس مرفوضاً أو معدلاً فتجري المناقرة فيه كأنه مشروع قانون جديد .

المادة ٦٥- إذا أقر المجلس مشروع القانون كما ورد إليه من مجلس الأعيان أو رفضه أو عدله يرفع ثانية إلى رئيس مجلس الأعيان .

المادة ٦٦- إذا أصر مجلس الأعيان على مخالفة قرار المجلس كما أعيد إليه تطبيق حيثنظ أحكام المادة (٩٢) من الدستور

الفصل السابع نظام الجلسات

المادة ٦٧- يفتح الرئيس الجلسة في الموعد المحدد ، فإذا لم يحضر ثلثا أعضاء المجلس ، يؤخر افتتاحها نصف ساعة ، وإذا مضت هذه المدة ولم يتكامل النصاب القانوني يحدد موعد الجلسة المقبلة .

المادة ٦٨- يحدد الرئيس جدول أعمال الجلسة التالية ويوزعه على الأعضاء قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

المادة ٦٩-أ- يحرر لكل جلسة محضر تبين فيه أسماء من تخلفوا من الأعضاء مع الإشارة إلى من تغيب دون إذن ، ويدون فيه جميع إجراءات الجلسة وما دار فيها من أبحاث ومناقشات وما

صدر من قرارات ، ويدون ملخص هذه المحاضر في دفتر خاص ، ويوقع على هذه المحاضر رئيس الجلسة والأمين العام .

ب- عند الاقتراح بالنداء بالإسم يجب أن يضم المحضر أسماء الأعضاء الحاضرين ورأي كل واحد منهم .

ج- ينشر محضر الجلسة في ملحق الجريدة الرسمية بعد موافقة المجلس عليه .

المادة ٧٠ -أ- على أجهزة الإعلام ووسائله المختلفة مراعاة الدقة عند نقل جلسات المجلس العلنية .

ب- إذا عمدت أي وسيلة إعلامية إلى تشويه ما قيل في الجلسة أو تحريفه فللرئيس أن يتخذ بحققها ما يراه مناسباً من إجراءات .

ج- تعتبر أوراق المجلس وبياناته سرية لا يجوز نشرها أو نشر أي شيء منها إلا بعد إدراجها في جدول الأعمال أو تحويلها للحكومة .

المادة ٧١- جلسات المجلس علنية ، غير أنه إذا طلبت الحكومة أو تقدم خمسة من أعضاء المجلس خطياً بطلب أن تكون الجلسة سرية ، تخلى قاعة المجلس من المستمعين ، ويطلع الرئيس الطلب على المجلس للمداولة فيه ، فإذا أقره تظل الجلسة سرية إلى حين الإنتهاء من الموضوع الذي طلب عقدها لأجله .

المادة ٧٢- يحرر محضر للجلسة السرية إلا إذا أقر المجلس غير ذلك ويقوم بتحرير المحضر مساعداً الرئيس ، ويوقع الرئيس على المحضر مع من قام بتحريره ، ثم يحفظ في المكان الذي يحدده الرئيس ، ولا يجوز لغير الأعضاء والحكومة الاطلاع عليه .

المادة ٧٣- يتلى في ابتداء الجلسة :

أ- أسماء الأعضاء المعتزلين أو المجازين وطالبي الإجازات الذين تخلفوا عن حضور الجلسة السابقة دون إذن .

ب- محضر الجلسة السابقة ، إلا إذا قرر المجلس عدم قراءتها ، وإذا حصل اعتراض على ما دون في المحضر وجب البت في هذا الاعتراض .

المادة ٧٤- للرئيس من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الأعضاء أن يرفع الجلسة مؤقتاً .

الفصل الثامن نظام الكلام

المادة ٧٥- لا يجوز لأحد أن يتكلم بعد أن يطلب الكلام ويأذن له الرئيس ، والا فللرئيس أن يمنعه من الكلام ويأمر بعدم إثبات أقواله في محضر الجلسة .

هكذا من الأصل

المادة ٧٦- ليس للرئيس أن يرفض الإذن بالكلام لغير سبب مشروع وعند الخلاف على ذلك يؤخذ رأي المجلس .

المادة ٧٧- تقيد طلبات الإذن بالكلام بترتيب تقديمها ، ولا يجوز قيد أي طلب بالكلام في موضوع محال على إحدى اللجان قبل ابداع القرار الخاص به .

المادة ٧٨- يأذن الرئيس بالكلام لطلابه حسب ترتيب الأسبقية في الطلب ، ولكل من طالبي الكلام التنازل عن دوره لغيره فيحل محله في دوره ، ومع ذلك فالوزراء ومندوبوا الحكومة ورؤساء اللجان والمقررون غير مقيدون بهذا الترتيب فإن لهم الحق دائماً في أن يسمع أقوالهم أثناء المناقشة كلما طلبوا ذلك ، غير أنه من حق الرئيس أن يؤخر دورهم حين نضج النقاش أو اكتماله .

المادة ٧٩- يؤذن دائماً بالكلام في الحالات التالية وحسب ترتيبها :

- أ- نقاط النظام .
- ب- طلب تأجيل النقاش .
- ج- طلب تصحيح واقعة مدعى بها .
- د- الرد على قول يس طالب الكلام .
- هـ- طلب سحب الإقتراح .
- و- طلب إحالة الموضوع إلى لجنة .
- ز- طلب إقفال باب النقاش .

المادة ٨٠- عند طلب الكلام في المواضيع السابقة ، يوقف الرئيس النقاش بعد أن يتم المتحدث كلامه ، ويت بالطلب فوراً ، ويجوز استئناف قرار الرئيس للمجلس فيطرح الاستئناف للتصويت .

المادة ٨١- يقصد بنقاط النظام ، أن يدفع العضو بأن النقاش يخالف أحكام النظام ، أو أن فيه خروجاً عن الموضوع مدار البحث ، ويثار هذا الدفع في أي وقت من النقاش إلا إذا كان قد شرع في التصويت .

المادة ٨٢- يقصد بتأجيل النقاش ، أن يطلب العضو تأجيل بحث موضوع النقاش لمدة معينة أو لأجل يسمى ، فإذا ثني على الإقتراح طرحه الرئيس للتصويت فوراً ودون مناقشة .

المادة ٨٣- يقصد بتصحيح الواقعة المدعى بها تقديم توضيح مختصر حول نقطة مهمة تتعلق بموضوع

النقاش ينبغي ابلاغ الاجتماع بها .

المادة ٨٤- لكل عضو ورد في الكلام ما يمس بكرامته أو يسند أمراً شائئاً له ، أو استعملت في الكلام عنه عبارات غير لائقة ، أو أسيء فهم كلامه أو موقفه ، أن يرد إذا طلب ذلك عقب المتكلم مباشرة أو في أي وقت آخر يطلبه ، لنفي ما وجه إليه أو تصحيح ما أسيء فهمه ، وله طلب الاعتذار من المتكلم أو إحالة الموضوع إلى التحقيق .

المادة ٨٥- أ- لا يجوز اقتراح اقفال باب النقاش إلا إذا تكلم في الموضوع المطروح للنقاش ثلاثة من مؤيديه وثلاثة من معارضييه على الأقل (ان وجدوا) .

ب- إذا ثني على الاقتراح باقفال باب النقاش وجب على الرئيس تعديد الاقتراحات التي قدمت في جوهر الموضوع الذي تجري مناقشته والتي يتعين التصويت عليها بعد اقفال باب المناقشة .

ج- يسمح الرئيس لمحدثين اثنين على الأكثر لشرح أسباب اعتراضهم على اقتراح اقفال باب النقاش ، ثم يطرح الرئيس الاقتراح للتصويت ، فإذا وافق عليه المجلس أعلن الرئيس اقفال باب النقاش .

د- للرئيس أن يقترح اقفال باب النقاش إذا رأى أن الموضوع قد استوفى بحثه .

المادة ٨٦- يتكلم العضو من مكانه أو على المنبر ، إلا إذا طلب الرئيس إلى المتكلم أن يتكلم من المنبر ، أما مقرر اللجنة فلا يتكلم من المنبر .

المادة ٨٧- لا يجوز توجيه الكلام إلا إلى الرئيس أو إلى المجلس .

المادة ٨٨- لا يجوز للعضو أن يتكلم أكثر من ثلاث مرات في مسألة واحدة ، إلا إذا أجاز المجلس ذلك ، ولا يسري ذلك على الاقتراح والوزراء ومندوبوا الحكومة ورؤساء اللجان ومقرريها .

المادة ٨٩- لا يجوز مطلقاً أن يستعمل المتكلم الفاظاً نابية أو عبارات غير لائقة أو فيها مساس بكرامة المجلس أو رئيسه ، أو بكرامة الأشخاص أو الهيئات ، أو مساس بالمصلحة العامة ، أو اسناد أمور شائنة بسوء قصد ، كما لا يجوز مطلقاً أن يأتي العضو أمراً مخالفاً بالنظام .

المادة ٩٠- أ- على المتكلم التقيد بموضوع النقاش وأدابه وعدم الخروج عنه وعدم تكرار أقواله أو أقوال غيره من الأعضاء ، للرئيس أن يلفت نظر المتكلم إلى أنه خرج عن الموضوع أو أن رأيه قد وضح وضوحاً كافياً وأن لا مجال للاسترسال في الكلام ، فإن استمر في الكلام جاز للرئيس منعه وعدم إثبات كلامه في المحضر .

ب- لا يجوز لغير الرئيس مقاطعة المتكلم أو ابداء ملاحظات على كلامه .

هكذا من الأهل

ج- اذا لفت الرئيس نظر المتكلم أثناء كلامه مرتين في جلسة واحدة واستمر على ما أوجب لفت نظره ، فللرئيس أن يأخذ رأي المجلس على منعه بقية الجلسة من الكلام في الموضوع نفسه ، ويصدر القرار بدون مناقشة .

المادة ٩١- كل عضو قرر المجلس منعه من الكلام ولم يتمتع ، أو عاد للاخلال بالنظام ، جاز للمجلس بناء على طلب الرئيس أن يقرر اخراجه من قاعة الجلسة ، ويترتب على قرار اخراج حرمان العضو من الاشتراك في أعمال المجلس بقية الجلسة ، وعدم إثبات شيء مما قاله في المحضر واعتباره غائبا عن الجلسة ولو لم ينسحب .

المادة ٩٢- اذا صدر قرار من المجلس بحرمان عضو من حضور الجلسة ولم ينفذه طوعا ، فللرئيس أن يوقف الجلسة ويتخذ من الاجراءات ما يلزم لتنفيذ القرار ، وفي هذه الحالة يمتد الحرمان تلقائيا الى الجلسات الثلاثة التالية .

المادة ٩٣- يترتب على قرار الحرمان من الاشتراك في أعمال المجلس اعلان ملخص قرار المجلس في مركز الدائرة الانتخابية التي يمثلها العضو ، وقطع مخصصاته عن مدة الحرمان .

المادة ٩٤- للعضو الذي حرم من الاشتراك في أعمال المجلس أن يطلب وقف القرار ابتداء من اليوم التالي لحرمانه وذلك باعلان أسفه واعتذاره خطياً عن عدم احترام قرار المجلس ويتلى ذلك في أول جلسة تالية .

المادة ٩٥- أ- على كل عضو حضور الاجتماعات المقررة في مواعيدها المحددة .

ب- اذا اضطر العضو لمغادرة قاعة الجلسة او الانصراف نهائيا من المجلس وجب عليه الاستئذان من الرئيس .

المادة ٩٦- أ- قبل انتهاء كل جلسة يعلن الرئيس بموافقة المجلس موعد انعقاد الجلسة التالية ، ويعرض جدول أعمالها على لوحة المجلس ويخطر الأعضاء بها قبل انعقادها .

ب- اذا طرأ ما يستدعي عقد الجلسة قبل الموعد المحدد لها فللرئيس أن يدعو الأعضاء الى الجلسة التي يحددها .

ج- يجوز تأجيل الجلسة التالية الى يوم غير محدد وبفوض المجلس الرئيس بتحديد موعد تلك الجلسة .

المادة ٩٧- يجوز للمجلس بناء على طلب العضو أو الحكومة وبعد بيان الأسباب أن يقرر استعجال النظر في أمر معروض عليه .

الفصل التاسع
الأسئلة

المادة ٩٨- السؤال هو استفهام العضو من رئيس الوزراء أو الوزراء في شأن من الشؤون التي تدخل في اختصاصاتهم عن أمر يجهله ، أو رغبته في التحقق من حصول واقعة وصل علمها اليه ، أو استعلامه عن نية الحكومة في أمر من الامور .

المادة ٩٩- أ- على العضو الذي يريد أن يوجه سؤالا أن يقدمه الى الرئيس مكتوبا ، ويشترط في السؤال أن يكون موجزا منصبا على الوقائع المطلوبة استيضاحاً ، خاليا من التعليق والجدل والآراء الخاصة .

ب- لا يجوز أن يخالف السؤال أحكام الدستور ، أو يضر بالمصلحة العامة ، كما لا يجوز أن يشتمل على عبارات نابية أو غير لائقة ، كما يجب أن يخلو من ذكر أسماء أشخاص أو المس بشؤونهم الخاصة .

ج- يجب أن لا يكون موضوع السؤال متعلقا بشخص النائب أو بمصلحة خاصة به أو موكل أمرها اليه .

د- لا يجوز أن يكون في السؤال مساس بأمر تنظره المحاكم ، كما لا يجوز أن يشير السؤال الى ما ينشر في الصحف .

المادة ١٠٠- لا يجوز أن يوقع السؤال أكثر من عضو واحد ، كما لا يجوز توجيهه الى الوزير واحد .

المادة ١٠١- يبلغ الرئيس السؤال الى الوزير المختص ويدرجة في جدول أعمال أقرب جلسة .

المادة ١٠٢- أ- يجيب الوزير على السؤال في الجلسة المعنية ، وله أن يطلب تأجيل الاجابة مدة أقصاها ثمانية ايام .

ب- للعضو أن يطلب الاجابة على سؤاله كتابة وعلى الوزير حينئذ أن يرسل الاجابة لرئيس المجلس خلال اسبوعين من وصولها الى ديوانه لابلغها الى مقدم السؤال .

ج- يجب أن تقتصر الاجابة على ما طلب مقدم السؤال استيضاحه .

د- تنشر الاسئلة والاجوبة في محضر الجلسة .

المادة ١٠٣- للعضو الذي قدم السؤال دون غيره أن يستوضح الوزير عليه بايجاز مرة واحدة ، على أنه لأي عضو آخر بالتمقيب اذا كان السؤال او الجواب يحس شخصية .

المادة ١٠٤- لا تسري الشروط الخاصة بالاسئلة على الاسئلة التي توجه للوزراء أثناء النظر في الميزانية العامة وفي مشروعات القوانين ، إذ أن لكل عضو حق التدخل في كل سؤال يرد بشأنها والرد عليه .

هكذا من الأفضل

المادة ١٠٥ - يخصص نصف ساعة في أول كل جلسة للأسئلة والأجوبة - إن وجدت - فإن بقي بعد ذلك شيء منها يدرج بجدول أعمال الجلسة التالية .

المادة ١٠٦ - أ- لا تدرج الأسئلة المقدمة في دورة سابقة في جدول أعمال دورة لاحقة الا اذا صرح مقدموها بتمسكهم بها بكتاب خطي يقدمونه لرئيس المجلس .

ب- يسقط السؤال باستقالة الوزير .

المادة ١٠٧ - يجوز تحويل السؤال الى استجواب ، على أن لا يتم ذلك في نفس الجلسة التي يناقش بها السؤال .

الفصل العاشر الاقتراحات برغبة

المادة ١٠٨ - الاقتراح برغبة هو دعوة الحكومة لقيام بأي عمل ذي أهمية يدخل في اختصاصها .

المادة ١٠٩ - على العضو تقديم الاقتراح برغبة خطيا الى رئيس المجلس مرفقا به مذكرة ايضاح ، وعلى الرئيس عرضه على المجلس في اول جلسة قادمة ، وللمجلس رد الاقتراح أو قبوله وإحالته الى اللجنة المختصة .

المادة ١١٠ - على اللجنة تقديم موجز عن الاقتراح خلال خمسة عشر يوما من حالته اليها ، توصي فيه برفض الاقتراح أو بقبوله فاذا وافق المجلس على قبوله أبلغه الرئيس لرئيس الوزراء .

المادة ١١١ - على الوزير ابلاغ المجلس بما تم في الاقتراح الذي أحيل اليه خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من إبلاغ رئيس الوزراء ، الا اذا قرر المجلس أجلا أقصر .

الفصل الحادي عشر الاستجابات

المادة ١١٢ - الاستجواب هو محاسبة الوزراء أو أحدهم على تصرف له في شأن من الشؤون العامة .

المادة ١١٣ - على العضو الذي يريد استجواب وزير أو أكثر أن يقدم استجوابه الى الرئيس مكتوبا ، مبينا فيه الموضوعات والوقائع التي يتناولها الاستجواب وعلى الرئيس أن يبلغ الوزير المختص بالاستجواب وأن يدرجه في جدول أعمال أقرب جلسة .

المادة ١١٤ - يشترط في الاستجواب ما يشترط في السؤال .

المادة ١١٥ - أ- على الوزير أن يقدم رده خطيا الى رئيس المجلس خلال مدة أقصاها ثمانية أيام الا اذا رأى المجلس وجها للاستعجال ووافقته الوزير .

ب- يدرج الرد على جدول أعمال أول جلسة تالية لتحديد موعد المناقشة .

ج- يحدد المجلس ميعاد المناقشة في الاستجواب خلال شهر .

المادة ١١٦ - لكل عضو أن يطلب من الحكومة اطلاعه على أوراق أو بيانات متعلقة بالاستجواب المعروض على المجلس ويقدم هذا الطلب كتابه الى الرئيس .

المادة ١١٧ - أ- في الموعد المحدد للمناقشة ، يبدأ العضو المستجوب بشرح الموضوع ، ثم يجيب الوزير ويعتقد بجوز للأعضاء أن يشتركوا في المناقشة .

ب- للمستجوب أن يسحب استجوابه ، وتقتل عندئذ المناقشة فيه الا اذا تمسك به غيره من الأعضاء .

ج- للمستجوب اذا لم يقتنع برد الوزير ، أن يبين أسباب عدم اقتناعه ، وله ولغيره من الأعضاء أن يطرحوا الثقة بالوزارة أو الوزير مع مراعاة أحكام المادة (٥٤) من الدستور .

المادة ١١٨ - للإستجابات الاسبقية على سائر المواد المدرجة في جدول الأعمال ما عدا الأسئلة ، الا اذا قرر المجلس غير ذلك .

المادة ١١٩ - أ- لا تدرج الاستجابات المقدمة في دورة سابقة في جدول أعمال دورة لاحقة الا اذا صرح مقدموها بتمسكهم بها بكتاب خطي يقدمونه للرئيس .

ب- يسقط الاستجواب باستقالة الوزير .

الفصل الثاني عشر طلب المناقشة

المادة ١٢٠ - أ- يجوز لعشرة أعضاء أو أكثر ، أن يتقدموا الى المجلس بطلب مناقشة أي من الامور والقضايا العامة لتبادل الرأي فيه بين المجلس والحكومة .

ب- يجوز للحكومة أن تطلب المناقشة .

المادة ١٢١ - أ- يقدم طلب المناقشة خطيا الى الرئيس الذي يدرجه في جدول أعمال أول جلسة تالية

ب- يحدد المجلس موعد المناقشة بحيث لا يتجاوز أربعة عشر يوما الا اذا رأى المجلس اعتبار الموضوع غير صالح للمناقشة فيقرر استبعاده .

هكذا من الأهل

الفصل الثالث عشر
رفع الحصانة

المادة ١٢٢- لا يجوز خلال دورة انعقاد المجلس ملاحقة العضو جزائيا أو اتخاذ اجراءات جزائية أو ادارية بحق أو القاء القبض عليه أو توقيفه إلا باذن من المجلس بأكثرية المطلقة ، باستثناء حالة الجرم الجنائي المشهود .

المادة ١٢٣- يقدم رئيس الوزراء طلب الاذن باتخاذ الاجراءات الجزائية الى رئيس المجلس مشفوعا بمذكرة تشتمل على نوع الجرم ومكانه وزمانه والادلة عليه التي تستلزم اتخاذ اجراءات عاجلة .

المادة ١٢٤- يحيل الرئيس الطلب على اللجنة القانونية لفحصه والنظر فيه وتقديم تقرير عنه فوراً .

المادة ١٢٥- يحيل الرئيس تقرير اللجنة القانونية على المجلس بأسرع وقت ممكن ، وتستمر مناقشة المجلس للموضوع حتى البت نهائيا في الأمر ، فاذا وجد المجلس سببا كافيا لتوقيف العضو أو محاكمته يتخذ قراره برفع الحصانة بالأكثرية المطلقة .

المادة ١٢٦- ليس للمجلس أن يفصل في موضوع التهمة ، وإنما يقتصر دوره على الاذن باتخاذ الاجراءات القانونية أو الاستمرار فيها متى تبين له أن الغرض منها ليس التأثير على النائب لتعطيل عمله النهائي .

المادة ١٢٧- ليس للنائب أن يتزل عن حصانته دون موافقة المجلس .

المادة ١٢٨- اذا أوقف عضو لسبب ما عندما لا يكون المجلس منعقدا فعلى رئيس الوزراء أن يبلغ المجلس فور اجتماعه بالاجراءات المتخذة ومبرراتها ، وللمجلس أن يقرر استمرار هذه الاجراءات أو إيقافها فوراً .

المادة ١٢٩- للعضو الذي لم يوقف الحق في حضور جلسات المجلس واجتماعات اللجان ، والمشاركة في المناقشة والتصويت ، ولو اتخذ المجلس قرارا برفع الحصانة عنه .

الفصل الرابع عشر
العرائض

المادة ١٣٠- يحق لكل اردني أن يرفع الى المجلس الشكوى فيما ينوبه من أمور شخصية أو فيما له صلة بالشؤون العامة .

المادة ١٣١- أ- يجب أن يوقع على العريضة مقدمها ذاكراً فيها مهته ومحل اقامته .

ب- لا يجوز أن تشتمل العريضة على أي مساس بالعرش أو مجلس الأمة أو القضاء أو الأشخاص أو الهيئات ، ولا يجوز أن تحتوي على ألفاظ نابية أو عبارات غير لائقة .

المادة ١٣٢- للرئيس أن يأمر بحفظ العرائض التي لا تتوافر فيها الشروط المطلوبة .

المادة ١٣٣- تقيد العرائض في جدول عام بأرقام متسلسلة حسب تاريخ ورودها مع بيان اسم مقدم العريضة وعنوانه وملخص عن موضوعها .

المادة ١٣٤- يحيل الرئيس العرائض الى اللجنة الادارية الا اذا كان لها علاقة بمشروع أو اقتراح محال على إحدى لجان المجلس فيحيلها عندئذ على اللجنة المختصة .

المادة ١٣٥- تدرس اللجنة الادارية العرائض وتعيدها الى رئيس المجلس مبينة رأيها فيها ومدى الحاجة لاحتياجها للوزراء . ويعرض الرئيس رأي اللجنة على المجلس للفصل فيه ، وعلى اللجان الاخرى أن تشير في تقاريرها الى العرائض المحالة اليها .

المادة ١٣٦- يقدم الوزراء الى المجلس الايضاحات الخاصة بما تضمنته العرائض التي بعث بها اليهم خلال مدة لا تتجاوز شهرا واحدا ، الا اذا قرر المجلس أجلا أقصر .

المادة ١٣٧- يرسل رئيس المجلس الى مقدم العريضة التي لم يرفضها المجلس بيانا بما تم فيها .

المادة ١٣٨- لكل عضو حق الاطلاع على أي عريضة متى طلب ذلك من رئيس اللجنة المختصة .
الفصل الخامس عشر
الاجازات والغياب

المادة ١٣٩- أ- يقدم طلب الاجازة الى الرئيس قبل المباشرة بها .

ب- للرئيس الموافقة على الاجازة اذا كانت مدتها اسبوعين أو أقل .

ج- اذا تجاوزت مدة الاجازة الأسبوعين يعرض الرئيس الأمر على المجلس للموافقة .

المادة ١٤٠- أ- لا يجوز للعضو أن يتغيب عن إحدى الجلسات الا اذا أخطر الرئيس بذلك .

ب- اذا تغيب العضو عن حضور الجلسات دون اذن أو اجازة أو لم يحضر بعد مدة الاجازة يعتبر متازلا عن حقه في مخصصاته مدة الغياب .

الفصل السادس عشر
الحفاظة على أمن المجلس

المادة ١٤١- الحفاظة على النظام داخل المجلس وحوله ضمن حرمه من اختصاص المجلس وحده ، ويقوم بذلك الرئيس باسم المجلس .

المادة ١٤٢- توضع قوات كافية لحفظ أمن المجلس تكون تحت أمره الرئيس ومستقلة عن أي سلطة اخرى وتلقى الأوامر منه .

هكذا من الأصل

المادة ١٤٣- لا يجوز لأحد وقت اجتماع المجلس ، باستثناء الأعيان والحكومة ، ان يجلس في الأماكن المخصصة للأعضاء ، ولا يجوز لأحد أن يدخل قاعة المجلس الا باذن من الرئيس .

المادة ١٤٤- يجب على من يرخص لهم في الدخول الى شرفات المجلس أن يلزموا السكون التام مدة انعقاد الجلسة وأن يظلوا جالسين ولا يظهروا علامات استحسان أو استهجان ، وأن يراعوا الملاحظات التي يديها لهم المكلفون بحفظ النظام .

المادة ١٤٥- كل من رخص له بالدخول وأخل بالنظام أو أحدث ضجيجاً أو ضوضاء يكلف بمغادرة القاعة فان لم يتمثل ، فللرئيس أن يأمر بإخراجه بالقوة وتسليمه للجهة المختصة اذا اقتضى الحال .

الفصل السابع عشر الاستقالة

المادة ١٤٦- على كل عضو يريد الاستقالة أن يقدمها خطياً الى الرئيس الذي عليه أن يعرضها على المجلس في أول جلسة تالية ليقدر قبولها أو رفضها .

المادة ١٤٧- يبلغ رئيس المجلس رئاسة الوزراء بما يخلو من الدوائر بمجرد اعلان المجلس ذلك .

الفصل الثامن عشر الشعبة البرلمانية

المادة ١٤٨ أ- يكون المجلس شعبة برلمانية لغايات الاتحاد البرلماني العربي والاتحاد البرلماني الدولي .

ب- يرأس رئيس المجلس الشعبة البرلمانية .

ج- ينتخب المجلس في بداية كل دورة عادية لجنة تنفيذية للشعبة البرلمانية من تسعة من أعضائه .

د- تجتمع اللجنة التنفيذية برئاسة رئيس المجلس وتنتخب مقرراً لها من بين أعضائها :

هـ- تتولى اللجنة التنفيذية جميع الأمور المتعلقة بالاتحاد البرلماني المختص وتنسب للمجلس ما تراه من قرارات واجراءات بخصوصها .

الفصل التاسع عشر أحكام عامة

المادة ١٤٩- لا يجوز تعديل أحكام هذا النظام الا بناء على اقتراح خطي موقع من عشرة أعضاء على الأقل ، ويعرض الاقتراح على المجلس لاحالته الى اللجنة القانونية ، ولا يقبل التعديل الا اذا وافقت عليه أكثرية أعضاء المجلس .

المادة ١٥٠- يلغى النظام الداخلي لمجلس النواب الصادر في ١٩٥٢/٣/٢٥ المنشور في العدد () من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ ..

السيد عبد الرؤوف الروابدة : لا يجوز النقاش في نقطة تخالف النظام الداخلي ، المادة ١٣٥ من النظام الداخلي تقول كيف يعدل النظام الداخلي . يقدم الطلب من عشرة أعضاء لاحالته للجنة القانونية ، وبالتالي يتمتع الحوار فيما يخالف النظام الداخلي .

دولة رئيس المجلس : دكتور محمد .

الدكتور محمد الزين : دولة الرئيس طاماً هناك مخالفة للنظام فأنا لا أريد أن أتحدث في هذا الامر .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك . إذن حول للجنة القانونية وأرجو من اللجنة القانونية باسم المجلس ان تتعجل في دراسة هذا النظام وان تأخذ آراء الزملاء النواب وربما غير النواب للخروج بنظام داخلي حديث يراعي كل الملاحظات السابقة التي مارسناها خلال السنوات الماضية . نقطة نظام .

السيد عبد الكريم الكباريتي : دولة الرئيس إذا سمحت لي اريد أن استوضح عن نقطة نظام مر عليها المجلس وهي تحويل الاقتراح بتعديل قانون التقاعد المدني الى اللجنة القانونية . أريد أن استوضح إذا سمح دولة الرئيس ، هذا التعديل مع اتفاق مع موضوعه أساساً إلا أنه حقيقة لا يتفق مع المادة الدستورية ١١٢ ، والتي تقول بعدم جواز دراسة أي موضوع له تأثيرات مالية أثناء دراسة الموازنة . واعتقد بأنه ليس لمجلس أن يزيد في نفقات الموازنة لا بطريق التعديل ولا بطريق الاقتراح المقدم على حده .

لذلك أرجو أن أدفع بتأجيل الموضوع الى ما

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على إحالته للجنة القانونية ؟ موافقة ، الأخ بسام .

السيد بسام حدادين : دولة الرئيس ، لدينا توجه عام كمجلس ودولتك باعادة النظر في النظام الداخلي ، هذا شيء جيد . أنا اقترح أولاً أن تأخذ خطوة عملية في هذا الاتجاه ومن ثم نحيل لها كل الأفكار التي تصب في موضوع النظام الداخلي .

لماذا من الان نلقي على عاتق اللجنة القانونية هذه المهمة ؟ قد نحتاج ، وأنا ميال الى هذا الرأي ، أن نشكل من بيننا لجنة تعنى بتقديم مشروع للنظام الداخلي وتقدم لها كل الأفكار . أنا لا اعترض على إحالة الموضوع للجنة القانونية ، لكن لمهجة عملنا اعتقد ذلك أمراً مفضلاً..... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو : دولة الرئيس تقيد بالنظام عندما قرر إحالة هذا الاقتراح للجنة القانونية ، والاخوة النواب الذين قدموا هذا الاقتراح كذلك تقيدوا بالنظام الداخلي لهذا المجلس . فالتقدم بالاقتراح متفق مع النظام وإحالة هذا الاقتراح للجنة القانونية متفق مع النظام ، ولكل الحق في أن يعترض أو أن يوافق .

اما وان المجلس وافق على إحالة هذا الاقتراح للجنة القانونية فأرجو أن يكون الموضوع قد انتهى ... وشكراً

دولة رئيس المجلس : شكراً ، نقطة نظام تفضل

هكذا من الأهل

بعد نقاش الموازنة ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : اخ عبد الكريم هو ليس دراسة ، هو تحويله الى لجنة وقد تأتي دراسة الامر بعد اشهر أو أسابيع ونكون قد أنهينا الموازنة ، التحويل ليس دراسة . السيد الامين العام .

٨- الاقتراحات برغبة :

١- اقتراح برغبة رقم (١) تاريخ ١٨/١٢/١٩٩٣ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين ، بشأن تحويل مركز طبي عي الى مركز صحي شامل .

الرقم :

التاريخ :

الموافق :

اقتراح برغبة

دولة رئيس مجلس النواب الاكرم .

ارجو احالة اقتراحي برغبة الى اللجنة المعنية تمهيداً لمناقشته واقراره من قبل المجلس الكريم .

تحويل مركز طبي عي الى مركز صحي شامل يستطيع ان يغطي احتياجات المنطقة المتزايدة حيث الكثافة السكانية الكبيرة وبمدها عن المركز . وشكراً .

النائب الدكتور نزيه العمارين .

دولة رئيس المجلس : للجنة الادارية بموجب النظام ، يعني ما عندنا خيار في هذا الموضوع .

السيد الامين العام :

٢- اقتراح برغبة رقم (٢) تاريخ ١٨/١٢/١٩٩٣ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين ، بشأن اصلاح الطرق التالية : الكرك / القطرانة ، الكرك / الموجب ، الكرك / مؤته .

اقتراح برغبة

دولة رئيس مجلس النواب الاكرم .

ارجو احالة اقتراحي برغبة الى اللجنة المعنية الخاص

(١) بطريق الكرك - القطرانة ، مدخل المحافظة الرئيسي يفتقر الى شروط السلامة العامة فهو ضيق وخطير لكثرة المنعطفات الحادة والخطورة ، والمطلوب اصلاحه وتوسيعه وتجاوز منعطفات الدبة الخطرة وتحويله الى طريق بمسارين منفصلين .

(٢) طريق الكرك - الموجب ، تحويله الى طريق بمسارين منفصلين بعد اصلاحه وتوسيعه .

(٣) طريق الكرك - مؤته ، توسيعه وتحويله الى مسارين منفصلين .

وشكراً . النائب الدكتور نزيه العمارين .

دولة رئيس المجلس : للجنة الادارية .

السيد الامين العام :

٣- اقتراح برغبة رقم (٣) تاريخ ١٨/١٢/١٩٩٣ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين ، بشأن اعادة احياء مشروع كلية التمريض في محافظة الكرك .

اقتراح برغبة

دولة رئيس مجلس النواب الاكرم

ارجو احالة اقتراحي برغبة الى اللجنة المعنية تمهيداً لمناقشته واقراره من قبل مجلس النواب والقاضي باعادة احياء مشروع كلية التمريض في محافظة الكرك حيث كان من المقرر البدء بهذا المشروع عام ١٩٨٥ من قبل وزارة الصحة ولكن هذا المشروع الهام لم يرى النور لحد الآن رغم اهميته الكبيرة للمحافظة والوطن على حد سواء .

وشكراً . النائب الدكتور نزيه العمارين .

دولة رئيس المجلس : المجلس يقرر تحويله للجنة الادارية . تفضل شيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو : ارجو محافظة على الوقت أن تحال الاقتراحات كلها الى اللجان المختصة جملة واحدة دون قراءتها . اللجنة الادارية واللجنة الادارية ستعرض هذه الاقتراحات بتنسيق منها ثم تقرأ على هذا المجلس ، أما هكذا تضييع للوقت .

دولة رئيس المجلس : سماحة الاستاذ ، المادة "٩٠" تتعلق بالاقتراحات برغبة وتقول « ويخير الرئيس المجلس به في أول جلسة لاحالته على اللجنة الادارية » يعني لا بد من إعلام المجلس ولو قراءة وهذه لاتأخذ وقت ، هي مختصرة كل اقتراح سطرين .

السيد عبد الباقي جمو : أنا أتكلم ضمن النظام وقد نختلف في فهم النظام .

دولة رئيس المجلس : لابد من إعلام المجلس سماحة الاستاذ ويخير الرئيس المجلس به

في أول جلسة .

السيد عبد الباقي جمو : المجلس هو الذي يحيل ، المجلس هو يوافق على هذا الاقتراح فيحيل الاقتراحات الى اللجنة دون قراءتها وتضييع الوقت .

دولة رئيس المجلس : أكمل السيد الامين العام .

السيد الامين العام :

٤- اقتراح برغبة رقم (٤) تاريخ ١٨/١٢/١٩٩٣ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين ، بشأن تحويل مركز طبي غور المزرعة الى مركز طبي شامل .

اقتراح برغبة

دولة رئيس مجلس النواب الاكرم

ارجو احالة اقتراحي برغبة الى اللجنة المعنية تمهيداً لمناقشته واقراره من قبل مجلس النواب .

(١) تحويل مركز طبي غور المزرعة الى مركز صحي شامل كي يستطيع ان يحسن من الخدمات الصحية وفيه ولو جزئياً باحتياجات المنطقة المتزايدة سيما وان الخدمات الصحية المقدمة حالياً هي فعلاً دون المستوى المقبول .

وشكراً . النائب الدكتور نزيه العمارين .

دولة رئيس المجلس : للجنة الادارية

السيد الامين العام :

٥- اقتراح برغبة رقم (٥) تاريخ ١٨/١٢/١٩٩٣ ، مقدم من معالي النائب السيد

هكذا من الأهل

عبد الرؤوف الروابدة ، حول اللامركزية ، فيما يتعلق بالادارة المحلية وأشخاصها والتقسيمات الادارية .

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ١٩٩٣/١٢/١٥

دولة رئيس مجلس النواب المحترم

تحية طيبة ، وبعد ،

ارجو أن ادرج أدناه اقتراحا برغبة حول اللامركزية فيما يتعلق بالادارة المحلية وعرضه على المجلس وفق احكام النظام . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

النائب
عبد الرؤوف الروابدة

الاقتراح برغبة :-

تقوم الادارية اللامركزية على قيام أشخاص معنوية الى جانب الحكومة المركزية ، وتمنح الدولة أولئك الأشخاص سلطة الاشراف على المرافق المحلية في منطقة من المناطق ، وتمنح الدولة أولئك الأشخاص سلطة البت واتخاذ القرارات النهائية في عدد من الامور والشؤون الخاصة بمنطقتها .

وضمائنا لحسن أداء هذه الصورة من اللامركزية ، يجب أن يتوفر في المنطقة عدد السكان الكافي ، وأن يكون لدى القيادة الادارية لتلك المنطقة الكفايات البشرية والقدرة المالية لإدارة المرافق والشؤون المحلية لتلك المنطقة .

لذا فاني أقترح مايلي :-

١- ترفيع جميع الالوية في المملكة الى محافظات ، وترفيع الاقضية الى ألوية ، وترفيع مديريات النواحي الى اقضية ، والغاء مسمى (مديرية ناحية) .

٢- تقسيم المملكة الى مناطق ثلاث هي :-

أ- الولاية الشمالية وتضم محافظتي اربد والمفرق الحاليين .

ب- الولاية الوسطى وتضم محافظات العاصمة والبلقاء والزرقاء الحالية .

ج- الولاية الجنوبية وتضم محافظات الكرك ومعان والطفيلة الحالية .

٣- منح تلك الولايات الشخصية المعنوية ، مع ما يترتب على ذلك من وجود ذمة مالية خاصة للولاية وجهاز اداري خاص .

٤- يترتب على ذلك أن تحول جميع أجهزة الخدمات والمرافق وموجوداتها الى ملكية الولاية .

٥- تتدرج عملية نقل الخدمات والمرافق للمحافظة وفقا لتطویر جهازها وقدرتها على ممارسة صلاحية ادارة تلك المرافق والخدمات .

٦- تحتفظ الحكومة المركزية ببعض الخدمات والمرافق تحت سلطتها المركزية .

٧- يكون للولاية ، مجلس ولاية ، ومكتب تنفيذي ، ومال .

٨- مجلس المحافظة :-

أ- يتشكل بالانتخاب السري المباشر ، من قبل السكان المقيمين فعلا في الولاية .

ب- يتكون مجلس الولاية من (٤٠) عضوا بالإضافة الى نواب المحافظة .

ج- ينتخب المجلس رئيسه ومكتبه من بين أعضائه .

د- مدة العضوية أربع سنوات .

هـ- يعقد المجلس دورة كل ثلاثة أشهر تستمر حتى ينجز أعماله .

و- يتولى مجلس المحافظة الصلاحيات التالية :-

(١) مراقبة اعمال الاجهزة الادارية التابعة للولاية واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين أدائها .

(٢) اقرار الخطط الاقتصادية والاجتماعات للولاية ضمن اطار الخطة العامة للدولة .

(٣) اقرار مشروع ميزانية الولاية .

(٤) الاشراف على البلديات بمسئولياتها المختلفة في الولاية .

(٥) اقرار أسس ادارة مرافق الولاية والتصرف بأموالها .

(٦) اقرار اجور الخدمات واقتراح الرسوم والضرائب المحلية .

(٧) الاشراف على اجهزة الوزارات والمؤسسات المركزية وتقديم التواصي للوزير المختص حول ادائها .

(٨) مراقبة جميع المشاريع في الولاية التي تتولاها أجهزة المحافظة أو السلطة المركزية .

ز- يجوز لموظفي الحكومة الترشيح لمجلس الولاية .

ح- يتفرغ رئيس مجلس الولاية ويحدد له راتب ، الا اذا كان موظفاً فيعتبر عندئذ متدنيا من دائرته .

٩- المكتب التنفيذي ويتكون من :-

رئيسا	الوالي
نائب للرئيس	نائب الوالي
عضوا	مدير التربية والتعليم
عضوا	مدير الصحة
عضوا	مدير الشرطة
عضوا	مدير التموين
عضوا	مدير الزراعة
عضوا	مدير الاوقاف
عضوا	مدير الشباب
عضوا	مدير المالية
عضوا	مدير الاشغال العامة

ويتولى المكتب التنفيذي الصلاحيات التالية :-

(١) ادارة اجهزة الولاية .

(٢) الاشراف على أنشطة الاجهزة المركزية في الولاية .

(٣) التنسيق بين مختلف الاجهزة والمؤسسات العامة والخاصة .

(٤) وضع مشروع ميزانية الولاية .

(٥) التحضير لدورات مجلس الولاية .

(٦) تنفيذ قرارات مجلس الولاية .

(٧) اتخاذ القرارات اللازمة خارج دورات

هكذا من الاجل

انعقاد مجلس الولاية .

١٠- الوالي :-

أ- يعين بقرار من مجلس الوزراء وإرادة ملكية سامية .

ب- يرتبط برئيس الوزراء .

ج- يعين برتبة وراتب الوزير العامل مع توفير سكن وظيفي له .

د- يتولى الصلاحيات التالية :-

(١) يعتبر مسؤولاً للسلطة التنفيذية المركزية .

(٢) يشرف على تنفيذ السياسة العامة للدولة .

(٣) يرأس جميع الأجهزة والمرافق المحلية في الولاية ويمارس صلاحيات الوزير فيما يتعلق بها .

(٤) يشرف على فروع الإدارات المركزية التي لم تنقل اختصاصاتها للولاية .

١١- يقتصر دور وزارة الداخلية على شؤون الأمن -

١٢- يصبح اسم وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة " وزارة الإدارة المحلية والبيئة "

وتتولى :

أ- التنسيق بين أعمال الولايات وبينها وبين أجهزة السلطة التنفيذية المركزية .

ب- رفد الولايات بالخبرات والمشورة .

ج- الاشراف على شؤون البيئة .

١٣- تشكل مجلس للإدارة المحلية على الوجهة

التالي :

رئيس الوزراء	رئيسا
وزير الإدارة المحلية والبيئة	نائبا للرئيس
وزير الداخلية	عضوا
الولاة	أعضاء
رؤساء مجالس الولايات	أعضاء

دولة رئيس المجلس : للجنة الإدارية . أخ خليل لايلزم أن يناقش الموضوع الآن ، تفضل

السيد خليل حدادين : سيدي دولة الرئيس .

لقد اطلعت على هذا الاقتراح وبسرعة ولا أدري نظاماً هل يجوز لي التحدث الآن .

دولة رئيس المجلس : لأ ، استاذ خليل الواقع يجب أن يحال الى اللجنة الإدارية تحديداً حسب المادة "٩٠" .

السيد خليل حدادين : أنا مع النظام سيدي الرئيس

دولة رئيس المجلس : عندما يعود تناقش الامر . نقطة نظام ، تفضل

السيد صالح شعواطة : مع احترامي للاقتراح برغبة ولكني اعتقد أن موضوع اللامركزية لا يمكن أن يأتي ...

دولة رئيس المجلس : هذه ليست نقطة نظام أخ صالح أنت تناقش في الموضوع ما فيه مناقشة في الموضوع الآن هذه ليست نقطة نظام .

السيد صالح شعواطة : أنا أعتقد انه لي الحق أن أعبر عن وجهة نظري سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : لا يا أخي الكريم ، لك طبعاً في أمور أخرى لكن لما ترفع يدك لنقطة نظام لابد من الإشارة لنقطة نظام ، النقاش في الموضوع ليس نقطة نظام .

السيد صالح شعواطة : ليس نقاشاً في الموضوع سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : تفضل

السيد صالح شعواطة : أعتقد أن اللامركزية لا يمكن أن تأتي إلا كقانون وليس كنظام وهي من صلاحيات السلطة التنفيذية . لذلك أعتقد سيدي الرئيس الاجراء بالمطالبة باللامركزية يأتي من خلال طريقة أخرى وهذا رأي المجلس أيضاً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد الامين العام

السيد الامين العام :

٦- اقتراح برغبة رقم (٦) تاريخ ١٩٩٣/١٢ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي ، بشأن فك الارتباط بين ضريبة التلفزيون وعداد الكهرباء .
بسم الله الرحمن الرحيم

٦ رجب ١٤١٤ هـ

١٩ كانون الأول ١٩٩٣ م

دولة رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : اقتراح برغبة حول فك الارتباط بين ضريبة التلفزيون وعداد الكهرباء .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد :

أرجو ان يبنى مجلسنا الكريم الاقتراح التالي تصويها للعمل الاداري وتحقيقاً للعدالة الاجتماعية .

الاقتراح : لقد تم الربط بين ضريبة التلفزيون وعداد الكهرباء وهذا الربط مبرر لو ان كل عداد يقابله جهاز تلفزيون ولكن الامر في الكثير من الحالات خلاف ذلك ، فقد يكون العداد في محل تجاري لا تلفزيون فيه ، وقد يكون اكثر من عداد في بيت واحد .

لذلك ارجو فك الارتباط بين ضريبة التلفزيون وعداد الكهرباء ، وبامكان الحكومة ان تضع تعليمات بهذا الشأن تحقق العدالة وترفع الظلم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نائب اريد / الدكتور احمد الكوفحي

دولة رئيس المجلس : للجنة الإدارية السيد الامين العام :

٧- اقتراح برغبة رقم (٧) تاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٢ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الكوفحي ، بشأن كنية الاستدعاءات أمام دائرة الجوازات والأحوال المدنية .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس النواب المحترم .

الموضوع : اقتراح برغبة حول كنية الاستدعاءات أمام دوائر الجوازات والأحوال

هكذا من الأهل

المدنية .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
وبعد،

نظراً لكون البطالة تشكل التحدي الداخلي الأكبر فقد ألزمت الحكومة المؤسسات الخاصة بحجم معين تعيين بعض الأطباء والمهندسين ، ويأخذ حكم ذلك فتح باب الرزق لكتبة الاستدعاءات امام الجوازات العامة والاحوال المدنية .

ونظراً لوقوع بعض الممارسات السلبية ، كما تقول دوائر الجوازات والاحوال المدنية تم صرف بعض الموظفين عن مهامهم الأولى وتفرغهم لتعبئة طلبات المواطنين ، الأمر الذي أدى بالضرورة الى اغلاق هذا الباب الى حد كبير جداً .

لذا اقترح أن يكون الحل باعادة الموظفين الى سابق عملهم وضبط عمل هؤلاء الكتبة بحيث يلتزمون التعليمات بالكامل عن طريق إيصال يسلمونه لصاحب المعاملة بالمبلغ المدفوع لهم وفق التعليمات ، آملاً أن يتبنى المجلس الكريم هذا الاقتراح ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

٦/رجب/١٤١٤ هـ

١٩٩٣/١٢/١٩

نائب اربد / الدكتور احمد الكوفحي

دولة رئيس المجلس : للجنة الادارية

السيد الامين العام :

٨- اقتراح برغبة رقم (٨) تاريخ ٢٢/

١٩٩٣/١٢ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الكوفحي ، حول صرف مكافآت للعاملين في الجوازات العامة والاحوال المدنية .

بسم الله الرحمن الرحيم

٦ رجب ١٤١٤ هـ

١٩ كانون الأول ١٩٩٣ م

دولة رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : اقتراح برغبة حول صرف مكافآت للعاملين في الجوازات العامة والاحوال المدنية
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... وبعد :-

أرجو عرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الكريم آملاً من الزملاء اقراره .

تعلمون ان التناسب بين الجهد والأجر مبدأ شرعي وقانوني ولما كان ابتزازنا العاملون في الجوازات العامة والاحوال المدنية في حالة استنفار طيلة ساعات الدوام في اشهر الصيف الاربعة ويذاومون ساعتين بعد انتهاء الدوام الرسمي عادة .

وقد كانت دائرة الجوازات العامة والاحوال المدنية تصرف مثل هذه المكافآت لهم ثم اوقفت .

ارجو اعادة صرفها لهم وبخاصة وان هؤلاء الموظفين يتناولون وجبة غداء على نفقتهم الخاصة عند هذا التأخير وأن عملهم يصنف تحت بند صعوبة عمل بالغة ايضاً .

أؤكد المطالبة بصرفها لهم حيث هذا هو

مقتضى العدل والانسانية في وقت واحد .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نائب اربد/ الدكتور احمد الكوفحي .

دولة رئيس المجلس : للجنة الادارية

السيد الامين العام :

٩- اقتراح برغبة رقم (٩) تاريخ ٢٢/١٢/١٩٩٣ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الكوفحي ، حول علاوة طبيعة وصعوبة العمل .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس النواب المحترم

اقتراح برغبة : حول علاوة طبيعة وصعوبة العمل .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

أرجو عرض الاقتراح برغبة التالي على مجلس النواب آملاً من الزملاء اقراره .

الاقتراح برغبة

تعلمون أن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا ، وهناك حالات يعطي فيها الموظفون علاوة طبيعة العمل وصعوبته وحسباً فعلت الحكومة حيث أن النعم بالغرم ، وقد شكوا الي نفر من الموظفين في بعض الحالات بأنهم لا يأخذون مثل هذه العلاوة مع أنهم تنطبق عليهم مثل شروطها ، واختص منهم بالذكر :

١- العاملون في مدارس الصناعة في التخصصات العملية .

٢- العاملون في تخصص التربية المهنية في وزارة التربية والتعليم .

٣- العاملون في المقاسم البريدية .

آملأ صرف هذه العلاوة لهم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نائب اربد / الدكتور احمد الكوفحي

٥/ رجب المحرم / ١٤١٤ هـ

١٩٩٣/١٢/١٨

دولة رئيس المجلس : للجنة الادارية

السيد الامين العام :

١٠- اقتراح برغبة رقم (١٠) تاريخ ٢٢/١٢/١٩٩٣ ، مقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الكوفحي ، حول قسمة مبنى كلية مجتمع حوارة مناصفة بين وزارتي التعليم العالي والصحة .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس النواب المحترم .

الموضوع : اقتراح برغبة حول قسمة مبنى كلية مجتمع حوارة مناصفة بين وزارتي التعليم العالي والصحة .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
وبعد ،

ان التعليم العالي والرعاية الصحية من الحاجات الاساسية للمجتمع ، ويقع على عاتق الدولة اشباع حاجات المجتمع فيهما من خلال المؤسسات الحكومية أولاً .

هكذا من الأشهر

ولما كانت كلية مجتمع حوارة ثاني دار للمعلمين انشقت في بلدنا العزيز ، وكانت تغطي ما يقارب نصف سكان المملكة آنذاك وما زالت حتى الآن تغطي مالا يقل عن ثلث سكانها باعتبار أن الألوحة الستة ليس فيها كلية حكومية واحدة للذكور .

لذلك فإن الإبقاء على المبنى القديم تابعاً لوزارة التعليم العالي تستمر فيه الكلية ، وتسليم المبنى الجديد لوزارة الصحة لتشغله كلية التمريض هو الحل التوفيقى الذي يحقق المصلحتين ويبيح حاجات المواطنين في هذه المحافظة ، وبخاصة ونسبة الفقر فيها عالية نسبياً ، وفي الكليات الحكومية بعثات فضلاً عن قلة التكاليف إن الغاء كلية المجتمع يؤدي الى حرمان محافظة اربد من حق شرعي ودستوري من جهة ويؤدي الى مخاطر اخلاقية واجتماعية من جهة أخرى حيث أن الحرمان من التعليم يقضي الى زيادة نسبة الجريمة كما دلت على ذلك الاحصائيات الرسمية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

نائب اربد / الدكتور احمد الكوفحي

٥/رجب الحرام/ ١٤١٤ هـ

١٩٩٣/١٢/١٨ م

دولة رئيس المجلس : للجنة الادارية .

١١- اقتراح برغبة رقم (١١) تاريخ ١٢/٢٢/١٩٩٣ ، مقدم من - سعادة الدكتور أحمد الكوفحي ، حول تأهيل المعلمين من حملة شهادة التربية المهنية .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : اقتراح برغبة حول تأهيل المعلمين من حملة شهادة التربية المهنية .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ، لقد سنت وزارة التربية والتعليم سنة حميدة بوضع خطة لتأهيل العاملين فيها في كثير من التخصصات ، فأرجو أن تستوعب الخطة تأهيل معلمي التربية المهنية ، حيث يؤدي ذلك الى رفع كفاءتهم التعليمية وبالتالي رفع مستوى معيشتهم في مثل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة التي تجعل الموظفين العاديين في الاعم الاغلب تحت خط الفقر ، وقد راجعني الكثير منهم لطلب مساعدة من صناديق الزكاة والمعونة الوطنية والجمعيات الخيرية .

أرجو أن يتبنى المجلس الكريم هذا الاقتراح

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

نائب اربد / الدكتور احمد الكوفحي .

٥/رجب/ ١٤١٤ هـ

الموافق : ١٩٩٣/١٢/١٨ م

دولة رئيس المجلس : للجنة الادارية .
البند الذي يليه

٩- قرارات اللجنة القانونية :

(١) قرار رقم (٢) تاريخ ١٢/١٩/١٩٩٣ ، والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون التقاعد العسكري .

دولة رئيس المجلس : السيد مقرر اللجنة القانونية .

التقاعد العسكري مع الأسباب الموجبة له وقررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

امين عام مجلس الامة

صالح الزعبي

" اللجنة القانونية " مجلس النواب .

المادة كما وردت في القانون الأصلي

المادة -٤- - تحسب الخدمة المقبولة للتقاعد من تاريخ دخول الضابط أو الفرد في خدمة القوات المسلحة وتدخل في الحساب المدة التي يقضيها في الأسر وأية خدمة سابقة معا تحسب خدمة مقبولة للتقاعد بمقتضى قانون التقاعد المدني ولا تدخل في حساب التقاعد أية خدمة قام بها قبل اكماله السابعة عشرة من عمره .

دولة رئيس المجلس : أعز عبد الكريم فيه مادة جديدة ما قرأتها ، ليست موجودة في القانون الأصلي ولا بد من قراتها التي هي المادة "١" .

السيد المقرر: ياسيدي نحن نقرأ المادة في القانون الأصلي ثم نقرأ مشروع القانون وما جاء به من تعديلات ونصوت على المادة كما جاءت في المشروع .

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٩٣) ويقرأ مع القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه

السيد عبد الكريم الدغمي : مقرر اللجنة القانونية :

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

اللجنة القانونية لمجلس النواب .

قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصاها القانوني بتاريخ ١٩٩٣/١٢/١٩ ، برئاسة سماحة الشيخ عبد الباقي جتو رئيس اللجنة ، وحضور مقررها معالي السيد عبد الكريم الدغمي وحضور اصحاب السعادة والمعالي والسعادة السادة الأعضاء :

حاتم الغزاوي ، الدكتور عوض خليفات ، الدكتور هاني حجازين ، الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني ، الدكتور همام سعيد ، عبد العزيز جبر ، عبد الرؤوف الروابدة ، الدكتور مصطفى شنيكات الدكتور فوزي الطيمية ، الدكتور أحمد الكوفحي ، السيد توجان فيصل .

تغيب عن الاجتماع بمعلنة : أصحاب السعادة السادة الأعضاء :-

سليمان سلامه السعد ، ابراهيم شحده زيادة .

وتغيب عن الاجتماع بدون معلنة : أصحاب السعادة السادة الأعضاء :-

سمير حباشنه ، عبدالله اخوارشيد ، محمود الهويل .

ونظرت اللجنة في مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٣ ، قانون معدل لقانون

هكذا من الأصل

فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قرار اللجنة القانونية

موافقة

دولة رئيس المجلس : توافقون على ذلك ؟ موافقة

السيد المقرر: المادة كما وردت في المشروع .

المادة (٢) تعدل المادة (٤) من القانون الاصلي باعتبار ماورد فيها فقره (ب) وتضاف فقره (أ) بالنص التالي اليها :-

أ- باستثناء الضابط من رتبة المشير والفرق الاول اذا أحيل الضابط على التقاعد وقد انهى الحد الأدنى للمدة المقررة للترقية وفق أحكام قانون خدمة الضباط المعمول به ولم يرفع فيحسب راتبه التقاعدي على اساس ادنى مربوط الراتب الأساسي للرتبة التي تلي رتبته مباشرة .

قرار اللجنة القانونية

موافقة

دولة رئيس المجلس : السيد عبد موسى النهار

السيد عبد موسى النهار : دولة الرئيس ، إشارة الى المادة رقم (٢) المعدلة للمادة (٤) من القانون الاصلي لقانون التقاعد العسكري وتحقيقاً للعدالة بين مستخدمي القوات المسلحة بلانون عام بالنسبة للراتب التقاعدي اقترح

إضافة عبارة أو أفراد بعد كلمة (ضباط) في السطرين الثاني والرابع من الفقرة (أ) المقترحة أي أنها ستصبح كمايلي باستثناء الضابط من رتبة المشير أو الفرق الاول إذا أحيل الضابط أو الفرد على التقاعد وقد أنهى الحد الأدنى للمدة المقررة للترقية وفق أحكام قانون خدمة الضباط والافراد المعمول به ... الى آخر العبارة .

دولة رئيس المجلس : السيد خالد المجارمة

السيد خالد المجارمة : دولة الرئيس عندي اقتراحين ، باستثناء الضابط من رتبة مشير أو فرق إذا أحيل الضابط على التقاعد وقد أنهى الحد الأدنى للمدة المقررة للترقية وفق أحكام قانون خدمة الضباط المعمول به يرفع للرتبة الأعلى ، هذا أول اقتراح .

دولة رئيس المجلس : اذا سمحت الامانة العامة تأخذ الاقتراحات حتى نعرضها على المجلس .

السيد خالد المجارمة : الاقتراح الثاني اذا أحيل الضابط على التقاعد وقد أنهى ثلثي المدة المقررة للترقية ضمن أحكام قانون خدمة الضباط يعطى أدنى مربوط الراتب الاساسي للرتبة التي تلي رتبته .

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر السيد المقرر : شكراً سيادة الرئيس .

الحقيقة فيما يتعلق بالاقتراح الاول من الاخ خالد المجارمة يرفع للرتبة الأعلى .

- وهنا أنصت الجميع واستمعوا لأذان المغرب ثم أكمل السيد عبد الكريم الدغمي مقرر

اللجنة القانونية كلامه -

السيد المقرر : بالنسبة للاقتراح الاول المقدم من الاستاذ خالد المجارمة الذي يقول برفع للرتبة الأعلى ، أعتقد أن مكان هذا الاقتراح ليس هاهنا في هذا المشروع بل يكون في قانون خدمة الضباط . هذا مشروع قانون معدل لقانون التقاعد العسكري أما مواضيع الترفيع فيحكمها قانون خدمة الضباط . أما الاقتراح الاخر بخصوص ثلثي المدة المقررة فهو أمر لا اريد التعليق عليه ومتروك للمجلس الكريم .

اما بالنسبة لاقتراح الاخ عبد موسى النهار حول إضافة الافراد الى هذا النص المقترح من الحكومة فأحب أن أوضح بأن اللجنة القانونية بحثت المادة كما وردت من الحكومة دون أن تستدعي أي شخص أو أي وزير من الحكومة دون أن تباحث مع الحكومة . فلا بد من أن نسمع رأي الحكومة أو دولة وزير الدفاع حول هذا الموضوع لكي يتبلور الاقتراح فربما يوافق عليه أو لا يوافق ... شكراً .

دولة رئيس المجلس : الدكتور ذيب عبدالله .

الدكتور ذيب عبدالله خطاب : أحياناً يحال الجندي أو الضابط الى التقاعد قبل أيام أو قبل سنة أو لنقل قبل شهور من الوقت المقرر لأن يحصل على التقاعد فيحرم بذلك من التقاعد ، وفي هذا ظلم .

فيجب من يحال على التقاعد من ستين أو قبل المدة المقررة بستين أن يأخذ التقاعد ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الشيخ عبد الباقي

السيد عبد الباقي جمو : رئيس اللجنة القانونية/ المادة تقسول « وقد أنهى الحد الأدنى » ولم يقل الحد الأعلى . نرجو على اعتبار أن الباشا عنده خبرة يبين لنا الحد الأدنى والحد الأعلى للترقية ، لأنني أعتقد أن الحد الأدنى قد ينطبق على ثلثي المدة ، فأن كان غير ذلك فأرجو ان يبين للمجلس ذلك .

دولة رئيس المجلس : هذا عندك سيدي الشيخ ، يعني عند اللجنة القانونية، وليس عند سعادة النائب ، يعني أتم لازم تخبرونا . الشيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم أبو زنت : شكراً دولة الرئيس .

أولاً تحقيقاً للعدالة في السلك العسكري يجب أن لا نميز بين ضابط وأفراد وضباط صف ، فينبغي أن ينص على الجميع في السلك العسكري تحقيقاً للعدالة لتصبح العبارة مايلي :

باستثناء الضابط من رتبة المشير أو الفرق الاول إذا أحيل الضابط أو أي فرد من السلك العسكري على التقاعد ... الى آخر العبارة . فلا بد من أن ينص على أي فرد حتى تفيد العموم والشمول للسلك العسكري وبذلك تتحقق العدالة .

دولة رئيس المجلس : هذا اقتراح قدم قبل قليل .

السيد عبد المنعم أبو زنت : نص فقط على الافراد ، هناك فرق في السلك العسكري بين رتبة الفرد وضابط الصف . فلا بد من أن

هكذا من الأهل

تشمل الجميع أفراداً وضباط صف بعد ذكر الضباط .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد محمد انجادات .

السيد محمد انجادات : سيدي الرئيس ، لا يجوز بالنسبة للاقتراح المقدم في المساواة ما بين الضباط والفرد ، أو بالأحرى الرتب الأخرى التي تشمل ضباط الصف والأفراد . فيه هنالك قانون خدمة عسكرية يختلف ، للضباط قانون منفصل وللأفراد قانون منفصل . فإذا كان هنالك عملية تحسين أو تطبيق نفس الاقتراح الوارد للضباط هذا يجوز في قانون آخر أو بطلب آخر منفصل ... شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد الرؤوف

السيد عبد الرؤوف الروابدة : سيدي الرئيس الواقع أحببت أن أعلق على ثلاث أمور ، الأمر الأول لإقتراح ورد من الزميل الطبيب الأستاذ خالد العجارمة ، هذا القانون قانون التقاعد العسكري وليس قانون خدمة الضباط وبالتالي الحديث عن الترفيع لا يرد في هذا القانون . هذا يتحدث عن حقوق تقاعدية ، ولذلك لا نملك أن نقول يرفع ، لا نملك في هذا القانون، في قانون خدمة الضباط يمكن أن يرد ذلك التعديل الأمر الثاني ايضاً ينطبق نفس الكلام على الاخ الزميل الدكتور ذيب ، هو يتكلم عن إحالة الضباط على التقاعد وهذه ليست المادة التي نتحدث عن عدد السنوات اللازمة للحصول على التقاعد . هذا يتحدث عن ضابط أكمل المدة المطلوبة للترفيع ونظراً

لعدم وجود شاغل رُوح لأنهم مش قادرين يرفعوه .

ثانياً لا ينطبق هذا الأمر على الأفراد دولة الرئيس ، والتي خلاني أحكي فيها أن سماحة رئيس اللجنة القانونية قال أنه لا يعرف ذلك لضباط الرتب العليا فيه حد أدنى وحد أعلى للترقية ، للجنود لا يوجد مثل ذلك ، عندما يستحق الترفيع وشاغره موجود يرفع له ، فقد تطول هذه المدة وقد تقصر .

للضباط لأ قد يكون الترفيع لفترض من رتبة عميد الى لواء حدها الأدنى خمسة وحدها الأعلى عشرة . هذا القانون جاء لحماية حقوق من أكمل الخمس سنوات في هذه الرتبة وأحيل على التقاعد لعدم وجود شاغل بأن يحصل على التقاعد من كان برتبة لواء . هذا هو مفهوم للقانون ... شكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور عارف .

الدكتور عارف البطاينة : شكراً دولة الرئيس .

ذكر أحد الزملاء أنه يحال في بعض الأحيان الفرد أو الضابط قبل إنهاء مدة الخدمة الحاضمة للتقاعد ، هناك نظام متبع في القوات المسلحة أنه عندما ينظر في إنهاء خدمات أحد الأفراد أو الضباط أن لا يرفع الاسم الى القيادة العامة لانتهاء خدماته إلا إذا كان عنده سنتين أو مايقبل عن سنتين ليصل الى مدة التقاعد لا يستغنى عن خدماته ، إذا كان سنتين أو أقل لا يرفع به للاستغناء عن خدماته إلا إذا كانت هناك أسباب موجبة وقاهرة للاستغناء عن

خدماته قبل انتهاء السنتين ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، وهذا يجب على الكلام التي تفضل فيه الدكتور ذيب ، السيد عبد الهادي المجالي .

السيد عبد الهادي المجالي : شكراً دولة الرئيس .

لا اريد أن أدخل بالذي تفضل به الزملاء ولكن هذا المشروع جاء من الحكومة وجاء بناء على طلب من القوات المسلحة الذين هم يعانون من هذه المشكلة في عدم وجود شواغر أحياناً كثيرة للترفيع ، ولذلك للحفاظ على حقوق هؤلاء الضباط اقترحوا تعديل هذا القانون . هذا القانون عليه التزامات مالية إذ أن تنفيذ هذا القانون يوجب على الموازنة أمور مالية ، وأعتقد أن الموازنة المقدمة الآن محسوب حساب تعديل هذه المادة بالذات . وأي تعديلات أخرى أكثر مما هو في هذه المادة أعتقد يتوجب العودة مرة أخرى للحكومة لحساب الأمور المالية المتعلقة على زيادة الأعداد من حيث التقاعد ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء : شكراً دولة الرئيس الحقيقة ما كنت أحب أن أتحدث في الموضوع وإنما معالي الاخ النائب عبد الرؤوف الروابدة وفي الموضوع حقه .

أولاً :- الضباط هم الذين لهم حدود دنيا وحدود عليا في الترفيع ولهم شواغر مؤكدة في نظام الخدمة عندهم . بينما الأفراد أحياناً قد يجلس الجندي عشرين سنة ويبقى جندي ولا يرفع ، لأن موضوع الترفيع هناك له شروط وأمور مختلفة وليس له هذه المدد الحد الأدنى والحد الأعلى ، لذلك العملية مختلفة تماماً بين الضباط والفرد .

فهذا الأمر يتعلق بالضباط فأرجو أن

خدماته قبل انتهاء السنتين ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، وهذا يجب على الكلام التي تفضل فيه الدكتور ذيب ، السيد عبد الهادي المجالي .

السيد عبد الهادي المجالي : شكراً دولة الرئيس .

لا اريد أن أدخل بالذي تفضل به الزملاء ولكن هذا المشروع جاء من الحكومة وجاء بناء على طلب من القوات المسلحة الذين هم يعانون من هذه المشكلة في عدم وجود شواغر أحياناً كثيرة للترفيع ، ولذلك للحفاظ على حقوق هؤلاء الضباط اقترحوا تعديل هذا القانون . هذا القانون عليه التزامات مالية إذ أن تنفيذ هذا القانون يوجب على الموازنة أمور مالية ، وأعتقد أن الموازنة المقدمة الآن محسوب حساب تعديل هذه المادة بالذات . وأي تعديلات أخرى أكثر مما هو في هذه المادة أعتقد يتوجب العودة مرة أخرى للحكومة لحساب الأمور المالية المتعلقة على زيادة الأعداد من حيث التقاعد ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد أحمد الكساسبة .

السيد أحمد الكساسبة : شكراً دولة الرئيس

أنا استغرب ما قاله سعادة الاخ عبد الهادي المجالي لأنه نحن لا نتحدث عن تعديل قانون أن يطبق في هذه الموازنة أو الموازنة القادمة ، نحن نضع التشريع أو تعديل القانون ثم ليصار الى تطبيقه اعتباراً من الفترة التي تحددها الحكومة لفرض العام القادم أو الذي يليه . فلا

هكذا من الأهل

يكون واضحاً أن هذه القضية ليست عدم عطف على الأفراد وإنما الأفراد تحكمهم مواد تختلف عن هذه المواد فيما يتعلق بالترقية خصوصاً وأن الرتب لا يوجد عليها تراحم كما هو موجود عند الضباط ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور هاشم .

الدكتور هاشم الدباس : سيدي الرئيس . أنا أقر ما ذهب إليه النائب المحترم السيد عبد الرؤوف الروابدة أن هذا التعديل جاء لأنصاف الضباط الذين استحقوا الترقية لكن لا يوجد شواغل للصعود إلى تلك الدرجة المتقدمة . ولذلك إذا أحيلوا على التقاعد هو حقهم في الترقية ، فهذا القانون يبيح ترفيعهم إلى الدرجة الأعلى فقط .

ولذلك ليس هناك غبن للأفراد الذين لا ينطبق عليهم نظام ترفيع الضباط ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد المقرر .

السيد المقرر : شكراً سيادة الرئيس .

أنا أعتقد أن الموضوع فيما يتعلق بالأفراد وصف الضباط في القوات المسلحة موضوع مختلف عن هذه المادة كما ذكر دولة رئيس الوزراء وكما ذكر عدد من الأخوان . كلنا تعاطف مع هؤلاء الأفراد ومع صف الضباط ، وأنا اعتبر هذه رغبة من المجلس الكريم تتوجه بها إلى الحكومة لكي تتقدم بتعديل يضمن حقوق الأفراد . وأقترح أيضاً أنه بإمكاننا تقديم هذا الاقتراح كأقتراح برغبة وتقديمه إلى اللجنة الإدارية ثم نحيله إلى الحكومة بعد أن يحيله

المجلس الكريم إلى الحكومة . أعتقد أن الموضوع أصبح جاهزاً ولا أريد أن أطرح وقف النقاش كمقرر ... وشكراً .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : السيد المقرر يجب أن يدافع عن قرار اللجنة فقط .

السيد المقرر : أنا دافعت عن قرار اللجنة واقترح التصويت على قرار اللجنة ، والمواضيع الأخرى يجب أن أرد عليها والاقتراحات الجديدة يجب أن أرد عليها ، لا أعتقد أنني خرجت عن هذه القاعدة سعادة الأخ المحترم

دولة رئيس المجلس : السيد ابراهيم سمارة

السيد ابراهيم سمارة : سيدي دولة الرئيس .

المادة "٩" الفقرة "١" تعني مشروع قانون معدل لقانون التقاعد العسكري ، ولا بد لي وأنا كضابط متقاعد أن أطرح مايمكن طرحه لتعديل قانون التقاعد العسكري ولدي اقتراحات أود طرحها .

دولة رئيس المجلس : أنت لا تناقش في المادة أنت تناقش في أمور أوسع ، أخ ابراهيم حسب ما هو متبع لا يجوز لنا أن نتحدث إلا في المادة المطروحة . حتى لو أردت أن تعود إلى مادة أخرى موجودة في نفس القانون ليست مطروحة للتعديل لا نستطيع ، هل هذا صحيح أخ عبد الكريم ؟ يعني مادة ليست مطروحة للتعديل لا نستطيع أن نتناولها .

السيد المقرر : لا نستطيع ولكننا نستطيع أن نعدل حسب أحكام الدستور

اقتراح أن نوافق على القانون الحالي كما ورد للضباط وأن يصار إلى تقديم دراسة لضباط الصف .

دولة رئيس المجلس : جيد ، الآن الأخ الأمين العام هناك اقتراحين بدنا نصوت عليهم ، الاقتراح الأول مقدم من السيد عبد موسى النهار وفيه عليه تنقية ، تفضل أقرأه .

السيد الأمين العام : اقتراح سعادة النائب السيد عبد موسى النهار هو إضافة كلمة "الفرد" بعد كلمة "الضابط" في السطر الثاني من الفقرة "أ" أي باستثناء الضابط من رتبة المشير أو الفريق الأول إذا أحيل الضابط أو الفرد على التقاعد .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على هذا الاقتراح ؟ الرجاء رفع الأيدي . "٧" وافقوا ، لم ينجح الاقتراح . الاقتراح ، الاقتراح الثاني السيد الأمين العام .

السيد الأمين العام : الاقتراح الثاني وهو من السيد خالد عبد النبي العجاردة وهو يتضمن اقتراحين ، الاقتراح الأول إضافة "أن يرفع للرتبة الأعلى ، بعد عبارة والمعمول به" .

دولة رئيس المجلس : هذا الاقتراح سحبته أخ خالد ؟ لم تسحبه .

السيد المقرر : نقطة دستورية دولة الرئيس ، هذا لا يجوز أن يتضمن ضمن قانون التقاعد ، هذا يجب أن يتضمن قانون خدمة الضباط في القوات المسلحة .

دولة رئيس المجلس : نقول في المطروح . السيد المقرر: نعدل في المطروح أمامنا ، أو نرفضه أو تقبله حسب الدستور .

دولة رئيس المجلس : هذه إضافات جديدة ، مش هيك أخ ابراهيم ؟

السيد ابراهيم سمارة : سيدي ، تعديل قانون التقاعد العسكري أنا من وجهة نظري ويرأي أحب أن أطرح بعض النقاط على قانون التقاعد العسكري ، أي بمعنى التقاعد التي يشمل الضباط والأفراد .

دولة رئيس المجلس : ليس هنا مجاله الواقع ، يعني هكذا تحشر موضوعك ولا يصح موضوع بحث لأنه سنسمعه ونمر عنه ، إنما إذا فعلاً تريد أن تجري تعديلاً لابد أن تتقدم بهذا الرأي ضمن المتبع . هذه نسمعها لكن يعني تمر مرور بدون انتباه لأنه لا نستطيع أن نطرحها للمناقشة الآن . الشيخ ابراهيم زيد الكيلاني .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : اترح إغلاق باب النقاش وتقديم المادة كما وردت من اللجنة القانونية ، وتقديم القانون كما ورد للتصويت عليه .

أصوات : ننتي على ذلك .

دولة رئيس المجلس : الأخ حماد ابو جاموس .

السيد حماد أبو جاموس : دولة الرئيس ، للعروض علينا هو للضباط فقط ، الحلقة المفقودة هي لضباط الصف ، هناك بعض ضباط الصف الذين يدمجون ويكونوا في موعد ترفيعهم .

هكذا من الأهل

دولة رئيس المجلس : السيد خالد عبد النبي .

السيد خالد المعجزة : سيدي الرئيس ، هذا القانون يشمل الراتب والراتب نهايته إلى التقاعد ، يعني نحن نحكي عن الراتب والرتبة هما الاثنين مع بعض وفي النهاية يصنفي الراتب حتى يرفع الإنسان ويأخذ حقه لازم في نهاية المرحلة من خدمته يأخذ رتبة أعلى إذا أكمل المدة القانونية ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو : هذه المادة لا تنص على الترفيع ، إنما إعطاء الحال على التقاعد عندما لم يوجد له شاغر للترفيع .

والأفراد لا يحالون على التقاعد لعدم وجود شواغر ترفيعهم إنما لعدم الاستفادة منهم ، هذا هنا فقط لأعطاء هذا الحال على التقاعد راتب أدنى مرسوم الرتبة التي تلي رتبته ، ولا يعني هذا أن هذا الحال على التقاعد أن يرفع ويحمل رتبة أعلى من رتبته ، إنما يتقاضى راتب تقاعد أدنى رتبة بعد رتبته ، ولذلك لا علاقة للأفراد بهذا الموضوع ، وإنما هذا القانون ليساوي بين ضباط الجيش بضباط الأمن الذين يعاملون بنفس مثل هذا النص في قانون الأمن العام ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً لك ، إذا سمحتم لي نصوت على اقتراح السيد خالد عبد النبي .

السيد المقرر : الشق الثاني من الاقتراح .

دولة رئيس المجلس : لا الشق الأول .

السيد المقرر : الشق الأول لا يصوت عليه مخالف للدستور .

دولة رئيس المجلس : السيد الأمين العام تفضل .

السيد الأمين العام : الشق الثاني هو إضافة كلمة « ثلثي المدة المقررة للترفيع » بدلاً من الحد « الأولى للمدة المقررة للترفيع »

السيد عبد الباقي جمو : التي تلي رتبته .

دولة رئيس المجلس : شيخ عبد الباقي نحن نقرأ الاقتراح يعني هذا هو الاقتراح أن ثلثي المدة هكذا الاقتراح لذلك نصوت على هذا الاقتراح من يوافق على هذا الاقتراح ؟

من يوافق على قرار اللجنة القانونية ؟ أغلبية كبيرة جداً .

شكراً ، البند الذي يليه السيد الأمين العام ، عفواً أسف صحيح ، إقتراحك مرة أخرى أخ صالح .

السيد صالح شعواطه : نوافق على القانون كما ورد بالنسبة للضباط أما هناك ضباط الصف فيصار إلى دراسة أوضاعهم تحقيقاً للعدالة .

دولة رئيس المجلس : أن تقوم بذلك يعني هذا ليس قرار ، يعني حضرتك تريد أن تقدم شيء في هذا المعنى .

السيد صالح شعواطه : لا اقتراح للجنة القانونية تدرسه .

يرفع فيحسب راتبه التقاعدي على أساس أدنى مربوط الراتب الأساسي للرتبة التي تلي رتبته مباشرة .

أمين عام مجلس الأمة رئيس مجلس النواب صالح الزعبي طاهر المصري .

دولة رئيس المجلس : البند الذي يليه . السيد الأمين العام :

(٢) قرار رقم (٣) تاريخ ١٩٩٣/١٢/١٩ ، والمتضمن مالي :

أ- قانون مؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩ ، قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية .

ب- قانون مؤقت رقم (١٨) لسنة (١٩٨٩) ، قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية .

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر :

قرار رقم (٣)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بتبناها القانوني بتاريخ ١٩٩٣/١٢/١٩ ، برئاسة سماحة الشيخ عبد الباقي جمو رئيس اللجنة ، وحضور مقررها معالي السيد عبد الكريم الدغمي وحضور أصحاب السعادة والمعمالي والسعادة السادة الأعضاء : حاتم الغزاوي ، الدكتور عرض خليفات ، الدكتور هاني حجازين ، الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني ، الدكتور همام سعيد ، عبد العزيز جبر ، عبد الرؤوف الروايده ، الدكتور مصطفى شنيكات

دولة رئيس المجلس : لا ، لا تستطيع ذلك اللجنة لوحدها ، ليس هكذا أخ عبد الكريم .

السيد المقرر : نعم ياسيدي هذا يقدم اقتراح بقانون من عشرة نواب أو يقدم كترية إلى الحكومة لتقديم مشروع معدل لقانون خدمة ضباط الصف ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : صوتنا على المادة . القانون بمجمله معروض للتصويت ، هل يوافق المجلس الكريم ؟

موافقة بأغلبية كبيرة .

وهذه هي التعديلات التي أقرها المجلس كما وردت من الحكومة .

قانون رقم () لسنة ١٩٩٣ قانون معدل لقانون التقاعد العسكري كما أقره مجلس النواب .

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٩٣) ويقرأ مع القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٩ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) تعديل المادة (٤) من القانون الأصلي باعتبار ماورد فيها فقره (ب) - وتضاف الفقره (أ) بالنص التالي إليها :-

أ- باستثناء الضباط من رتبة المشير أو الفريق الأول إذا أحيل الضباط على التقاعد وقد انتهى الحد الأدنى للمدة المقررة للترفيع وفق أحكام قانون خدمة الضباط المعمول به ولم

هكذا من الأهل

الدكتور فوزي الطيمه ، الدكتور أحمد الكوفحي والسيدة توجان فيصل .

وتغيب عن الاجتماع بمعذره أصحاب السعادة السادة الأعضاء : سليمان سلامة السعد ، ابراهيم شحده زياده .

وتغيب عن الاجتماع بدون معذره أصحاب السعادة السادة الأعضاء : سمير حباشنة ، عبدالله اخوارشيد ، محمود الهويمل .

ونظرت اللجنة في قانون مؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩ ، قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية والقانون المؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٨٩ ، قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية .

بالنسبة للقانون المؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩ ، قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية ، قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة ، مع اجراء بعض التعديلات التالية:

المادة (٢) المعدلة للمادة (٦) من القانون الأصلي :

الفقرة -أ- الموافقة عليها كما وردت من الحكومة مع اضافة العبارة التالية الى مطلعها : (مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة) .

الفقرة -ب- شطب ماورد في هذه الفقرة والاستعاضة عنه بالنص التالي :

ب- تباشر محكمة استئناف معان

عملها اعتباراً من التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء بقرار منه ينشر في الجريدة الرسمية ، وإلى أن يصدر هذا القرار تستمر محكمة استئناف عمان بالنظر في القضايا التي هي من اختصاص محكمة استئناف معان الداخلة ضمن صلاحيتها الإقليمية .

المادة (٣) المعدلة للمادة (٩) و (١٠) من القانون الأصلي :

المادة -٩- :

الفقرة -١- البند أ- الموافقة عليها كما وردت من الحكومة بعد اضافة عبارة (على الأقل) بعد عبارة (رئيس وقاضيين) الواردة فيها .

الفقرة (٣) :

شطب الفقرة -٣- (السبب صدور قانون خاص بهذه المحكمة هو قانون محكمة العدل العليا رقم (١٢) لسنة ١٩٩٢) .

المادة (١٠) :

البند (١) : موافقة عليه كما ورد بعد اضافة عبارة (وفي الأحكام والقرارات التي تقضي قوانين أخرى بتميزها منها) الى آخره .

البند (٢) : الموافقة عليه كما ورد بعد اضافة كلمة (موضوع) بعد عبارة (أو التي تكون قيمة) الواردة فيه .

أما بالنسبة للقانون المؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٨٩ ، قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية ، قررت اللجنة رفض القانون بسبب أن ماورد فيه أدخل في صلب القانون المؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩ ، قانون معدل

السادة فقرة (أ) كما جاءت في القانون المؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩ (قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية) التي ألفت تشكيل محكمة استئناف في القدس كما جاءت في الفقرة (أ) من المادة السادسة في القانون الأصلي رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٢ .

أسباب المخالفة

١- إن إلغاء تشكيل هذه المحكمة في القدس يحدث فراغاً تشريعياً حيث أن البديل هو القبول بالمحكمة اليهودية ، وبخاصة أن اليهود قد أعلنوا القدس عاصمة أبدية لهم . ولما كنا نرفض هذا الاعلان ، ولا نعترف بدولتهم أصلاً ولا لحكومتهم فإننا نؤصر على ذكر محكمة الاستئناف المشكلة وفق تشريعاتنا .

٢- إن فك الارتباط مع الضفة الغربية بما فيها القدس لا يلني نص المادة الأولى من الدستور التي تمنع التنازل عن أي جزء من أرض المملكة الأردنية الهاشمية .

٣- إن بقاء ذكر القدس في القانون يذكرنا ويذكر الأجيال القادمة بحقنا في فلسطين عامة والقدس خاصة ، ويحفز أمتنا إلى تحريرها .

٤- ان وجود النص لا يلزمنا بتشكيل هذه المحكمة الآن ، ولكن يعتبر مستنداً قانونياً وتاريخياً وشرعياً لحقوقنا الثابتة .

لكل هذا ولغيره فأننا ندعو المجلس الكريم لتبني رأينا ورد قرار الاغلبية من أعضاء اللجنة القانونية .

التوقيع

ابراهيم زيد الكيلاني

لقانون تشكيل المحاكم النظامية .وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

أمين عام مجلس الأمة "اللجنة القانونية لمجلس النواب"

صالح الزعبي

ملاحظة :

مخالفة : من قبل السادة أعضاء اللجنة :

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني ، الدكتور همام سعيد الدكتور أحمد الكوفحي ، عبد العزيز جبر .

حول المادة (٦) الفقرة (أ) من القانون المؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية .

وإذا سمحت أن اتلو المخالفة سيدي الرئيس

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر من يتلو المخالفة حضرتك ولا المخالف ؟

السيد المقرر : هو لا يوجد نص في النظام الداخلي لمن يتلو المخالفة اما ان يتلوها المقرر واما ان يتلوها أحد المخالفين .

دولة رئيس المجلس : تفضل .

السيد المقرر : شكراً دولة الرئيس .
بسم الله الرحمن الرحيم
مخالفة

٦/رجب الحرام/١٤١٤ هـ

١٩٩٢/١٢/١٩ م

نخالف الاكثرية من أعضاء اللجنة القانونية فيما ذهبوا إليه من الموافقة على المادة

هكذا من الأصل

عبد العزيز جبر	قرار اللجنة القانونية
د. همام سعيد	موافقة .
د. احمد الكرفحي .	دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على المادة (١) ؟
دولة رئيس المجلس : شكراً نبدأ بمشروع القانون ، سنبدأ بقراءة المواد واحدة واحدة ثم يأتي النقاش عندما نأتي للمواد اذا سمحت ، تفضل .	موافقة .
السيد المقرر : قانون مؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية .	السيد المقرر : المادة كما وردت بالقانون الأصلي .
دولة رئيس المجلس : اذا سمحت لماذا تقرأها هذه يعني اذا مثلاً المادة الأولى مادة (١) ما في مقابلها نقرأها ونوافق عليها ، المادة التي يوجد عليها تعديل نقرأ الأصلي ثم التعديل ثم قرار اللجنة القانونية .	المادة (٦) ١- تشكل محاكم استئناف في كل من عمان والقدس وأريد ويعين لكل منها رئيس وعدد من القضاة حسبما تدعو اليه الحاجة . المادة كما وردت بالقانون المؤقت
السيد المقرر : لا بأس دولة الرئيس ، عندنا حقل للمادة كما وردت في القانون الأصلي حقل المادة كما وردت في القانون المؤقت وحقل لقرار اللجنة القانونية كما هو مبين امام حضرات السادة النواب .	المادة (٢) يلغي نص المادة (٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :- المادة (٦) أ- تشكل محاكم استئناف في كل من عمان واريد ومعان ويعين لكل منهما رئيس وعدد من القضاة ويجوز للمحكمة عقد جلساتها في اي مكان ضمن منطقة الصلاحية الاقليمية لها بموافقة من وزير العدل .
المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .	قرار اللجنة القانونية المادة (٢) المعدلة للمادة (٦) من القانون الاصلي : الفقرة (أ) : الموافقة عليها كما وردت من الحكومة مع إضافة العبارة التالية الى مطلعها :

(مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة) واللجنة القانونية تقترح الموافقة مع التعديل الذي ذكرت .	الى مثل هذا الكلام . وذلك الموضوع فك الأرتباط كما فسر اكثر من مره من جلالة الملك والحكومات المتعاقبة كان الغرض منه تيسير الأمر أمام المنظمة وليس الغرض منه تحويل تبعية القدس والصفة الغربية الى اليهود لا قدر الله . لذلك ابقاء هذا النص ابقاء ذكر القدس هنا في هذا النص ضروري جداً للحفاظ على هذه القضية وعدم تمكين اليهود من استغلال هذا الأمر ، وفي نفس الوقت يبقى فعلاً مستند تاريخي يؤكد حقنا التاريخي ، اليهود يبحثون عن قطعة عملة منذ قرون ، هذا نص قانوني موجود وقائم ومسألة اخرى خطاب جلالة الملك في خطاب العرش وفي العديد من الخطابات أكد على قضية عدم تسليمنا بالسيادة على القدس لأحد والمراد اليهود طبعاً والحكومة في بيانها اكدت ايضاً على نفس هذا الأمر ، فما إدري اذا حذفنا مثل هذا الحق القائم الآن من القانون هل ينسجم هذا الكلام مع ما ورد بالخطاب ومع ماورد في خطابات عديده ومع ماورد في بيان الحكومة ، انا ارى ان تبقى هذه لتنسجم مع الحفاظ على حقوقنا التي نتحدث عنها وعلى الخطابات المتواليه والتمهيدات المتواليه بالحفاظ على القدس هوية وعقيدة ووطن للمسلمين ، وشكراً .
دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد بسام حدادين .	دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد بسام حدادين .
السيد بسم حدادين : شكراً دولة الرئيس .	السيد بسم حدادين : شكراً دولة الرئيس .
يعني مع تقديري واحترامي للدوافع التي تحدث بها الزميل الدكتور عريضة حول انشاء المحكمة في القدس واعتقد ان مغزاه ومرماه يعني دافع كانت القدس محال للمنظمة مثلاً ما كنا بحاجة	شكراً دولة الرئيس ، ابتداءً انا اوافق على إضافة تشكيل محكمة استئناف في معان لأن المتغير في المادتين إضافة معان وحذف محكمة الاستئناف في القدس ، اما موضوع القدس فالحقيقة مسألة تحتاج منا الى وقفة طويلة طبعاً نحن نعلم انه لا يوجد الآن محكمة استئناف في القدس ولا محكمة صلح ولا محكمة إلا المحاكم الشرعية ، لكننا لا نريد ان تقدم بمثل هذا التعديل مستنداً يعتمد عليه اليهود فيما يجري الآن إما من مفاوضات او من تطبيع او من غير ذلك . ونحن نتكلم ايضاً في هذا الموضوع نرجو ان يفصل بين السيادة على القدس وبين استمرار هذا القانون القائم ، لو كانت القدس محال للمنظمة مثلاً ما كنا بحاجة

هكذا من المصلح

صادق ووطني لكن أعتقد انه علينا ان نميز بين الرأي السياسي والتشريع ، عندما نتحدث عن تشريع يخص سلطة قضائية لدولة أردنية فهذا التخصص يجب ان يشمل الأراضي الأردنية وعندما نمجد سلطاتنا في التشريع خارج نطاق الأرض الأردنية أرض الدولة الأردنية نكون عملياً قد غمسنا خارج الصحن ، فأعتقد ان شؤون القدس هي شؤون أرض فلسطينية محتلة ينطبق عليها ما ينطبق على جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة وتقديراً لفلسطينيتها وعروبيتها نحن الأردن فقط نتخصص بما يخص الأردن وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد احمد الكساسبه .

السيد أحمد الكساسبه : شكراً دولة الرئيس .

[إضافة الى ما قال زميلي الدكتور محمد عويضة أنا أرد أن أذكر أولاً في ردي في جلسة الثقة بأني قلت بأن عملية فك حقيقة هناك نظر في دستوريته ، هذه واحدة وفك الارتباط جاء فكاً إدارياً أكثر منه قانونياً الآن الذي يطبق في الضفة الغربية في المحاكم أو حسب ما يقوله القانون الدولي أنه عندما يحتل بلد فإن قوة الاحتلال تطبق القانون الذي كان يطبق على البلد المحتل أصلاً . الآن حتى المحاكم الاسرائيلية مع أن القضاة ليسوا أردنيين الذي يطبق هو القانون الاردني ، ليس فقط في مجال المحاكم بل في كل المجالات الثرية وغيرها . إلغاء المحكمة من القدس يعني كأننا في المرة القادمة بإلغاء تطبيق القانون الاردني على الشعب في فلسطين المحتلة . أيضاً أؤكد على ما قاله

الدكتور محمد عويضة بأن الضفة الغربية لا تزال هي جزء من المملكة الاردنية الهاشمية ولغاية الآن لم يصدر قرار عن هذا المجلس التشريعي أو الامس التي تمت على أساسها الوحدة ثم جاء فك الارتباط ، لا تزال هي حسب المادة الاولى من الدستور جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية . لذلك أقول أن تبقى محكمة القدس مع تساؤلي عن الحدود الاقليمية لمحكمة معان ، أنا أؤيد إنشاء محكمة معان لكن هل ستخدم هذه المحكمة منطقة الكرك أو غيرها ، فأن من الاسهل على المواطن في الكرك أن يذهب الى عمان من أن يذهب الى معان .

فاذا كان لابد فأن تضاف محكمة أخرى في الكرك بالاضافة الى معان وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ عبد النعم .

السيد عبد النعم أبو زنت :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس :

أولاً :- أطالب في هذه المادة إضافة للمحكمة المستندة في محافظة معان أن تنشأ محكمة استئناف في محافظة الكرك ، ولا أقول هذا استرضاء لدولة رئيس الوزراء إنما رحمةً بالمواطنين الذين يجدون مشقة في السفر الى معان .

ثانياً :- السيادة وحدة متكاملة ، فخطأ بل خطيئة أن يفترق بين السيادة السياسية والسيادة

التشريعية كما ذكر أحد الزملاء ، فالسيادة وحدة متكاملة .

لذلك الضفة الغربية لازالت تحكم بقوانين الاردن رغم أنها لم تحرر ، وما ينطبق على الضفة ينطبق على القدس الشريف . والقدس لم تتحرر ولم تقم عليها دولة فلسطينية ذات سيادة مستقلة . والمادة الاولى من الدستور تنص على منع التنازل عن أي جزء من المملكة ، وفك الارتباط لم يكن دستورياً . لأجل ذلك إذا حذفت محكمة الاستئناف وانتزعت من القدس ، ولو ضمن الاطار السياسي العام ، معنى ذلك أننا اعترفنا بوجود السيادة للعدو اليهودي على القدس الشريف . وإذا كرس ذلك سوف يكون خطوة ظالمة في التطبيع مع العدو وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد عبد الكريم الكباريتي .

السيد عبد الكريم الكباريتي : شكراً دولة الرئيس .

مع تقديري واحترامي للدوافع التي تحدث فيها النائب بسام حدادين إلا أنني أعتقد أن الموقف السياسي حقيقة يحتاج الى أن يؤكد بالشرعية والقانون وبالتشريع . والسيادة المعترف بها دولياً وشرعياً على القدس لازالت هي السيادة العربية الهاشمية .

واعتقد أن عمل المحاكم الشرعية في القدس والضفة الغربية غير كافٍ لتأكيد هذه الشرعية ، ولذلك أجد نفسي وربما لأول مرة متفقاً مع السادة أعضاء اللجنة المخالفين . وأضيف بأنه يجب أيضاً نصاً خاصاً في الفقرة

"ب" بمائل النص الخاص بمحكمة استئناف معان وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور عبد الحافظ .

الدكتور عبد الحافظ الشخالبة : شكراً سيدي الرئيس .

واضح من المادة "٦" الفقرة "أ" أنه هنالك تحديد لمكان عمل هذه المحاكم وهذا يتوافق مع الواقع ومع متطلبات الواقع العملي وحاجة الناس لئلا هذه المحاكم وللتسهيل عليهم ، لكن ربما هذا يتعارض مع المادة "١٠٠" من الدستور ، حيث تنص المادة على أنه ((تعين أنواع المحاكم ودرجاتها وأقسامها واختصاصاتها وكيفية إدارتها بقانون خاص على أن ينص القانون على إنشاء محكمة عدل عليا)) .

لكن واضح أن أنواع المحاكم ودرجاتها وأقسامها تحدّد بقانون خاص ، وبالتالي لسنا مضطرين لأن ندرج ذلك في قانون ، لأنه ربما الحاجة لاستحداث محكمة استئناف في معان وربما نحتاج غداً في الرصيفة على سبيل المثال أو بعد غد في الرمثا . لذلك لماذا نحدد هذا في القانون تحديداً لتتركها دون أن نحدد المكان عمان واريد ومعان والقدس إذا شاء الآخرة الآخرون ... شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور ابراهيم .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني :

بسم الله الرحمن الرحيم

نص الدستور الاردني على أن أرض الاردن لا

هكذا من الأصل

يجوز أن يتنازل عنها ، وقد بين الدستور أن الأردن مؤلف من الضفتين الشرقية والغربية . ولذلك نحن نؤمن إيماناً عميقاً بأن القدس جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية العربية ، وأن فك الارتباط كان تدبيراً سياسياً لتحديد القدس ولإعطاء المنظمة الحجة السياسية والقانونية ، ولإعطاء شعب فلسطين الحجة القانونية والسياسية لتحرير القدس لتسليمها ولا لتحويلها ولا للسكوت أمام ((راين)) في المحفل الدولي وهو يعلن أنها عاصمة ((إسرائيل)) الأبدية والممثل الشرعي الذي يسمى نفسه الممثل الشرعي لشعب فلسطين ساكت لا يرد جواباً وأمام ممثلين دوليين .

ومن هنا فإني أدعو وأقول إذا كان التشريع رمز سيادة الأمة على أرضها فإن المحكمة الشرعية تثبت لهذه السيادة واستمساك بها ، وإن إلغاء المحكمة الشرعية هو خروج عن هذه السيادة وتفرط بها .

وإني أطالب الحكومة أن تعيد اسم القدس إلى جميع الوزارات التي حذفت أسمها منها عنواناً لاستمساكنا بالسيادة التشريعية على أرضنا وعنواناً لاصرارنا على إزالة الاحتلال ، إن الدستور الأردني لم يجر التنازل عن أرض الوطن يقول لنا إن القدس جزء من أرضنا كما هي جزء من ديننا .. وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد محمد داوودية

السيد محمد داوودية :

بسم الله الرحمن الرحيم

يعني أجد نفسي متفلاً مع المخالفة الواردة من

مع الأخذ بعين الاعتبار ما نجم عن قرار فك الارتباط وما ترتب عليه من إنشاء الدولة الفلسطينية وسيادة منظمة التحرير وولايتها على الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة المحتل بما فيها القدس الشريف ، مع الأخذ بعين الاعتبار كل ذلك ، إلا أنه أجد أن حذف اسم القدس هو تنفيذ حرفي يخلو من المضامين القومية والاسلامية أيضاً المتعلقة بالقدس وخصوصية القدس وباعتبارها جوهر النزاع العربي اليهودي فأرى أن يثبت اسم القدس إضافة إلى تثبيت اسم معان خاصة وأن الفراغ التشريعي الذي سينجم عن حذف اسم القدس لا تعبؤه منظمة التحرير الفلسطينية .

أيضاً مع ملاحظة أن بالامكان تجميد ، كما ورد في المخالفة ، تجميد تطبيق الأمر المتعلق بالقدس حين إن شاء الله تولى منظمة التحرير أو أية سلطة عربية شؤون القدس وإخراجها من تحت أسر الاحتلال ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد المقرر

السيد المقرر : شكراً سيادة الرئيس .

الحقيقة أنا أقدر تقديراً عالياً وأثمن بشكل عال جداً غيرة الاخوان على القدس ، وأنا واحد من هذا التوجه الذي لا يقبل أية سيادة غير عربية على القدس الشريف .

ولكن أحب أن أوضح أن هذا تشريع لما هو كائن ، هذا التشريع قصد به إنشاء محكمة

الوطنية والقومية والاسلامية المتعلقة بفلسطين . لكن ما أريد أن أقوله على أساس أنها ليست قضية إجرائية أنه لو أن القدس برؤيا الكيان الاسرائيلي تقع في دائرة الاراض العربية المحتلة لكان الامر مختلف ، يعني لو كانت القصة متعلقة بأي منطقة أخرى باستثناء القدس لربما قبلنا بالتعديل على قاعدة أننا عندما نعدل إنما نعزز وجود الشعب الفلسطيني وتسهيل مهمته في بناء مؤسساته على أرضه لكن القدس تحديداً لا تقر ((إسرائيل)) بأنها جزء من الاراضي العربية المحتلة ، وبالتالي إنسحاب المملكة الاردنية الهاشمية الدولة الاردنية من مؤسساتها في القدس يعني الانسحاب الى فراغ ويعني إخلاء مواقع الى اسرائيل ، وهذا لانزيده . وأريد أن أذكر بأنه بعد إتفاق غزة أريحا وعندما لم يظهر جلياً مصير القدس في الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي نلاحظ بأن الاردن وعلى لسان قائد الوطن وعلى لسان سمو الأمير وتصريحات مختلفة للحكومة قد بدأوا يميزون ما بين وضع القدس ووضع بقية الاراضي العربية المحتلة ، على قاعدة أن القدس هي مسؤولية وطنية وقومية وإسلامية وجوهر المسؤولية يقع على عاتق الدولة الاردنية .

لذلك أرجو من زملائي ومن اللجنة القانونية أن تأخذ بأن تبقى القدس كما كانت في القانون السابق ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء : سيدي دولة الرئيس ، أعتقد كل الحديث الذي تفضلوا فيه الاخوان أمر وارد ، فأعتقد من الأفضل أن نبقي

استئناف في معان ولما قررت الحكومة إنشاء هذه المحكمة لم تتمكن عملياً من إنشائها ولم تتمكن من توفير الكادر والمخصصات اللازمة أو ربما لم تتمكن من توفير المبنى اللازم ، فرأت أن تضع في قانون تشكيل المحاكم النظامية مادة تعطي الصلاحية لمجلس الوزراء أن يتصرف عندما يحين الوقت المناسب لهذا الغرض وأن تعلن محكمة استئناف معان .

الموضوع ليس موضوع القدس ورودها أو عدم ورودها ، فتحن في هذا المجلس كتاب قد انتخبنا بقانون انتخابات يختلف عن قانون الانتخابات الذي كان سارياً قبل الارتباط . وقد قبلنا جميعاً بأن نتخب ضمن دوائر المملكة الاردنية الهاشمية التي تشكل الضفة الشرقية فقط في القانون السابق كان هنالك عدد من النواب يعادل عدد النواب في الضفة الشرقية لكل ضفة نصف المجلس .

الان انتخبنا نحن على أساس أننا في دوائر معينة في الضفة الشرقية فقط التي تشمل المملكة الاردنية الهاشمية . لذلك أرى مع الاحترام الكامل والشديد للمخالفين والموضوع المخالفة أرى أن هذا الموضوع غير وارد وأرى أن نصوت على قرار اللجنة الذي ورد بالاكثرية ... شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد سمير حباشنة .

السيد سمير حباشنة : دولة الرئيس ، يعني مع وجاهة ما تفضل فيه الزميل العزيز عبد الكريم الدغمي إلا أنه عندما ناقش هذه المسألة اعتقد أننا لسنا أمام مسألة إجرائية بقدر ما نحن أمام مسألة لها علاقة في قضيتنا المركزية القضية

هكذا من المصلح

المادة فقط نضيف معان دون حذف ، يعني في الفقرة "أ" نضيف كلمة "معان" ونبقى الفقرة كما هي ، وفي المادة الثانية فقط نقول حتى نزيل منها أسماء الأماكن تشكل محاكم استئناف ولكل منها رئيس وعدد قضاة ... الخ حتى نتجنب إخراج جميع هذه الأمور وتبقى القدس كما كانت وتسير الأمور بهذا الطريق وننتهي من الموضوع .

اصوات : ننتي على ذلك .

دولة رئيس المجلس : نقطة نظام السيد عبد الرؤوف الروابده

السيد عبد الرؤوف الروابده : نقطة نظام ناجمة عن تفسير للدستور ان المحكمة تنشأ بقانون ويرد اسمها ، حتى لما تنشئ محكمة بلدية في صويلح يجب أن يصدر قانون بتلك البلدية ، وبالتالي لا بد أن يرد اسم المحكمة في القانون ، هذا أولاً .

ثانياً ، أرجو أن أقول لدولة الرئيس أننا لم نلغي أسم القدس ، أسم القدس الذي في القانون المؤقت سنة ١٩٨٩ ، المروض علينا ليس فيه أسم القدس ، القانون الأصلي كان أسم القدس فيه . القانون المروض للنقاش هو القانون المؤقت الذي لا يتحدث إلا عن عمان واربد ومعان ، وهذا ليس له علاقة بموضوع القدس .

سيدي الرئيس ، أيهما أخطر أسم القدس في قانون أم أن هذا المجلس ليس فيه تواب لمحافظة القدس ؟

لقد أُنخب هذا المجلس ممثلاً للملكة الأردنية الهاشمية . محافظات الضفة الشرقية

وحدها وليست محافظات الضفة الغربية موجودة هنا . وبالتالي الانصراف للحديث عن أمر صغير هو موضوع المحكمة ليس ذي ارتباط بموضوع القدس ، لأن ارتباطنا بالقدس ارتباط عقدي ، ارتباط ديني ، وليس ارتباط لانشاء محكمة استئناف ... وشكراً . سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : الدكتور عبدالله المكايلة .

الدكتور عبدالله المكايلة :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً دولة الرئيس .

كنت سأتكلم باتجاه رفض طبعاً إلغاء كلمة القدس من القانون ، أما وقد تحدث دولة الرئيس ظننت أن جبهة قطعت قول كل خطيب وأن هذا سيحظى بموافقة الجميع . فأن فتح الموضوع ثانية فلي حديث في ذلك ، وأنا لا أرى ما ذهب اليه الزميل عبد الرؤوف الروابده لا من قريب ولا من بعيد في هذا المجال

دولة رئيس المجلس : بالأخوان أنا عندي قائمة طويلة وإذا الجميع يده يتحدث ما عندي مشكلة ، إنما أصبحت الحكومة أيضاً لها وجهة نظر ...

الدكتور عبدالله المكايلة : الحكومة المخالفة .

دولة رئيس المجلس : نعم مع المخالفة ، لذلك إذا بدي أعطيت الكلام سأعطي بالتسلسل ، دكتور بسام تفضل .

الدكتور بسام العموش :

بسم الله الرحمن الرحيم

أولاً . قبل أن أحكي في موضوع القدس أنا أتمنى على دولة أبو نشأت أن ترفع الجلسة للصلاة ، نحن صلينا وخلصنا باعتبار الجلسة القادمة تتعارض مع وقت صلاة المغرب .

ثانياً . أنا فعلاً استغرب النقاش الذي جرى أنه نحن نناقش قانون مؤقت ولا نناقش القانون القديم ، نحن نناقش القانون المؤقت لأنه بدنا نرفض فيه أشياء وتقبل منه أشياء . ووجدنا في القانون الأصلي أشياء أحسن . ولهذا نحن مع القانون القديم في هذه القضية ومع الشيء الجديد الذي ذكر في عملية محكمة معان .

لدي سؤال وأحب أن أسمع إذا فيه اجابه وإن كنت عندي فتاة كما قال الأخ سمير حياشنة ، ماذا يبنى على ذلك سواء وضعتم الكلمة أو ألغيتموها ؟

أنا أظن أن اللجنة ورئيسها سماحة الشيخ ومقررها لا يقل وطنية عن أي واحد منا ، لكن يعني إستقال كلمة القدس وقبول القانون كما جاء حقيقة مسألة غريبة .

أنا أعشى إذا مشى هذا الأمر كما جاء بدون اسم القدس أن تذكر إذاعة اليهود أن مجلس النواب الأردني شطب اسم القدس من قانون . ولذلك أنا أشعر أنه حتى في سياستنا الأردنية تجاه الضفة الغربية والمقدسات فيه نوع من الأزدواجية . لما نقول بدنا نشرف على القدس وبدنا نفتق عليها الأموال وأنه لا نعترف لأحد ثم بعد ذلك هذا الاسم يلغى . فأنا أرى أن يبقى هذا الاسم ... وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور

مصطفى .

الدكتور مصطفى شنيكات : شكراً

دولة الرئيس .

أرجو أن أوضح أنني أنا مع المادة كما وردت في القانون المؤقت ، علينا حقيقة أن نفرق بين الالتزام السياسي والتاريخي والديني وبين الالتزام الإداري والقانوني . هذا الالتزام الإداري والقانوني الذي جاء استجابة لفك الارتباط وفك الارتباط هو ليس استجابة لشرعية الاحتلال الاسرائيلي بل لشرعية منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي بالتالي إنعكاس لرغبة منظمة التحرير الفلسطينية التي تملك سفارة في الأردن .

إن الحديث عن القدس مع إيماننا التاريخي والعقائدي فيها وإيماننا الكبير بوحدة كل الأمة العربية هذا كلام يبقى عاطفي ، لكن أمام القوانين الإدارية علينا أن نلتزم بالتشريع ولا تحركنا المواقف والالتزام السياسي والتاريخي والديني شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الشيخ عبد الباقي رئيس اللجنة القانونية .

السيد رئيس اللجنة :

بسم الله الرحمن الرحيم

الواقع كنت أحب أن أستمع دون أن أتكلم لولا أن أخي ذكر اللجنة القانونية ورئيسها ، وكأنه يقول كيف يجوز لنفسه الموافقة على شطب اسم القدس من القانون .

لا أعتقد أن أحداً منا يستطيع أن يراود على

هكذا من الأصل

الاخر ، كلنا وطنيون وكلنا أصحاب مبدأ وعقيدة . انما أنا أنظر من زاوية قد تختلف عن الزاوية التي ينطلق منها بعض الاخوان .

أولاً :- القدس أرض عربية إسلامية ، والله تعالى عندما بارك لم يبارك القدس وحدها انما قال ((الذي باركنا حوله)) إذا فلسطين كلها بما فيها الاردن هي الأرض المباركة . ونحن لا نستطيع أن نبقي منساقين وراء العواطف ، كلنا قد يبكي من أجل القدس ومن أجل فلسطين ومن أجل ما يلحق بامتنا من ذلة ومهانة وضعف نتيجة التفرقة والانحراف .

الاردن بقي بقيادة الحسين يتمسك بالضفة بعد سقوطها ، نواب يثقلون ومحاكم ومخصصات وإهتمام حتى لجأ الاردن الى مؤتمر قمة الرباط وخوطف الحسين لا علاقة لك بفلسطين ولا أرض فلسطين ، وقدمت له مضبطة موقعة من زعماء كلهم يقول منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني . وكان النص عندما عرض علينا في مؤتمر البرلمانات العربية في تونس عام ١٩٧٤ في الشهر الخامس في ٢١ منه انما وجد . فاعترضت واعتبر اعتراضى خيانة ، ونحن هكذا نبقي نسير مع العواطف حتى تقع وبعد الوقوع نقول ليتنا انتبهنا .

القدس لا تعود بتثبيت اسم ولا تضع بشطب الاسم ، وموقفنا هنا ليس موقفاً يسمح لليهود أن يقولوا بأن الاردن وبران الاردن شطب اسم القدس من القانون . لأننا هنا عندما نتنازل لا نتنازل لليهود بدليل أننا بقيادة القدس كما قلت لم نتنازل عن الضفة الغربية حتى قال لنا العرب بالاجماع وفي مقدمتهم

منظمة التحرير أن لا علاقة لكم . ومع هذا بقيت لنا علاقة ولن تستطيع قوة على وجه الأرض أن تقطع علاقتنا بقضية فلسطين ونحن الان عندما نضع في نص قانوننا اسم القدس واعترافنا بأن القدس والضفة وأرض فلسطين وما نستطيع أن نستخلص منها من اليهود هي لدولة فلسطين وليست للاردن ، ليس اليهود هم الذين سيعترفون إذا ثبتنا الاسم في القانون انما الذي يعترض هو الذي قال لنا لا تدخلوا في شؤوننا الداخلية .

نحن هنا نؤيد منظمة التحرير والدولة الفلسطينية لأن العرب هكذا إختاروا ، نحن نؤيدهم بأن نقول لهم ننافسكم على القدس ولو ان القدس معنواً ودينياً وعقائدياً لكل المسلمين ، انما نحن معكم . فنحن هنا عندما نشطب اسم القدس ، القدس في قلب كل مؤمن كل مسلم ، ومن لم يكن هكذا فهو ليس بمسلم .

ونحن عندما وافقنا على القانون إحتراماً لنا هنا في الاردن الذي قلنا كلمتنا وقلنا أن الحق في إقامة الدولة والشرعية للفلسطينيين بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

أما الان عندما نضع نحن في قانوننا فيقولون لنا تدخلتم في شؤوننا الداخلية ونافستمونا . فاذا قبلتم أو إذا ضمتهم أن لا يأتينا الاعتراض من المنظمة ، من دولة فلسطين من سيادة الرئيس الذي أيده الجميع ، لا مانع لدينا نحن اللجنة القانونية لأن ثبت هذا الاسم في هذا القانون .

دولة رئيس المجلس : هذا ليس من صلب الموضوع ، اذا سمحتم يا اخوان هدوء .

المقرر فيه إضافة اخرى .

السيد المقرر : إذا سمحت دولة الرئيس منضيفها في المادة (٢) في حقل المادة كما وردت

دولة رئيس المجلس : لا ، لا يزال فيه فقرة "أ"

السيد المقرر : إذا سمحت لي أوضح ، ستصبح المادة كالتالي ، نقرأ في الحقل الأوسط المادة "ب" يلغى نص المادة "أ" من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة (٦)

تشكل محاكم استئناف في كل من عمان والقدس واربد ومعان ويعين لكل منهما رئيس وعدد من القضاة ويجوز للمحكمة عقد جلساتها في أي مكان ضمن منطقة الصلاحية الإقليمية لها بموافقة من وزير العدل . هكذا يصبح النص .

دولة رئيس المجلس : و لكن أنا أقول أيضاً فيه من اللجنة القانونية إضافة

السيد المقرر : مع مراعاة أحكام الفقرة "ب" من هذه المادة

دولة رئيس المجلس : بدنا نصوت عليها هذه ، هذا اقتراح . نقطة نظام الدكتور عبد الحافظ .

الدكتور عبد الحافظ الشخانية : دولة الرئيس ، أرجو أن تفهمني كيف يمكن التعامل مع اقتراح لاحق متجاوزين اقتراح قبل ذلك . أنا عندما تقدمت باقتراح محدد وأسميته وقلته

الدكتور عبدالله النصور نقطة نظام .

الدكتور عبدالله النصور : عندي نقطة نظام سيدي الرئيس ، الحكومة السابقة التي قدمت القانون واللجنة القانونية والمخالفون منها ودولة رئيس الوزراء الحالي والذين تحدثوا أو لم يتحدثوا أو في النظرة كلنا مع القدس ، هذا لاختلاف عليه ، نحن نختلف في تفسير مغزى حذف الكلمة .

دولة الرئيس بما لديه من خبرة ومعرفة بالذي يجري اقترح اقتراحاً محدداً ، أراد الأبقاء على كلمة القدس وأن توضع كلمة معان بعدها ، وهو بذلك أولى باقتراح لتعديل المشروع وهذا مستجد وأنا أؤيد دولته وأن تبسط الامور بأن حذف القدس في هذا الظرف لا مغزى سياسيا لها ، وأن حذفها يعني إعادتها الى منظمة التحرير وليس الى اسرائيل . هذا للمعنى هو في بطن الشاعر فقط ، لم يفهمه أحد إلا اللي في القاعة . نحن لا نحذف القدس هنا ولا أرى أنه يجب بصرف النظر عن المبررات اللغوية وتحسين النص ، واقتراح إغلاق باب النقاش والتصويت على التعديل الأبعد وهو تعديل دولة الرئيس ومن ثم اللجنة القانونية ... وهكذا .

دولة رئيس المجلس : من يشي على الاقتراح ؟ موافقة ، هناك اقتراح مقدم وهو صلب المخالفة ومؤيد من عديدين من الذين تحدثوا ومن الحكومة أيضاً بأن تبقى كلمة القدس وتضاف كلمة معان .

هذا هو الاقتراح المحدد وهو الأبعد ، من يوافق على ذلك ؟ الرجاء عد الاصوات . تقريباً بالاجماع ، إذن يقر الاقتراح . لكن السيد

هكذا من الأهل

نصاً وأنا أتوقع أن يصوت على هذا الاقتراح قبل الاقتراح الآخر مع احترامي الشديد لاقتراح دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : دكتور عبد الحافظ لم يثني على إقتراحك وبقي اقتراح رئيس الوزراء هو الأبعد لأنه تكلم بعدك ، يعني هو الأبعد في كل الأحوال . على كل حال بدنا نصوت على إضافة اللجنة القانونية تفضل أقرأها السيد المقرر .

السيد المقرر : قرار اللجنة القانونية .

الفقرة " أ " :- الموافقة عليها كما وردت من الحكومة مع إضافة كلمة (القدس) بعد كلمة (عمان) ، وإضافة العبارة التالية الى مطلعها مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة .

دولة رئيس المجلس : إذن هناك موافقة على هذا التعديل كاملاً .

السيد عبد المنعم أبو زلط : دولة الرئيس اقترحي قد نثني عليه .

دولة رئيس المجلس : لأ ، لأ ، لحظة إذا سمحتم ، نحن بدأنا بالتصويت على الاقتراحات ، فيه اقتراحات أخرى السيد الامين العام .

السيد الامين العام : شكراً دولة الرئيس لدى الامانة العامة اقتراحات ، اقتراح مقدم من سعادة النائب الشيخ عبد المنعم أبو زلط ولم يثني عليه .

دولة رئيس المجلس : لأ ، نثني عليه السيد أحمد الكسانبة

السيد الامين العام : واقترح من الدكتور عبد الحافظ الشخابنة ولم يثني عليه .

دولة رئيس المجلس : دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء : شكراً دولة الرئيس الحقيقة طبعاً أنا من الكرك ونحب أن نسمع مثل هذا الكلام الجيد ، لكن قصة أن ننشئ محكمة استئناف في الكرك تقتضي دراسة وإمكانية وهل تحتاج القضايا في الكرك الى هذه المحكمة أم لا ، هذا من المجلس القضائي الذي يقوم بتلك الدراسة ويوصي الحكومة بإنشاء ذلك ، فأرجو أراجائها . فإذا ثبت للحكومة من المجلس القضائي أن هناك حاجة لإنشاء محكمة في الكرك فستعود الحكومة اليكم بهذا الطلب تمنى عليكم الموافقة عليه .

دولة رئيس المجلس : إذا سمحتم ، بعدما سمعتم تفسير دولة الرئيس بدنا نصوت على الاقتراح المطلوب .

السيد سمير حباشنة : يعني لما حكّت الحكومة سكرنا ، هذا لا يجوز .

دولة رئيس المجلس : أخ سمير منذ ساعة نحكي في الموضوع ، فتح الموضوع للنقاش ومنذ أكثر من ساعة نحكي في معان والكرك والقدس وعمان كيف عندما حكّت الحكومة سكرنا ؟ تفضل .

السيد سمير حساشنة : فقره كما أقرت في آخر سطر (ضمن منطقة الصلاحية الإقليمية لها بموافقة من وزير العدل ؟

اللي تفضل فيه دولة الرئيس وإرد أن تدرسه الجهات المعنية وأن ترى إن كان هناك

ولذلك كما ترون حتى إنشاء محكمة معان جمد ، وهو موقوف حالياً الى أن تتضح الظروف لإنشاء هذه المحكمة . من باب أولى أن نقول أن اقتراح إنشاء محكمة استئناف في الكرك أيضاً يجب أن يعامل بدراسة معينة وعلى ضوء عدد القضايا التي يمكن أن تذهب من محافظة الكرك لمحكمة الاستئناف . هذا يحتاج الى دراسة إحصائية ، والدراسات الإحصائية متوفرة لدى وزارة العدل وهي لا تتقدم بتعديل إلا عندما تجد أن هنالك مبرراً لإنشاء محكمة من المحاكم فأرجو من السادة النواب أن يتقوا بأن وزارة العدل التي تتولى إدارة مرفق العدالة معينة بإنشاء المحاكم التي تيسر التقاضي على المتقاضين كل في مكان عمله ، ولكن لذلك حدود وأصول يجب مراعاتها .

فالمحاكم المطلوبة ليست محاكم عادية من الدرجة الأولى وإنما هي محاكم عليا . وهذا ما أحيت أن أوضحه وأرجو أن يكون هذا التوضيح كافياً ، علماً بأن هنالك مشروع يعيد النظر في موضوع توزيع محاكم الاستئناف قد لا يكون في معان والكرك قد تصبح محكمة الجنوب ومحكمة الشمال ومحكمة الوسط فالأمر كلها قيد الدراسة .

أما الآن بالنسبة للمعلومات المتوفرة لدينا ولما هو بالنسبة للوضع القائم فإن مثل هذا التعديل المقدم بكل ما أجري عليه في هذه الجلسة أعتقد أنه معقول وجيد . ونرجو أن تترك لنا فرصة دراسة محكمة الكرك أو غيرها لأنه إذا طلبنا الآن بمحكمة الكرك فسنطالب بمحكمة استئناف في الزرقاء وفي أماكن أخرى ، وهذا موضوع له حساسية معينة

جدوى أم لا . لكن ماذا يترتب على المادة " أ " بوجود محكمة استئناف في معان ، هل أبناء الكرك والطفيلة الآن سيذهبون الى معان أم الى عمان ؟ لذا كان لعمان فنتظر ، اما اذا كان لعمان فهنا موضوع صعب .

دولة رئيس المجلس : السيد وزير العدل معالي وزير العدل : بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً سيدي الرئيس .

أولاً :- أود أن أسترعي انتباه الاخوة النواب الى أن قرار إنشاء المحكمة في معان بالرغم من أنه صدر في هذا القانون ، وهو قانون مؤقت ويفترض أنه ساري ، الا أن قرار تشكيلها قد جمد لأسباب مختلفة .

تعملون أيها السادة أن تشكيل أي محكمة استئناف وهي ليست محكمة بداية ، لا نقول محكمة بداية ولا نقول محكمة صلح ، نحن نتحدث عن محكمة استئناف . محكمة الاستئناف تحتاج الى كادر من كبار القضاة يتجاوز العشرة أعضاء على الأقل ، وأكثر من ذلك يجب أن يتوفر لمثل هذه المحكمة نصاب من القضاة ، عدد من القضاة ، تتأهل معه إنشاء مثل هذه المحكمة ما جرى بالنسبة لمحكمة معان بالذات وجد بالاحصاء الرسمي وبالتدقيق أن عدد القضايا التي ترد من محافظة معان والعقبة أيضاً ، العقبة الكبيرة ذات القضايا الكثيرة ، كلها ليس من شأنها أن تكفي لإنشاء محكمة استئناف لها ولا تبرر إنشاء محكمة استئناف لها في مثل هذه الحالة وبخاصة أننا نعانى من نقص في عدد القضاة الذين هم في مستوى محكمة الاستئناف .

هكذا من الأفضل

ويحتاج الى امكانات ضخمة قضائية ومالية ...
وشكراً .

وهنا أنصت الجميع واستمعوا لأذان العشاء .

دولة رئيس المجلس : يا إخوان أصحاب
المعالي الوزراء يعني ليس هكذا ارجوكم ،
تفضل دكتور محمد .

الدكتور محمد عضوب الزين : شكراً
دولة الرئيس ، الحقيقة انني استغرب إجابة
الحكومة ممثلة برئيسها ومن ثم معالي وزير
العدل ، كم تمنيت أن تقوم الحكومة بطلب من
المجلس برد هذا القانون لتضع الكثير من الأمور
التي طرحت ، ان كان موافق عليها المجلس
الكريم من خلال موضوع القدس او النقطة
الهامة والمهمة جداً الذي تفضل فيها معالي
وزير العدل ألا وهي اننا بحاجة ماسة لدراسة
المحاكم أو محاكم الاستئناف في المحافظات
فقبل قليل تفضل كثير من الزملاء وقالوا كيف
بأهالي الكرك والطفيلة أن يذهبوا الى معان ،
وتفضل الزميل القاضي معالي وزير العدل وقال
ان هناك دراسة مستفيضة ربما تقسم المملكة الى
ثلاثة مناطق أو ... الخ ، فلذلك كم اتقن من
الحكومة ومن معالي وزير العدل ان يطلب من
المجلس الكريم رد هذا القانون لوضع ترتيبات
جديدة ومن ثم تعرض لفترة وجيزة ، وربما
يكون هو الطريق الأمثل والأفضل للمجلس
ومن ثم أيضاً للمواطنين ، وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير
العدل .

معالي وزير العدل : كنت أرد أن
استجيب لل دعوة معالي الدكتور بطلب استعادة

القانون ولكنني أرد ان ابين ان هذا هو قانون
مؤقت والدستور يوجب عرض هذا القانون
للمؤقت في أول جلسة . لا ادري هل نستطيع
في هذه المرحلة محبة من الناحية الدستورية أم
لا وعلى كل حال فإن الحكومة بصدد تقديم
مشروع جديد متكامل لقانون تشكيل المحاكم
النظامية ، ولا خير اذا مر هذا المشروع بالطريقة
التي يراها المجلس مناسبة .

دولة رئيس المجلس : شكراً . السيد
المقرر

السيد المقرر : شكراً سيادة الرئيس ،
أريد أن اوضح لمعالي الدكتور الزين بأن هذا
القانون قانون مؤقت ومعمول به كما تفضل
معالي وزير العدل ، ولا يزال معمول به في
المحاكم ومن باب التطبيق الدستوري انه يعرض
على المجلس في حال انعقاده ، وهو محال على
اللجنة القانونية منذ المجلس السابق ولكنه لم
يبحث في اللجنة ، هذا القانون في حال رفضه
سيسبب إشكال حتى لو ان هنالك رغبة
بسحب هذا القانون او برفضه بسبب إشكال
لأن محكمة استئناف إريد عاملة الآن وتنتظر
قضايا ومحكمة استئناف عمان عاملة وتنتظر
قضايا ويراد به فقط تثبيت هذا الوضع ، لا
نستطيع أن نرفض القانون معالي الأخ ، وشكراً

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الآن اذا
سمحت نحن بصدد التصويت هناك اقتراح
محدد بأضافة الكرك .

تفضل دكتور .

السيد أحمد القضاة : لقد سمعنا من
معالي وزير العدل بأن محكمة استئناف معان

مجمعه في الوقت الحاضر وهذا يعني اننا نضع
قانون لن ينفذ في الوقت الحاضر لذلك اقترح
ان تعدل نص المادة لتصبح كالتالي :-

تشكل محكمة استئناف في مركز كل
محافظة عندما تجد الحكومة ذلك ضروره ،
وشكراً .

دولة رئيس المجلس : هذا اقتراح جديد ،
أصلاً ما في تلبية عليه ، لكن نصوت على
موضوع الكرك ، اذا سمحت لي ، من يوافق
على إضافة الكرك ؟

ماذا نعمل فيه اقتراح ونريد ان نصوت
النواب الذين يقررون وليس انا الذي أقرر ، لم
خلص لم ينجح .

السيد الامين العام : ٢٢ - ٥٨

دولة رئيس المجلس : ٢٢ - ٥٨ . لم
ينجح الاقتراح ، فيه اقتراحين لم يثنى عليهم
غير مثني ، اذا تنتقل السيد المقرر نعم .

السيد دولة الرئيس : لقد ثنينا على
اقتراح احمد القضاة انما الظاهر نحن جماعة
الصف الأول لا يؤخذ برأينا حتى في الكلمات
لا يسجل لنا دور

دولة رئيس المجلس : السيد الأمين العام
اذا سمحت اقرأ لنا اقتراح السيد احمد القضاة

السيد رئيس المجلس : اقتراح السيد
احمد القضاة مايلي :-

تشكل محكمة استئناف في مركز كل
محافظة عندما تجد الحكومة ذلك ضرورياً .

دولة رئيس المجلس : هذه فقره إضافية

معالي وزير العدل : سادتي ، دولة
الرئيس .

أرجو ان استرعي الانتباه الى أنشاء المحاكم
بموجب الدستور يتم بصلب القانون ويجب
تسمية المحكمة في صلب القانون ولا نستطيع
ان نترك تسمية المحكمة لحيار مجلس الوزراء في
اي محافظة تراها مناسبة تنشؤها وفي ايها لا
تنشؤها ولذلك ارجو العدول عن هذا الاقتراح
او عدم الموافقة عليه .

دولة رئيس المجلس : يسحب الاقتراح
دكتور احمد .

السيد احمد القضاة : الحقيقة اذا كان
ذلك يضر في المصلحة العامة فأنا اسحب .

دولة رئيس المجلس : يبدو انه اقتراح غير
دستوري ولا يجوز . طيب ماشي الحال ،
الفقرة (ب) السيد المقرر

السيد المقرر :

كما وردت في القانون الاصلي

ب- تحال جميع القضايا المنظورة
حاليا لدى محكمة استئناف عمان الى محكمة
استئناف اربد مما يدخل ضمن الصلاحية
الاقليمية لها . الا اذا كانت محبوزة للمرافعة
او اصدار الحكم .

كما وردت في القانون المؤقت .

ب- تحال جميع القضايا المنظورة حاليا
لدى محكمة استئناف عمان الى محكمة

هكذا من الأفضل

استئناف معان مما يدخل ضمن الصلاحية الاقليمية لها الا اذا كانت محجوزة للمرافعة أو اصدار الحكم .

قرار اللجنة القانونية .

الفقرة (ب) شطب ما ورد في هذه الفقرة والاستعاضة عنه بالنص التالي :

ب- تباشر محكمة استئناف معان عملها اعتباراً من التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء بقرار منه ينشر في الجريدة الرسمية والى ان يصدر هذا القرار تستمر محكمة استئناف عمان بالنظر في القضايا التي هي من اختصاص محكمة استئناف معان الداخلة ضمن صلاحيتها الاقليمية .

دولة رئيس المجلس : هذا اترح اللجنة القانونية . موافقة ، هل يوافق المجلس الكريم ؟ موافقة على قرار اللجنة القانونية .

تفضل .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في القانون الأصلي .

المادة (٩) (١)

أ- تشكل محكمة التمييز في عمان من رئيسين وعدد من القضاة بقدر الحاجة وتمتع بصفتها محكمة تمييز ومحكمة عدل عليا من رئيس واربعة قضاة على الاقل الا في القضايا الصلحية فتتعقد من رئيس وقاضيين على الاقل . وتعقد من رئيس وستة قضاة على الاقل في حالة اصدار محكمة الاستئناف على حكمها المنقوض .

ب- اذا اشترك الرئيسان في هيئة واحدة فيرأس المحكمة الرئيس الاول .

ج- اذا لم يشترك اي من الرئيسين في الهيئة المنعقدة فيرأس المحكمة القاضي الاقدم

د- عند وقوع خلاف في الرأي تصدر المحكمة قرارها بالاكثرية .

هـ- تشمل عبارة (رئيس محكمة التمييز الثاني) .

المادة كما وردت في القانون الاصلي .

المادة (١٠)

تنظر محكمة التمييز :

١- بصفتها الجزائية :

في جميع الاحكام والقرارات الصادرة عن محكمة الاستئناف في القضايا الجنائية .

٢- بصفتها الحقوقية :

أ (٢) - في الاحكام والقرارات الصادرة عن محكمة الاستئناف في الدعاوى الحقوقية البدائية او التي تكون قيمة موضوع الدعوى فيها اكثر من مائة دينار .

ب- اذا كان الخلاف في الاحكام الاخرى حول نقطة قانونية مستحدثة أو على جانب من التعقيد او تطوي على اهمية عامة واذنت محكمة الاستئناف بذلك .

ج- اذا رفضت محكمة الاستئناف اعطاء الاذن بحق لطالب الاذن ان يقدم بهذا الطلب الى رئيس محكمة التمييز الذي له بعد تدقيق هذه الاوراق والاطلاع على قرار

ح- في الطلبات التي تطوي على اصدار اوامر الافراج عن الاشخاص الموقوفين بوجه غير مشروع .

ط- لا تقبل الطلبات المقدمة للطعن في القرارات المتعلقة بعمل من اعمال السيادة .

ي- لا يترتب على رفع الطلب الى محكمة العدل العليا وقف تنفيذ القرار المطلوب الغاؤه على أنه يجوز للمحكمة بعد سماع اقوال المستدعي ان تأمر بتوقف تنفيذ القرار مؤقتاً اذا رأت نتائج التنفيذ قد تعثر تداركها . وفي هذه الحالة يحق للمحكمة ان تطلب من طالب وقف التنفيذ تقديم كفالة مالية وفقاً لما تقرره المحكمة تضمن ما قد يلحق بالمستدعي ضده من عطل وضرر اذا ظهر ان الطالب المذكور غير محق في دعواه .

ك- فيما عدا ما هو منصوص عليه في قانون خاص :

١- يكون ميعاد رفع الدعوى الى محكمة العدل العليا ستين يوماً من تاريخ نشر القرار الاداري المعلن فيه او تبليغه الى صاحب الشأن وفي حالة رفض السلطة الادارية او امتناعها عن اتخاذ اي قرار يبدأ الميعاد من تاريخ انقضاء شهر على تقديم الطلب اليها .

٢- تسمع الطلبات المنصوص عليها في البند (ح) من هذه المادة ما دام الشخص موقوفاً دون التقيد بميعاد .

المادة كما وردت في القانون المؤقت .

المادة (٣)

يلغى نص المادتين (٩) و (١٠) من

الاستئناف صلاحية الاذن او الرفض .

٣- بصفتها محكمة عدل عليا :

أ - في الطعون الخاصة بانتخاب المجالس البلدية والمحلية والادارية .

ب- في المنازعات الخاصة بمرتبات القاعد المستحقة للموظفين العموميين وورثتهم

ج- في الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالطعن بالقرارات الادارية النهائية الصادرة بالتعيين بالوظائف العامة او بمنح الزيادات السنوية .

د- في الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية .

هـ- في الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات الادارية النهائية الصادرة بفصلهم من غير الطريق القانوني .

و- في الطلبات التي يقدمها الافراد والهيئات العامة بالغاء القرارات الادارية ويشترط في جميع الطلبات الواردة في البنود السابقة ان يكون مرجع الطعن عدم الاختصاص او مخالفة القوانين او الانظمة او الخطأ في تطبيقها او اساءة استعمال السلطة ويعتبر في حكم القرارات الادارية رفض السلطة الادارية او امتناعها عن اتخاذ أي قرار وفقاً للقوانين والانظمة .

ز- في ابطال اي اجراء صادر بموجب نظام يخالف الدستور او القانون بناءً على شكوى المتضرر .

هكذا من المأمور

القانون الاصلي ويستعاض عنهما بالنص التالي
المادة (٩)

١- أ- تشكل محكمة التمييز في عمان من رئيس واحد وعدد من القضاة وتتعدد من رئيس وقاضيين وفي حالة اصرار محكمة الاستئناف على قرارها المنقوض او كانت القضية المعروضة عليها تدور حول نقطة قانونية مستحدثة او على جانب من التعقيد أو تطوري على أهمية عامة فتتعدد في هيئة عامة من رئيس وثمانية قضاة .

قرار اللجنة القانونية .

المادة (٣) المعدلة للمادة (٩) و (١٠) من

القانون الاصلي : المادة (٩) :-

الفقرة (١) البند أ :- الموافقة عليها كما وردت من الحكومة بعد اضافة عبارة (على الأقل) بعد عبارة (رئيس وقاضيين) الواردة فيها .

إذا تلاحظون اخواني فيه خط تحت رئيس وقاضيين التعديل هنا اقترحت اللجنة القانونية ان تضاف كلمة على الأقل .

دولة رئيس المجلس : ما رأي المجلس الكريم ؟

تفضل معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : دولة الرئيس ، فيما يتعلق بالتعديل الوارد عبارة (على الأقل) أرجو ان ابين انه اضافة عبارة (على الأقل) وان كنت انهم المقصود فيها إلا أنها قد توقع في اشكال من الذي يقرر عندما تتعدد بنصاتها الأقل وعندما لا تتعدد بنصاتها الأقل . هذه النقطة يظل مسكوت عنها في ظل التعديل

الذي تقدمت به اللجنة القانونية للمقرره وفي نفس الوقت أرجو ان أعرض لمجلسكم الكريم ان الاتجاه العام هو ان تتعدد محكمة التمييز أثناء نظر القضايا البدائية أي القضايا الكبيرة من هيئة تفوق عدد هيئة محكمة الاستئناف ، محكمة الاستئناف بنصاتها الحالي ثلاثة أعضاء فيفترض أنه بالقضايا الكبرى ان تتعدد محكمة التمييز بنصاب من رئيس ورابع قضاة ، وأما في القضايا الصلحية وهي القضايا الصغيرة نسبياً فلا مانع من أن تتعدد من رئيس وقاضيين ولذلك فأنتي أرجو ان يكون التعديل وهو يستوعب بالنتيجة تعديل اللجنة القانونية ان يكون بالشكل التالي تشكل محكمة التمييز في عمان من رئيس واحد وعدد من القضاة . وتتعدد من رئيس و أربعة قضاة على الأقل إلا في القضايا الصلحية فتتعدد من رئيس وقاضيين وكذلك في حالة اصرار محكمة الاستئناف على قرارها المنقوض أو إذا كانت القضية المعروضة عليها تدور حول نقطة قانونية مستحدثة ... الخ ، هذا هو التعديل الذي نعتقد أنه يفي بغرض اللجنة القانونية وأيضاً يفي بمقتضيات العدالة لأن القاعده القانونية تقول ان الرأي يقوى بالعدد وإذا كنت أنظلم من رأي محكمة معينة مكونة من ثلاثة أعضاء فمن العدالة ان يرى قضيتي عدد أكبر في الهيئة التي أنظلم إليها ، الرأي يقوى بالعدد استناداً لهذه القاعدة أطرح التعديل المشار إليه ولا ادري مارأي اللجنة القانونية في هذا الموضوع .

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر : شكراً سيادة الرئيس : حقيقة انا مع ان واجبي ان ادافع عن قرار اللجنة

معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : على فكرة أستاذ احمد الكساسبة ، كلنا نود أن تكون الهيئة التي تحكم بعدد أكبر ، لكن ما يحكم ذلك هو عدد القضايا المنظورة امام محكمة التمييز . محكمة التمييز الآن تتعدد من ثلاثة قضاة ومع ذلك تنوء هيئاتها المتعددة بحمل القضايا المستندة إليها فأذا شكلنا المحكمة من ثمانية أعضاء على الأقل نكون عطلنا فصل القضايا وأخرناها وتراكمت القضايا في محكمة التمييز ، لو الصعوبات العملية التي أشير إليها الآن لكان من الأفضل قبول لإقترح الاستاذ الكساسبة ولكن لسوء الحظ ان الصعوبات العملية تمنع من ذلك بشكل لا يمكن تجاوزه ياسيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، شيخ ابراهيم انت ثبتت على الاقتراح ، نريد ان نصوت عليه ، انت قلت ثبتت طيب تفضل .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : بالنسبة لما تفضل به معالي وزير العدل فهذا يقتضي الأبقاء على اقتراح اللجنة القانونية ، لأنه إذا كانت محكمة التمييز تنزّ بحملها بثلاثة اعضاء فكيف نزيد الحمل عليها وكادر القضاة هو هو لم يتغير ؟ وأنا أعرف عندهم قلة في العدد ولذلك اذا كثرت العدد فهذا يقتضي ان يزيد الحمل .

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر

السيد المقرر : دولة الرئيس ، يبدو ان هناك خلط في الموضوع ، استاذ ابراهيم ما قصده وزير العدل بأقتراحه كما فهمته ان تكون

ولكن التعديل الذي تفضل به معالي وزير العدل من الناحية العملية يحقق العدالة أكثر فما دامت الحكومة تتقدم بهذا التعديل وهو تعديل كما رأيتم يحقق عدالة أكثر بحيث أن الرئيس والقاضيين على الأقل يكونوا للقضايا الصلحية او يكون هذا للقضايا الصلحية التي تكون قيمتها قليلة ، ثم لا ننظر محكمة التمييز في القضايا البدائية بأقل من خمسة قضاة ، اربعة ورئيس ، هكذا الاقتراح معالي الوزير ؟ أنا أرى أن هذا الاقتراح مناسب وأؤيده مع ان واجبي ان ادافع عن قرار اللجنة القانونية ، شكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : الشيخ ابراهيم يثني والسيد احمد الكساسبة يثني ، لا تريد أن تثني تفضل .

السيد احمد الكساسبة : أنا مع ما تفضل به معالي وزير العدل وما عقب عليه الأستاذ عبد الكريم الدغمي لكن كما قال وزير العدل ، العدل يتحقق بالعدد حقيقة وأؤكد من ان تبقى قضية ان تعدد المحكمة بهيئة تكون من ثمانية قضاة تحقيقاً لمزيد من العدالة حقيقة . وفي هذا الجانب القضايا الهامة بما ورد قبلها ان تعدد بهيئة من قاضي ورئيسها وثمانية اعضاء اما الأربعة قضايا إلا إذا أراد ان يفصلها الى فقرتين الفقرة الأولى القضايا البدائية ان تكون باربع قضاة وكلنا وفي القضايا الهامة الصلحية كانت رئيس وقاضيين والبدائية الى حد ما تأتي الى اربع قضاة ورئيس ثم بالقضايا الهامة جداً التي اوردها النص ان تبقى الهيئة العامة من ثمانية قضاة ورئيس ، شكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : فيه تشية ؟ تفضل

هكذا من الأصح

السيد المقرر : المادة كما وردت في القانون المؤقت .

٢- اعتباراً من العمل باحكام هذا القانون تُلغى وظيفة الرئيس الثاني لمحكمة التمييز .

قرار اللجنة القانونية

موافقة

دولة رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر : المادة كما وردت في القانون المؤقت .

٣- تنشأ محكمة عدل عليا في عمان يحدد كيفية تشكيلها واختصاصها واجراءات المحاكمة امامها بموجب قانون يصدر لهذه الغاية وتمارس صلاحيتها اعتباراً من التاريخ الذي يقرره مجلس الوزراء .

قرار اللجنة القانونية

الفقرة (٣):

شطب الفقرة -٣- (السبب صدور قانون خاص بهذه المحكمة هو قانون محكمة العدل العليا رقم (١٢) لسنة ١٩٩٢) .

دولة رئيس المجلس : السيد ابراهيم هل ترغب بالحدوث تفضل .

السيد ابراهيم شجده : للملاحظة الاولى حول شطب الفقرة (٣) وذلك يخالف نص الدستور الصريح ولا انصح بذلك لأن قانون انشاء محكمة العدل العليا يستند الى هذا النص والدستور يوجب ان ينص قانون تشكيل المحاكم

المحكمة في القضايا البدائية دائماً أربعة قضاة ورئيس من خمسة ، وفي القضايا الصلحية فقط من رئيس وقاضيين غير ما تفضلت وذلك افضل لأن القضايا البدائية دائماً كبيرة القيمة ، ومحددة القيمة في قانون آخر هو قانون اصول محاكمات المدنية ؟

لذلك أرى ان اقترح معالي وزير العدل يتناسب مع ما تفكر به استاذ ابراهيم وشكراً .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟ موافقة . تفضل الفقرة "ب" السيد المقرر : المادة كما وردت في القانون المؤقت .

ب. اذا لم يترك رئيس المحكمة في هيئتها المتعددة فيرأسها القاضي الاقدم في المحكمة ويدعى من احد قضاة المحكمة لاكمال نصاب الهيئة .

قرار اللجنة القانونية

موافقة

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟ موافقة .

السيد المقرر : المادة كما وردت في القانون المؤقت .

جـ. عند وقوع خلاف في الرأي تصدر المحكمة قرارها بالاكثورية .

قرار اللجنة القانونية

موافقة

دولة رئيس المجلس : موافقة .

محكمة العدل العليا ، لكن ما دام الاستاذ ابراهيم يريد تطبيق النص بحرفيته ويعتبر ان هذا هو القانون الخاص الذي تشير اليه المادة (١٠٠) من الدستور فلا بأس ان يثبت المادة او شطب ، يعني ليس هنالك اي خلل لا دستوري ولا قانوني .

دولة رئيس المجلس : هذا رأي لم اسمع تأييداً له بالنسبة تفضل وزير العدل .

معالي وزير العدل : دولة الرئيس .

نحن لا نرى مانعاً يمنع من ابقاء الفقرة الثالثة التي تتحدث عن انشاء محكمة العدل العليا بموجب قانون خاص .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، هذه ليست تنبيه ، اريد تنبيه حتى أطرح الموضوع .

السيد المقرر : ثنى الكساسة .

دولة رئيس المجلس : الاخ ابراهيم لديه اقتراح سمعته جميعاً بأن تبقى الفقرة (٣) من المادة (٩) ، ومؤيد من وزير العدل يعني الحكومة وحتى مقرر اللجنة .

السيد المقرر : ما في مشكله ان يثبت ام شطب .

دولة رئيس المجلس : من يوافق على اقتراح السيد ابراهيم ؟

السيد الامين العام ٢٢ من ٦٠ .

دولة رئيس المجلس : ٢٢ من ٦٠ لم ينجح الاقتراح ، وتشطب الفقرة .

دولة رئيس المجلس : نصرت على

على تشكيل محكمة العدل العليا هذه واحده . ولا يتعارض مع ذلك ان يكون قد صدر لمحكمة العدل العليا اطلاقاً . للملاحظة الثانية ولا أدري كيف يتم التصويت على فكرة او بند دون ان يفتح باب النقاش حوله وبذلك أستثمر هذه الفرصة التي اتيت لي لأعود الى الفقرتين (ب ، ب) المتقابلتين على الصفحة السابقة لاقول ان الموضوعين مختلفان تمام ما عالجته الفقرة (ب) كما ورد في القانون المؤقت تكلم وتبحث في تنازع الاختصاص بعد ان يتم تشكيل محكمة معان بالنسبة للقضايا المنظورة وهو الوضع الذي سيجد ويثور بعد ان يقرر مجلس الوزراء ابتداء صلاحية محكمة معان والتي ستقرر في قانونها ولا حاجة لاصدار قرار من مجلس الوزراء . وذلك يعني ان هذا النص يعالج موضوعاً آخر ويبقى التنازع في الاختصاص قائماً بعد ان تباشر محكمة معان صلاحيتها وخاصة بالنسبة للقضايا التي تكون منظورة امام محكمة استئناف عمان حيث ستقع بالنتيجة بنص القانون ضمن صلاحية محكمة معان المزمع انشاؤها .

والذي ارجوه ان يعاد النظر في ذلك لاننا سنكون بحاجة لتعديل نص في القانون .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد المقرر تريد الكلام بالنسبة للفقره (٣) نحن نتكلم والسيد ابراهيم يطالب عدم شطب الفقرة .

السيد المقرر : دولة الرئيس بالنسبة للفقرة (٣) منصوص عليها في الدستور في المادة (١٠٠) على ان ينص في هذا القانون على انشاء محكمة العدل العليا وقد انشئت

هكذا من الأشهر

شطب الفقرة كما جاء في قرار اللجنة ، اذا موافقة على شطبها . الاخ ابراهيم .

السيد ابراهيم شحده : أستغرب كيف يطرح النص الدستوري على التصويت ودولة الرئيس مكلف بتطبيق احكام الدستور .

لم اقترح اقتراح ، الذي فعلته انني اشرت الى نص في الدستور يتوجب احترامه ولا يخضع لرغبتني ولا لرغبة المجلس الكريم حتى يقال بأن هذا لا يتفق مع احكام الدستور، ومع ذلك أشكر المجلس الكريم على توجيهه ، انا اقول ان الدستور اوجب ان ينص قانون تشكيل المحاكم على انشاء محكمة عدل عليا ، لم اقترح ولا يجوز ، وانا ألفت النظر الى نص دستوري ان يعتبر ذلك مسألة تخضع للنقاش ، ومع ذلك احترم رأي المجلس الكريم .

دولة رئيس المجلس : اخ ابراهيم ، فقط انا اللي فهمته ان شرح السيد المقرر بأن هناك قانون صدر بخصوص انشاء محكمة العدل العليا .

السيد ابراهيم شحده : لا علاقة بذلك بنص الدستور الذي يجب احترامه بكل الاوقات وللمجلس ان يحترمه او لا يحترمه لكن من واجبي ان اشير اليه وابنه له .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، السيد المقرر تفضل .

السيد المقرر : المادة كما وردت في القانون المؤقت

المادة (١٠)

تنظر محكمة التمييز :-

١- بصفتها الجزائية في جميع الاحكام والقرارات الصادرة من محكمة الاستئناف في القضايا الجنائية .

قرار اللجنة القانونية

المادة (١٠) :

البند (١): الموافقة عليه كما ورد بعد اضافة عبارة (وفي الاحكام والقرارات التي تقضي قوانين اخرى تميزها منها) الى اخره .

يعني هناك بعض القوانين الخاصة تقول أن هذا القرار قابل للتمييز ، حتى لو لم تكن القضية جنائية . (فاللجنة القانونية رأيت احتياطاً ان تضع هذا النص حتى لا يحرم لأن هذا النص جديد سيقر من هذا المجلس إن شاء الله .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس على قرار اللجنة ؟ موافقة .

السيد المقرر : المادة كما وردت في القانون المؤقت .

٢- بصفتها الحقوقية :-

أ- في الاحكام والقرارات الصادرة من محكمة الاستئناف في الدعاوي الحقوقية البدائية او التي تكون قيمة الدعوى فيها اكثر من خمسمائة دينار على ان تستمر في النظر في القضايا الحقوقية المميّزة اليها قبل صدور هذا القانون وكانت قيمتها خمسمائة دينار او اقل واصدار القرار فيها .

السيد المقرر : قرار اللجنة القانونية .

البند (٢) : الموافقة عليه كما ورد بعد اضافة كلمة (موضوع) بعد عبارة (او التي

تكون قيمة) الواردة فيه .

اي يصبح النص او التي تكون قيمة موضوع الدعوى ، اي اضافة شكلية لغايات الصياغة فقط ، والقضية مطروحة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟

موافقة .

السيد المقرر : المادة كما وردت في القانون المؤقت .

ب- اذا كان الخلاف في الاحكام الاخرى حول نقطة قانونية مستحدثة او على جانب من التعقيد او تنطوي على اهمية عامة وأذنت محكمة الاستئناف بذلك .

قرار اللجنة القانونية

موافقة

دولة رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر : المادة كما وردت في القانون المؤقت

ج- اذا رفضت محكمة الاستئناف اعطاء الاذن يحق لطالب الاذن ان يتقدم بهذا الطلب الى رئيس محكمة التمييز الذي له بعد تدقيق هذه الاوراق والاخطاع على قرار الاستئناف صلاحية الاذن او الرفض .

قرار اللجنة القانونية

موافقة

دولة رئيس المجلس : المجلس الكريم

يوافق . الان التصويت على القانون بمجمله .

السيد المقرر : دولة الرئيس : الملاحظة التي ابداهها الاستاذ ابراهيم شحده حقيقية في قاعدة تقول : الرجوع الى الحقيقة أولى من التماذي في الخطأ ، ربما نكون قد اخطأنا عند الملاحظة الدستورية حول الفقرة (٣) . عندما نصوت على القانون بمجمله يجوز لنا ان نبحث نقطة صغيرة ، انا ارى ان الملاحظة التي ابداهها الاستاذ ابراهيم شحده على الفقرة (ب) حول تنازع القوانين قد تبدو لها وجهاتها من الناحية العملية عندما يقرر مجلس الوزراء انشاء محكمة معان وتباشر عملها . وكيف سننظر بالقضايا التي تكون في محكمة استئناف عمان؟ اذن يجب ان يتضمن النص الذي وافقنا عليه اضافة مثل التي كانت وارده بالفقرة (ب) التي ألفت او التي ألفتها اللجنة القانونية ووافق المجلس الكريم على الغائها وأفضل ان اسمع رأي معالي وزير العدل في هذا الأمر .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير العدل تفضل .

معالي وزير العدل : انا أؤيد الحاجة الى صياغة جديده للفقرة هذه بالمعنى الذي تفضل به مقرر اللجنة .

دولة رئيس المجلس : اي فقره ؟

السيد المقرر : الفقرة "ب" تحتاج الى إعادة صياغة غير الصياغة التي وردت في قرار اللجنة القانونية الذي صوتنا عليه والرجوع الى الحقيقة أولى من التماذي في الخطأ .

المادة "٦" الفقرة "ب" من القانون المؤقت .

هكذا من الأفضل

دولة رئيس المجلس : السيد حماد ابو جاموس .

السيد حماد ابو جاموس : شكراً دولة الرئيس ، فيه ملاحظة شكلية على المادة (١٠) كلمة الموافقة عليه كما ورد بعد اضافة عبارة وفي الأحكام والقرارات التي تقتضي قوانين أخرى بتميزها ، بتميزها (ي ، ي) اثنين وليس واحده ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : ماذا نفعل بهذا الامر ، كيف نعيد الصياغة الآن .

السيد المقرر : أنا اقترح ان تقدم صياغة ، إما من الحكومة ، وأما الآن الاستاذ ابراهيم يقدم لنا صياغة لأنه هو الذي نبه الى هذه الفكرة مشكوراً .

دولة رئيس المجلس : نريد حل لهذا الموضوع ، السيد منير .

السيد منير صوير : اقترح ان يرد القانون الى الحكومة لأجراء التعديلات عليه لأنه صارت متدخلة مرتين ثلاثة في التعديلات .

دولة رئيس المجلس : صوتنا يا اخوان مش معقول ، الدكتور عبدالله المكايله .

الدكتور عبدالله المكايله : سيدي ما تفضل به المقرر وايده معالي وزير العدل وهو الاقتراح الذي أثاره الاستاذ ابراهيم شحده ، أنا لا ارى تناقض ولا تنازع اختصاص ، اذا كان هنالك قضايا محالة باسم محكمة استئناف معان التي لم تكن قد أخذت دورها الفعلي الى معان لم يصدر القانون لتباشر محكمة استئناف معان فيما يوجد هنالك بعض القضايا باسم

معان وتنتظرها معان ، أنا لا أعتقد ان هناك تنازع اختصاص ، تنتهي القضية ما دام هي اصلاً احيلت بموجب قانوني لا يوجد تنازع اختصاص ولا يحتاج الأمر الى تعديل .

السيد المقرر : دولة الرئيس الأمر يحتاج الى تعديل فعلاً لأنه عندما يقرر مجلس الوزراء إنشاء محكمة ، استئناف في معان ، فأعتباراً من التاريخ الذي يحدده رئيس الوزراء ستقوم محكمة استئناف معان بالنظر في القضايا الاستئنافية التي تنتظرها محكمة استئناف معان ، عندئذ سيثور مسألة تنازع اية قضايا هل القضايا المعده للفصل ام غير ذلك ؟

لذلك ألقترح المحدد بالصياغة للخروج من هذه الناحية ، قرار اللجنة القانونية كالتالي:-

أقره مرة ثانية اذا سمحتوا .

تباشر محكمة استئناف معان عملها اعتباراً من التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء بقرار منه ينشر في الجريدة الرسمية والى ان يصدر هذا القرار تستمر محكمة استئناف عمان بالنظر في القضايا التي هي من اختصاص محكمة استئناف معان الداخلة ضمن صلاحيتها الاقليمية . وعند ذلك تحال جميع القضايا المنظورة لدى محكمة استئناف عمان الى محكمة استئناف معان الا اذا كانت محجوزة للمرافعة او اصدار الحكم فيها .

دولة رئيس المجلس : النص واضح ، السيد عبد الرؤوف الروابدة :

السيد عبد الرؤوف الروابدة : مطلع المادة و تباشر محكمة استئناف

يضاف الى عجز المادة الا اذا كانت محجوزة للمرافعة او اصدار الحكم فيها فقط هذه الفقره .

دولة رئيس المجلس : طيب ، السيد رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : ليس هناك تنازع اختصاص ، حتى يزول الالباس اضافة عجز الفقره المشطوبة . الا اذا كانت محجوزة للمرافعة او اصدار الحكم ، فيزول الالباس والاشكال .

دولة رئيس المجلس : طيب ، الشيخ ابراهيم معلى بلاش ندخل في نقاش نريد ان نحدد الموضوع تماماً السيد المقرر مره اخرى اقرا المقترح حتى الاخوان يفهموه ويصوتوا عليه بمعرفة .

السيد المقرر : يا سيدي . . . الفقره (ب) تصبح كالتالي :-

تباشر محكمة استئناف معان عملها اعتباراً من التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء بقرار منه ينشر في الجريدة الرسمية ، والى ان يصدر هذا القرار تستمر محكمة استئناف عمان بالنظر في القضايا التي هي من اختصاص محكمة استئناف معان الداخلة ضمن صلاحيتها الاقليمية ، الا اذا كانت محجوزة للمرافعة او اصدار الحكم .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟ موافقة

موافقة .

الدكتور عبدالله المكايله : يمتنع عليها

عمان عملها ، معنى المباشرة ان القضايا تقدم اليها الذي يحدده مجلس الوزراء ، والا ان يصدر هذا القرار تستمر محكمة استئناف عمان بالنظر في القضايا التي هي من اختصاص محكمة استئناف معان الداخلة ضمن صلاحيتها الاقليمية الا اذا كانت محجوزة للمرافعة او اصدار الحكم .

يعني في ذلك التاريخ تحال كل القضايا ما عدا المحجوزة للمرافعة او لاصدار الحكم كما كان النص في القانون المؤقت .

دولة رئيس المجلس : السيد محمد الذويب .

السيد محمد الذويب : ارى ان تضاف الفقرة الا اذا كانت محجوزة للمرافعة أو لأصدار الحكم .

دولة رئيس المجلس : يا اخوان النص الموجود الذي وضعته اللجنة القانونية واضح يعني يحدد لستم بحاجة الى أي تعديل .

السيد المقرر : يمكن ان تكون فيه قضية محجوزة لدى هيئة المحكمة لاصدار الحكم ، يجب ان تبقى ضمن محكمة الاستئناف .

دولة رئيس المجلس : مجلس الاعيان يمدلها .

السيد المقرر : الا اذا كانت كلمتين فقط ، اذا وافق المجلس الكريم عليها .

السيد محمد الذويب : يا سيدي اذا أضيفت العبارة هذه يستقيم المعنى .

السيد عبد الرؤوف الروابدة : أرى أن

هكذا من المفضل

في القضايا المحجوزة للمرافعة او اصدار القرار
لمن هذه تعود لعمان ؟

السيد المقرر : لا لعمان .

الدكتور عبدالله المكياليه : اصلاً هي
محولة لعمان يا سيدي معدومه الأثر غير
موجودة اصلاً .

دولة رئيس المجلس : على كل حال .
القانون بمجمله معروض على المجلس الكريم ،
هل يوافق المجلس الكريم ؟
موافقة .

• وهذه هي نص التعديلات التي اقترها المجلس •

قانون مؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩
قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية
كما أقره مجلس النواب

المادة (١) -

يسمى هذا القانون (قانون معدل
لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٨٩)
ويقرأ مع القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٢ المشار
اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من
تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢)

يلغى نص المادة (٦) من القانون
الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة -٦-

أ- مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من
فصل للمادة تشكيل محاكم استئناف في كل من

عمان والقدس واربد ومعان ويعين لكل منها
رئيس وعدد من القضاة ويجوز للمحكمة عقد
جلساتها في اي مكان ضمن منطقة الصلاحية
الاقليمية لها بموافقة من وزير العدل .

ب- تباشر محكمة استئناف معان
عملها اعتباراً من التاريخ الذي يحدده مجلس
الوزراء بقرار منه ينشر في الجريدة الرسمية وإلى
أن يصدر هذا القرار تستمر محكمة استئناف
عمان بالنظر في القضايا التي هي من اختصاص
محكمة استئناف معان الداخلة ضمن
صلاحيتها الاقليمية ، الا اذا كانت محجوزة
للمرافعة او اصدار الحكم .

المادة (٣) -

يلغى نص المادتين (٩) و(١٠) من
القانون الاصلي ويستعاض عنهما بالنص التالي :

المادة -٩-

١. أ (تشكل محكمة التمييز في عمان
من رئيس واحد وعدد من القضاة وتتخذ من
رئيس وأربعة قضاة على الأقل الا في القضايا
الصلحية فتتخذ من رئيس وقاضيين وكذلك
في حالة اصرار محكمة الاستئناف على قرارها
للمنقوض او اذا كانت القضية المعروضة عليها
تدور حول نقطة قانونية مستحدثة أو على
جانب من التعقيد او تنطوي على أهمية عامة
فتتخذ في هيئة عامة من رئيس وثمانية قضاة .

ب- اذا لم يشترك رئيس المحكمة في
هيئتها المنعقدة فيرأسها القاضي الاقدم في
المحكمة ويدعى أحد قضاة المحكمة لأكمال
نصاب الهيئة .

امين عام مجلس الأمة رئيس مجلس النواب
صالح الزعبي طاهر المصري

السيد الامين العام : ب- قانون مؤقت
رقم (١٨) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون
تشكيل المحاكم النظامية .

دولة رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر : قانون مؤقت رقم (١٨)
لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون تشكيل
المحاكم النظامية .

هذا القانون اذا احببتم ان تقرأه وانا لا
ارى داعي لقراءته لأن المواد التي فيه ادخلت
ضمن القانون المؤقت رقم (١٢) الذي أصبح
بأقراركم له قانوناً دائماً . فقررت اللجنة
القانونية رفض هذا القانون وهي تنسب لكم
الموافقة على رفض هذا القانون .

دولة رئيس المجلس : هل يوجد احد
يرغب بالحديث حول هذا الموضوع ؟ هل يوافق
المجلس الكريم على قرار اللجنة ؟ موافقة .

- وهذا هو نص القانون الذي قرر المجلس -

قانون مؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٨٩
قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية
كما رفضه مجلس النواب

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل
لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٨٩)
ويقرأ مع القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٢ المشار
اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من
تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٦) من القانون الاصلي

ج- عند وقوع خلاف في الرأي
تصدر المحكمة قرارها بالاكثرية .

٢. اعتباراً من العمل بأحكام هذا القانون
تلقى وظيفة الرئيس الثاني لمحكمة التمييز

المادة (١٠) -

تنظر محكمة التمييز :-

١. بصفتها الجزائية في جميع الاحكام
والقرارات الصادرة عن - محكمة الاستئناف
في القضايا الجنائية ، وفي الاحكام والقرارات
التي تقضي قوانين أخرى بتميزها منها .

٢. بصفتها الحقوقية :-

أ- في الاحكام والقرارات الصادرة
عن محكمة الاستئناف في الدعاوي الحقوقية
البداية او التي تكون قيمة موضوع الدعوى
فيها اكثر من خمسمائة دينار على أن تستمر
في النظر في القضايا الحقوقية المميزه اليها قبل
صدور هذا القانون وكانت قيمتها خمسمائة
ديناراً أو أقل واصدار القرار فيها

ب- اذا كان الخلاف في الاحكام
الآخرى حول نقطة قانونية مستحدثة او على
جانب من التعقيد او تنطوي على أهمية عامة
وأذنت محكمة الاستئناف بذلك .

ج- اذا رفضت محكمة الاستئناف
اعطاء الاذن يحق لطالب الاذن ان يتقدم بهذا
الطلب الى رئيس محكمة التمييز الذي له بعد
تدقيق هذه الاوراق - والاطلاع على قرار
الاستئناف صلاحية الاذن أو الرفض .

هذا من المجلد

على النحو التالي :-

اولا : باضافة العبارة التالية الى مطلع الفقرة (أ) منها :-

(مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة) .

ثانيا : بالغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

ب- تباشر محكمة استئناف معان عملها اعتباراً من التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء بقرار منه ينشر في الجريدة الرسمية ، والى ان يصدر هذا القرار تستمر محكمة استئناف عمان بالنظر في القضايا التي هي من اختصاص محكمة استئناف معان الداخلية ضمن صلاحيتها الاقليمية .

المادة ٣- يعدل البند (أ) من الفقرة (١) من المادة (٩) من القانون الاصلي باضافة عبارة (على الاقل) بعد عبارة (وتتمقد من رئيس وقاضيين) الواردة فيه .

أمين عام مجلس الأمة رئيس مجلس النواب
صالح الزعبي طاهر المصري

دولة رئيس المجلس : البند الذي يليه السيد الامين العام .

السيد الامين العام : ١٠- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

دولة رئيس المجلس : ترفع الجلسة لتعقد يوم الاربعاء الساعة العاشرة صباحاً ، وشكراً لكم .

- انتهت الجلسة -

أمين عام مجلس الامة رئيس مجلس النواب
صالح الزعبي طاهر المصري

هكذا من الاصلي